مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - بالأهرام

لطفى الخولى

الخليج

تشريح سياسى فى أزمة مستمرة

طبعة ١٩٩٢

الطبعـــة الأولـــى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

مقـــدمـة

علامات الاستفهام الثلاث

إذا نفضنا غبار معارك الدم والإعلام ، عن واقعنا العربى ، شخصت أمامنا ثلاثة أسئلة محورية :

هل كانت أزمة الخليج ، بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية ، تتحدد وحسب ، فى اجتياح قوات النظام العراقى للكويت واحتلاله ؟

وهل كان إنزال الهزيمة بالقوات العراقية وتحرير الكويت – أياً كان الأسلوب الذى اتبع والثمن الذى دفع – هو الحل الحاسم والشامل للأزمة ؟

وهل مثل هذا الحل الذى تحقق للأزمة ، أدى وسوف يؤدى – وحده – إلى إبلال الجسد العربى من مرضه وضعفه . أو على الأقل ، يجنبه في المستقبل ، وسط أعاصير المتغيرات الدولية المعاصرة ، تكرار الأزمة ، بصورة أو بأخرى ؟

أحسب ، أن هذه التساؤلات الثلاثة ، تطرق بعلامات استفهاماتها طرقا عنيفا وملحا ، عقل ووجدان ، أولئك الذين لا يشيحون بعيونهم عن حقائق الواقع ، لكنهم لازالوا يملكون القدرة على النظر إلى بعيد ، انطلاقا من هذا الواقع . أو أولئك الذين تهمهم ، أولا وأخيرا ، لحظة الأمن الذاتية الراهنة ، ولو جاء الطوفان من بعدهم .

وهكذا ، لأن الذين يصطدمون بأسئلة واقع ما بعد هزيمة العراق وتحرير الكويت سواء بتواضع مهموم أو بخيلاء محموم ، أكثر من فريق ، فإن للإجابات المطروحة أكثر من اتجاه .

والملفت للانتباه ، أنه على الرغم من تباين المنطلقات والمواقف فى الاتجاهات التى تتشعب إليها الإجابات ، فإنه يمكن رؤية بعض النقاط المشتركة ، بجانب نقاط التعارض والتناقض .

ولعل هذه الظاهرة ترجع إلى أن الذين تواجههم هذه الأسئلة ، يظلون - أياً كانت منابعهم الفكرية والسياسية والاجتماعية - أبناء الأجيال المعاصرة ، التى تعيش فوق أرض الأزمة ، قبل وبعد حرب الخليج ، سواء منهم ما برح يعتقد فى العروبة ، ولو بمضمون جديد ، أم من كفر بها وطلقها طلاقا بائنا .

من نقاط الاتفاق - على سبيل المثال - أن ثمة حاجة ملحة لكل بلد من البلدان العربية للأمن العسكرى ضد العدوان المسلح ، ليس فقط من خارج ما يسمى بالنظام أو العالم العربى ، بل من داخله أيضاً . وأن هزيمة النظام العراقى فى فرض إرادته ومشروعه الخاص كأمر واقع على الكويت والعرب والعالم ، من شأنه أن يردع آخرين عن الإقدام على مغامرة مماثلة فى المستقبل .

من نقاط التعارض والتناقض - على سبيل المثال أيضاً - تحديد أى نوع من الأمن العسكرى هو المطلوب . وماهية حدوده وصياغته ؟ أمن ذاتى لكل بلد على حدة ؟ أمن خليجى بحت ؟ وفى هذا الإطار تصبح إيران طرفا فيه أم لا ؟ وكيف ؟ أمن عربى ، على الرغم من أن التجربة كشفت عن عدم فاعلية نظام الدفاع العربى المشترك ؟ أم أمن شرق أوسطى شامل يضم إيران وتركيا ؟ وماذا - بوجه خاص - عن وضع إسرائيل فى هذا المجال ، سواء نجح ، مؤتمر التسوية السياسية أم فشل ؟ وفوق هذا أو ذاك ، ماذا عن الفعل ورد الفعل ، فى المدى القريب والمتوسط والبعيد ، حول عقد اتفاقيات أمنية عسكرية بين عدد من بلدان الخليج وبين الدول العظمى أو الكبرى مثل الولايات المتحدة

الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، بما يتضمنه من وجود عسكرى أجنبى على أرض الوطن ؟

ثم هل يكفى الأمن العسكرى وحسب ؟ أم أن الأمن لا يمكن ضمانه ، مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، إذا جرى التجاهل الكلى أو الجزئى لأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فى العالم العربى ، كوحدة تاريخية جغرافية بشرية متميزة ؟

وهل ردع النظام العراقى ، بهزيمته من جانب قوات التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة ، كاف – موضوعيا – لمنع تفجر أحداث عدوانية فى المستقبل بأساليب وأشكال ، وربما مضامين جديدة ؟ . وذلك مع استمرار الأوضاع والنظم والعلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية على ما هى عليه دون تغيير من ناحية . وتحرك نوازع الانتقام والانتقام المضاد فى أعماق الساحة والإنسان ، حاكما ومحكوما ، من ناحية أخرى ؟

نقطة تعارض وتناقض أخرى . ولعلها حاكمة – فى تقديرنا – فى التنبؤ باحتمالات المستقبل . هل اجتياح العراق للكويت ، حادث شاذ فى تاريخنا وواقعنا المعاصرين أو مغامرة فرد طموح ، تم إجهاضها واجتثاث جذورها بالقوة . ليس لها أو لآثارها من امتدادات ، مرئية أو غير مرئية ، فى الغد ؟ أم أنها فى الحقيقة ظاهرة ناتجة عن الظروف الموضوعية القائمة والمضطربة بتفاعلاتها المختلفة للوطن والمواطن فى البعد العربى الواحد والعالم العربى ككل . وأن هذه الظروف التى تسيطر على حركة الأحداث فى هذه المنطقة منذ الخمسة عشر عاما الأخيرة ، تظل تفرخ مثل هذه الظاهرة وغيرها ، كأحد عوارض « المرض العربى العام » ؟ وإلا كيف نفسر تعاقب وتداخل أزمات ، تتفجر دوريا بمعدل سريع ، من نوع الحرب الأهلية فى لبنان ، الصراع الجزائرى المغربى من حول الصحراء ، كامب ديفيد والقطيعة العربية مع مصر ، الحرب العراقية الايرانية ... إلى آخر القائمة المفتوحة .

من هنا ، يرجح فى تقديرنا ، أن ما عرف باسم أزمة الخليج وحربها

نتيجة احتلال العراق للكويت ، ليس إلا أحد العوارض الصارخة للأزمة الحقيقية الكامنة والمستمرة فى العالم العربى ، دون ما علاج جدى وجذرى حتى هذه اللحظة .

هذا الكتاب – فى اختصار – هو محاولة أولية للبحث عن هذا العلاج ، من خلال « تشريح سياسى » ، فى هذه « الأزمة المستمرة » .

مصر – الدقى – فبراير ١٩٩٢ **لطفى الخولى**

القسم الأول

الأزمة قبل الحرب

١

سقوط جدار برلين العربى

مع الاجتياح العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، سقط ما يمكن أن يسمى « بجدار برلين العربى » .

وكما حدث عندما سقط « جدار برلين الأوروبى » فى ٩ من نوفمبر ١٩٨٩ ، فإن بلدان الجدار وإقليم الجدار والعالم كله ، قد انتقلت ، زمنيا وجغرافيا وسياسيا وعلاقات أقليمية ودولية ، إلى تاريخ جديد تماما .

والإشكالية مع هذا التاريخ الآخذ فى البروز ، وسط متغيرات وقلاقل واضطرابات هائلة ، أنه مثل جبل الثلج ، المرئى منه بالمقياس إلى اللامرئى ، مازال قليلا ومحدودا للغاية . ومن هنا فإن الاحتمالات المستقبلية واردة ، بلا حصر . كما أنه يصعب ، فى غالبية الأحيان ، ترجيح أحدها على الآخر . لكن يظل الأمر الأكيد أن الغد لم يعد تكرارا أو حتى امتدادا متطورا للأمس واليوم . وإنما هو شىء غير مألوف . أو بالدقة ضد كل ما ألفناه واعتدنا عليه ، ولو بدرجة أو بأخرى من تعديلات جزئية هنا أو هناك أو مجرد اختلاف فى التفاصيل .

وإذا كان سقوط جدار برلين الأوروبى قد أدى – فى المقام الأول – إلى إنهاء تقسيم أوروبا (القارة التى فجرت الحربين العالميتين فى القرن العشرين) أيدلوجيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا ، إلى شرق وغرب ، وانفتاح الطريق نحو ما بات يسمى بهدف بناء « البيت الأوروبى المشترك » ، فإن سقوط جدار برلين العربى ، يعنى – على العكس – انهيار النظام العربى الإقليمى الذى تكون فى منتصف الأربعينات ،

مصاحبا نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإقامة النظام الدولى الراهن فى إطار الأمم المتحدة . وبإنهيار جدار النظام العربى الإقليمى ، تبددت إمكانية تجميع وتفعيل قوة البلدان العربية فى بيت سياسى مشترك على أسس وآلية نظام جامعة الدول العربية الراهن . حيث وقفت قوات عربية فى خنادق متقابلة ومتصادمة مع قوات عربية أخرى وجرى ، علانية ، دعوة قوات أجنبية - أمريكية بصفة خاصة - بطلب من الحكومات الشرعية لبعض البلدان العربية لحمايتها مما اعتبرته عدوانا ، قائما أو محتملا ، من بلد أو بلدان عربية شقيقة . وهو ما لا سابقة له منذ قيام النظام العربى الإقليمى ، ونشوء مركز العدوان الإسرائيلى القائم ، أو حتى فى مواجهة العدوان الإيرانى خلال حرب الخليج التى استمرت على امتداد ثمانية أعوام .

الأمر الذى يثير الانتباه ، أن سقوط جدار برلين الأوربى ، وقع تحت ضغط حركات شعبية تطالب بالتغيير الاقتصادى والسياسى والديمقراطى ، والنزوع إلى الوحدة ، سواء على مستوى قومى (كما هو الحال بين الألمانيتين) أو على مستوى وحدة المصالح الاقتصادية (كما هو الحال بين بلدان غرب وشرق أوروبا) .

أما سقوط جدار برلين العربى ، فقد وقع بعمل عسكرى منفرد تحت راية المصالح القومية والتزاماتها ، كما يحددها المنظور الأيدلوجى والسياسى لقيادة بلد عربى هو العراق ، فى خصوص أزمة حدودية - بترولية - سياسية مع بلد عربى مجاور هو الكويت . وذلك بعد ما أخفق - فى تقديره - النظام الإقليمى العربى ، وكذلك التضامن العربى الجديد الذى تولد عن قمة بغداد الطارئة فى مايو ١٩٩٠ فى احتواء هذه الأزمة وحلها سياسيا ، من خلال المفاوضات . أو حمل الكويت على الاستجابة لمطالب العراق التى يراها مشروعة ، ويتفق معه على ذلك كليا بعض البلدان العربية ، مثل الأردن واليمن وليبيا وموريتانيا والسودان . أو جزئيا مثل مصر وعدد من دول الخليج نفسها .

في أواخر شهر يونيو ١٩٩١ استمعت في بغداد إلى خطاب خطير أرتجله الرئيس صدام حسين في الندوة التي عقدت حول فكر ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث الاشتراكي العربي بمناسبة مرور عام على وفاته .

في هذا الخطاب ركز صدام حسين على نقطة محورية . وهو أن مؤتمر قمة بغداد الأخير قد توصل بالإجماع إلى الاتفاق حول الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة الملزم لكل الدول العربية دون استثناء ، سواء بشأن القضية الفلسطينية ، أو حماية الثروة العربية ، وخاصة البترول ، في التنمية القومية الشاملة . أو متطلبات وحدود الأمن العربي المشترك ، في إطار الظروف الدولية الجديدة . وأكد على أنه لم يعد - بعد هذا الالتزام الجماعي - من حق أي بلد عربي أن يخرج عن هذا الحد الأدنى القومي ، أو يخل به . وبالتالي أصبح واجبا قوميا على الجماعة العربية أو أي عضو فيها قادر على تحمل مسئولياته القومية ، في حالة تقاعس الجماعة ، أن يبادر إلى ردع وتأديب الخارج على الجماعة العربية ، وأشار إلى أن هذا الحد الأدنى أصبح هو قوام التضامن العربي الجديد ، الذي تولد من خلال المناقشات بين اتجاهات عربية متعددة طرحت في مؤتمر القمة .

في إطار حركة الأحداث وتداعياتها الخطيرة عند اجتياح القوات العراقية للكويت ، كتبت في الأهرام(★) أقول : من حقنا كمواطنين عرب ، أن نوجه السؤال إلى القيادة العراقية وإلى كل القيادات العربية التي شاركت في مؤتمر قمة بغداد ، حول حقيقة ماهية فكرة الحد الأدنى للمصالح العربية المشتركة ، وردع وتأديب من يخرج عليها ؟ وآليات الردع والتأديب . خاصة وأن خطاب صدام حسين كان علنيا وجرى نشره وإذاعته في جميع وسائل الإعلام العراقية والعربية والأجنبية .

(★) صحيفة الأهرام ١٦ أغسطس ١٩٩٠ .

ويبدو لنا ، فى محاولة لفهم ما جرى - عراقيا - وما فجره ، وقد بتنا جميعا فى قبضته التى لا خلاص لنا أو أى عضو فى الجماعة العربية ، إلا بعمل مشترك بعيد عن التدخلات الأجنبية المدمرة ، أن الاجتياح العراقى للكويت كان ، فى مفهوم بغداد ، تجسيدا للمبدأ القومى الذى عبر عنه صدام حسين فى خطابه حول أحقيته فى « ردع وتأديب الكويت التى أخلت بالحد الأدنى من المصالح القومية المشتركة » ، بعد أن تقاعست الجماعة العربية عن القيام بواجبها .

ويؤكد هذا المنحنى ، ما قامت به بغداد قبل الاجتياح وبعده ، من تحركات سياسية فى إطار الجامعة العربية ، وحملات إعلامية مكثفة وصلت إلى حد القول ، بأن هناك ثورة ليبرالية داخل الكويت طلبت نجدة العراق .

وإذا صح أن هذه هى رؤية بغداد لالتزاماتها القومية ، فإن من حقنا نحن المواطنين العرب الذين يهمنا بنفس القدر ، مصير الشعب العربى فى كل من العراق والكويت أمام الكارثة المغلفة بغطاء دولى والمعلقة فوق رؤوسنا جميعا ، أن نضع أمام القيادة العراقية علامات الاستفهام الخمس التالية :

● **أولاً** : ما هى بالدقة أحداث وعوامل خروج نظام الكويت عن الحد الأدنى من المصالح العربية القومية المشتركة . وكذلك دون أن نخلط ذلك بعوامل وأحداث الخلافات الثنائية بين البلدين والتى من المعروف أنها أقدم زمنيا من قمة بغداد الأخيرة التى قررت الحد الأدنى على حد تعبير الرئيس صدام .

● **ثانياً** : هل حقيقة تقاعست الجماعة العربية عن القيام بواجبها فى ردع وتأديب الكويت ، إذا صح أنها خرجت عن الحد الأدنى ، مما يعطى العراق - وفقا لما جاء بخطاب صدام حسين حول ما اتفق عليه فى مؤتمر قمة بغداد - حرية الانفراد بأداء الواجب القومى ؟

● **ثالثاً** : هل الردع والتأديب يعنيان فقط استخدام القوة المسلحة ؟

أم أن هناك - فى الأساس - وسائل وأساليب وضغوطا سياسية أخرى ؟ .

● رابعاً : أين هى الثورة الليبرالية التى حدثت بالكويت وطلبت نجدة العراق . وما هى مظاهرها الشعبية بعد أن تمخض الوضع ، أثر الاجتياح ، عن حكومة مؤقتة كلها من العسكريين . ولا نظن أن العسكر فى الكويت ، استثناء من الانقلابيين العسكريين فى العالم كله ، ليبراليون ؟ وماذا بعد أن اكتشفت بغداد حقيقة ذلك . وأن ما اخطرت به من معلومات عن ثورة ليبرالية ذات بعد شعبى ضد النظام لم يكن صحيحا .

● **خامساً** : أليس استخدام القوة المسلحة ، سواء للردع والتأديب أو لحل المشاكل المعلقة بين العراق والكويت أو حتى لتحقيق مطالب إقليمية واقتصادية مشروعة ، إطلاق للرصاص على قوام التضامن العربى الوليد الذى أسهم العراق نفسه بجهد ملحوظ فى نشأته ؟

تقدمنا بهذه التساؤلات من موقع الحوار القومى العقلانى الذى يجب أن نحرص على استمراره بين وجهات النظر المختلفة ورؤياها المتباينة ، آخذين فى اعتبارنا أن العراق قوة قومية رئيسية قامت بواجبها ببسالة وبتضحيات هائلة فى حماية الأمة العربية من العدوان الإيرانى وفى دعم الثورة الفلسطينية وانتفاضتها . وفى حماية الأردن من التوسع الصهيونى . وفى الوقت الذى نرفض فيه - قوميا - استخدام القوة العسكرية فى الصراعات العربية - العربية أياً كان موقفنا من هذا النظام أو ذاك ، فإننا نرفض أيضا حملات التشهير الذاتى وتسميم الأجواء العربية ضد العقلانية والاستخفاف بالتدخلات الأجنبية فى شئوننا القومية أو تحريضها على ذلك .

ثمة نقطة أخرى ..

إن انهيار جدار برلين الأوروبى ، جرى وسط ترحيب عميق وابتهاج شامل من العالم كله ، وليس من أوروبا وحدها ، وذلك ابتداء من القوة

العظمى فى الشرق (الاتحاد السوفيتى وقتذاك) حتى القوة العظمى فى الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) وغالبية البلدان والشعوب فى العالم الثالث والعالم الرابع . ولم يحرك أحد أصبعا لحماية النظم الاستبدادية التى كانت قائمة فى شرق أوروبا تحت أردية اشتراكية . ذلك أن هذا كله تم من خلال نهوض شعبي ديمقراطى ، لم يستخدم فيه بلد القوة العسكرية ضد بلد آخر ، حيث أصبح استخدام القوة العسكرية ، خارج إطار الشرعية فى النظام العالمى الجديد الآخذ فى التشكل .

أما مع انهيار جدار برلين العربى ، فإن كل قوى العالم الشرقى والغربى بلا استثناء وكذلك البلدان غير العربية ، سواء أكانت صديقة أم عدوة ، التى تشاركنا منطقة الشرق الأوسط ، وغالبية بلدان العالم الثالث والرابع ، اتفقت على موقف موحد ، لأول مرة ، ضد استخدام العراق للقوة المسلحة فى اجتياح الكويت وتغيير نظامها . وذلك من منطلق أن النظام العالمى الجديد ، قيد التكوين ، سعى – فى إطار تأمين الوفاق الدولى – إلى إطفاء النزاعات الإقليمية المشتعلة بالفعل ، فما بالنا بحريق جديد فى منطقة استراتيجية ملتهبة بالصراعات وبالثروات البترولية . وهذا ما أجادت الولايات المتحدة الأمريكية استغلاله ، عندما راحت فى تحركها السياسى والعسكرى للتدخل المباشر ، تغطى قبضتها الحربية ببيان مشترك مع الاتحاد السوفيتى ، وبقرار من الشرعية الدولية ممثلة فى مجلس الأمن .

صحيح أن انهيار جدار برلين العربى ، من شأنه على المدى الطويل نسبيا ، أن يمنح الشعوب والفاعليات العربية القومية المستنيرة القدرة على بناء نظام إقليمى – قومى عربى جديد ، أكثر فاعلية فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية . ولكن ـ على المدى القصير ـ لم يكن هناك من بديل أمامنا إلا نزع فتيل انفجار الكارثة التى قامت واشنطون بإشعاله فعلا ، وسط ترحيب من الرأى العام ، لمن جرى اقناعه بأن العراق باجتياحه العسكرى للكويت ، لا يفجر مشكلة عربية أو أقليمية وحسب ، وإنما هو نفسه بات « قنبلة دمار شاملة للإنسانية » ، وأن العرب – كما كتب أحدهم – فى صراعهم الأعمى مع بعضهم البعض

ومعاداتهم غير الحضارية لإسرائيل ، لا يتورعون عن هدم معبد الكوكب البشرى فوق رؤوسهم ورؤوس أصدقائهم وأعدائهم معا » .

الخطر هنا ليس فى أن مثل هذا الحديث ينضح بالزيف والعنصرية ، ولكن فى أنه صار قناعة شبه عالمية ، فى واقع يسوده انقسام عربى على كل من المستويين الرسمى والشعبى ، وتحتشد فيه الأساطيل والجيوش ، ليس فقط فى حصار العراق ، بل فى حصار الوطن العربى بما فى ذلك الكويت والسعودية وكل دول الخليج .

وكان فى استطاعة المراقب أن يقدر المسافة الزمنية لهذا المدى القصير المشحون بالمخاطر بما لا يزيد على ستين يوما . وذلك على أساس المهلة المحددة بالقانون الأمريكى لتدخل الكونجرس بعد إخطاره من الرئيس بنقل قوات عسكرية إلى إحدى مناطق الخطر الملتهبة . وفى تقديرى أن هذا التحديد الزمنى كان أيضاً موضوع الاتفاق المشترك بين واشنطون وموسكو ، تلتزم فيه الولايات المتحدة بعدم استخدام القوة إلا إذا وقع عدوان عليها . ونحن نعلم جيدا من التجارب السابقة ، كيف يمكن بسهولة فبركة عدوان دولة صغيرة على دولة كبيرة أو عظمى .

فى هذه المرة وفى هذا الحدث ، ينقلب الموقف رأسا على عقب . فالولايات المتحدة ليست وحدها . بل يقف معها الاتحاد السوفيتى والصين والشرعية الدولية . فى حين يقف العراق بمفرده وحيدا تقريبا . خاصة مع الانقسام الرسمى والتمزق الشعبى العربى واقعيا ، وبغض النظر عن صحة أو خطأ منطلقاته وأسبابه . وهو ما لا سابقة له فى التاريخ وعالم الحرب الباردة .

تساءلنا : كيف يمكن التعامل – إذن – مع هذه الحالة من منظور قومى ، يأخذ فى اعتباره انهيار التضامن العربى مع سقوط جدار برلين العربى ، وفى حدود المدى القصير المفعم بعوامل الانفجار .

لم أرد - وقتها - أن أقدم تحليلا نظريا وتأصيلا فكريا ، لما اقترحه كإجابة موضوعية وممكنة على هذا السؤال . واختصرت الطريق إلى الجواب ، فى الخطوات الثلاث التالية :

● **أولاً** : اتخاذ القيادة العراقية قرارا شجاعا من جانبها بالانسحاب من الكويت وتسليم المنطقة كاملة للمؤسسات الدستورية والشعبية فى البلاد لتقرر مصيرها ومصير نظامها فى حرية غير منقوصة .

● **ثانياً** : بدء مفاوضات ذات طابع جماعى لتسوية الخلافات العراقية - الكويتية من جميع جوانبها ، سواء ذات الطابع الثنائى ، أو ذات الطابع القومى الأمنى بمفهومه الشامل السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وذلك بين مجلس تعاون الخليج الذى تنضوى الكويت فى عضويته مع السعودية وقطر والبحرين وعمان والإمارات ، وبين مجلس دول التعاون العربى الذى تشارك فيه العراق مع مصر واليمن والأردن . على أن يتم الوصول إلى اتفاق خلال أسبوعين على الأكثر . ويصدق على الاتفاق وضماناته ، من خلال مؤتمر قمة طارىء يعقد لهذا الغرض .

● **ثالثاً** : عقد مؤتمر قمة عربى بعد أسبوعين على الأكثر لمناقشة وإصدار القرارات التالية :

١ - التقدم إلى مجلس الأمن بطلب وقف تنفيذ جميع القرارات التى صدرت بشأن الأزمة ضد العراق .

٢ - التقدم إلى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان التى شاركت فى القوى العسكرية بالخليج إلى سحبها فورا .

٣ - العمل على تكوين صندوق للتنمية الاقتصادية المتكاملة للبلدان العربية يمول من حصيلة ١٥٪ إلى ٢٠٪ من القيمة السنوية لمبيعات النفط فى جميع البلدان العربية .

٤ – الطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى إلى العمل المشترك من أجل إقرار التسوية السلمية للصراع الإسرائيلى الفلسطينى على أساس مبادىء الشرعية الدولية ، وذلك من خلال إصدار تصريح مشترك على غرار التصريح الذى صدر بشأن الأزمة العراقية الكويتية ، متضمنا آلية محددة للعمل فى إطار زمنى محدد .

٥ – تكوين محكمة عربية – دولية ، ذات صلاحيات فى النظر وإصدار الأحكام الملزمة لكل ما ينشأ ويعرض عليها من خلافات بين النظم العربية بعضها وبعض ، وعلى أن يلحق بها قوات عربية مشتركة تضمن تنفيذ الأحكام . ويكون ذلك مدخلا إلى البناء الجديد للنظام العربى ، فى إطار المتغيرات القائمة والاقليمية لعصرنا .

وشددنا على إن ما حدث ، على الرغم من قسوته وأحزانه وسلبياته ، لا يجب أن يجرفنا إلى العجز أو اليأس أو القفز إلى المجهول فى معارك وهمية ، أو الاصرار العبثى على المواجهة العربية – العربية .

وأنه لم يعد ممكناً لأى منا ، أياً كان شعوره الذاتى بقوته أو شعوره الشخصى بالإحباط والمهانة ، أن يتجاهل أن جدار برلين العربى قد تهاوى بالفعل . وأننا قد دخلنا موضوعيا ، وربما رغم أنفنا ونفسياتنا وطرقنا فى التفكير والحركة ، المنطقة الوعرة لتاريخ إنسانى جديد ، نحن جزء منه . ولا نملك ترف الانفصال عنه ، فى الحال وفى المستقبل .

ليس بالتجريح أو الإذلال أو فرش الملاية على طريقة الإعلام العربى السائدة ، أو ادعاء احتكار الحقيقة والحكمة ونفيها عن الآخرين ، ممكن أن نعيش ونتطور ، وطنا ومواطنين معا . يواجهون خيار التجمد فى متحف القرن العشرين أو التقدم للعبور والحياة فى القرن الواحد والعشرين .

وأملنا بقدرتنا على أن نبدأ فى محاولة وضع الإجابة موضع التنفيذ الحى من خلال تجميع ما بين عشرين إلى خمسة وعشرين شخصية قومية لها وزنها وتاريخها ، تتوجه بالنداء والحركة ، وطرق أبواب جميع الأطراف دون كلل ، حتى نبدأ الخطوة الأولى فى مسيرة الأحداث القادمة ، قبل أن يفاجئنا استفزاز مدبر بإشعال نيران الجحيم . (×)

(×) شرعنا الأستاذ محمود رياض (رحمه الله) وأنا ، الاتصال بعدد من الشخصيات القومية لتكوين وفد شعبى إلى بغداد ، تنفيذا لهذا الهدف . وقد أبلغنا من طرف الاستاذ نبيل نجم سفير العراق بالقاهرة - وقتذاك - بترحيب بغداد باستقبال الوفد على الفور . ولكن مع رجاء حاسم ألا يطرح الوفد خلال لقاءاته مع الرئيس العراقى مسألة انسحاب العراق من الكويت على أى وجه . واعتبرنا أن مثل هذا الرجاء العراقى ، يفرغ الفكرة من مضمونها تماما ويجعل مهمة الوفد مستحيلة . وجرى بالتالى العدول عن المشروع .

٢

الوفاق الدولى فى أزمة الخليج

أزمة الخليج ، التى تفجرت مع الاجتياح العراقى للكويت ، هى أول أزمة أقليمية ملتهبة ذات ابعاد عالمية ، تندلع فى ظل حركة الوفاق الدولى الوليدة . وفى تحد مباشر لاهدافها القريبة والبعيدة بصفة عامة . وتحد خاص للعرابين الرئيسيين فيها : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السويفتى .

ويمكن القول ، انه فى نفس اللحظة من صباح الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، التى بدأت معها القوات العراقية اختراق الحدود الكويتية ، دقت اجراس الانذار المبكر فى عواصم الوفاق ، تستنفر الجميع للمواجهة . وذلك خوفا من انهيار هياكل البناء الحديث التى لم ترسخ أسسها - بعد - فى العالم ، على رؤوس البنائين ، فيعودون القهقرى إلى عصر ماقبل ١٩٨٥ بصراعاته الحادة والغالية التكلفة ، من خلال الاستقطاب الثنائى للقوى العالمية بين غرب وشرق . لا يلتقيان الا فى صدامات اقليمية مسلحة ذات مصالح متنابذة . تحاول كل منها نفى الاخرى .

وكشفت حركة الاحداث وتداعياتها ، منذ تفجر الازمة ، ان درجات الاستجابة لاجراس الانذار المبكر جاءت فورية ومتقاربة إلى حد غير عادى . وهكذا قررت الدولتان العظميان ، ومعهما الدول الكبيرة فى الغرب والشرق ، الشريكة فى الوفاق الدولى ، اختيار موقف المواجهة .

ومن خلال هذا الموقف ، بدا كل منهما ـ دون خفاء ـ يختبر مصداقية الآخرين ، فى الالتزام بروح الوفاق وآلياته . ورصد وجس نبض مدى تجاوب وتفهم القوى والدول الصغيرة فى العالم الثالث عامة والعالم العربى خاصة ، لهذا الموقف . وكذلك الاستفادة من هذه الأزمة التى فاجأت الكبار والصغار ، لاكتشاف وبلورة القوانين الضرورية لتسيير حركة الوفاق . وذلك من خلال اختبار واقعى محدد ، مشحون بالالغام والاغراءات البترولية معا .

من هنا اكتسبت أزمة الخليج ، منذ اللحظة الأولى ، اهميتها وخطورتها من جميع الأبعاد . وبما يتجاوز حدودها الجغرافية وطبيعة دولها وسكانها .. وحتى أسباب الأزمة المباشرة . كيف ؟

ان حركة الوفاق الدولى الجديدة ما تزال طرية العود . ولم يتجاوز عمرها السنوات الخمس ـ عند تفجر الأزمة ـ الا باربعة أشهر وحسب . وهى مابرحت تشق طريقها بصعوبة ، ولكن باطراد . دلت على ذلك سلسلة لقاءات القمة المتتابعة بين واشنطون وموسكو ، وشرق وغرب أوروبا . وهى اللقاءات التى نبع عنها عشرات الاتفاقيات والمعاهدات فيما يتعلق بوقف سباق التسليح ، وخفضه نوويا وتقليديا ، وتغيير الطبيعة العسكرية ـ بقدر أو بآخر ـ لكل من حلف الاطلنطى وحلف وارسو ، وتخفيف التوتر فى عدد من بؤر النزاعات الاقليمية . والدخول فى مرحلة تبادل التفتيش والمعلومات والخبرات . وذلك فى محاولة لقطع الطريق على أية مغامرة أو خطأ من هنا أو هناك فى العالم ، للانجرار مرة أخرى إلى حافة الهاوية ، تحت أى ذرائع مشروعة أو غير مشروعة . وهكذا انتهت آخر قمة ـ قبل الأزمة ـ عقدت بين « بوش » و « جورباتشوف » فى واشنطن ، فى يونيو ١٩٩٠ ، إلى اصدار اعلان مشترك للدولتين العظميين ، لأول مرة منذ بروزهما على هذا النحو فوق خريطة العالم فى منتصف الاربعينيات من هذا القرن ، بوفاة الحرب الباردة وصراعاتها الجنونية . ومن يومها بات الحديث يجرى على لسان وزيرى خارجيتى البلدين ، بيكر وشيفرنادزه ، بان

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بدءا بالفعل مرحلة التعاون المشترك . وذلك بعد ان تحولت العلاقات بينهما من المواجهة إلى الحوار ، على امتداد ما يقرب من خمس سنوات .

غير انه ـ مع ذلك ـ ظلت هناك مساحات غير قليلة من الخلافات التى لم يجر تسويتها بينهما . سواء فيما يتعلق ببعض نواحى النظام الاقتصادى أو النظام الأمنى العالميين ، المنشودين فى اطار الوفاق . وكذلك ـ وهذا هو المهم بالنسبة لنا ـ فيما يتعلق بوضع العالم الثالث وازماته الاقتصادية ومشاكله الوطنية والاقليمية على خريطة الوفاق الدولى ، وطريقة تعامل كل من واشنطن وموسكو ، مع هذا المحيط العاصف بالنزاعات والاحباطات والطموحات ، والذى يضم ثلثى حجم البشرية .

والواقع ان الحوار والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يسفرا ـ عند تفجر الأزمة ـ عن قواعد مشتركة لتسوية خلافاتهما حول اشكاليات العالم الثالث والنزاعات الاقليمية الكامنة فيه ، والمتراكمة خلال ما يقرب من أربعين عاما من الحرب الباردة . وذلك نتيجة تعقد الروابط والالتزامات السابقة لكل منهما مع هذه البلدان أو تلك ، من هذا العالم . الا انه أمكن لموسكو وواشنطن ـ رغم ذلك ـ أن يتفقا على نوع من السلوك الدولى المشترك لدفع مسيرة الوفاق ، ومواجهة ماقد ينشأ فى ظل هذه المسيرة من نزاعات أقيمية جديدة ، تهددها .

قام هذا السلوك على مجموعة من الأسس بعضها بات معروفا ومعلنا ، وبعضها الآخر كان مازال طى الكتمان ، أو لعله لم يكن قد تبلور ، بعد .

فى حدود ما كان معلنا ، وتؤكده حركة الأحداث ، فانه أمكن رصد أربغة أسس رئيسية :

● **الأساس الأول** : الكف عن استخدام القوة المسلحة فى حل أو تسوية المشاكل الاقليمية ذات الأبعاد العالمية ، من جانب أى من الدولتين العظميين . وذلك لصالح أى منهما على حساب مصالح الأخرى . وأن

يحاولا قدر الامكان العمل سويا لمحاصرتها واستيعابها بكل الطرق والأساليب . مع منح الأساليب السياسية الاولوية ، بالقياس إلى الاساليب الاخرى .

● **الأساس الثانى** : العمل المشترك من جانب الدولتين العظميين على مجابهة كل محاولة يقدم عليها طرف ثالث لاستخدام القوة المسلحة فى تسوية نزاعات أو تغيير أوضاع اقليمية لصالحه . وخاصة فى المناطق التى تتمتع دوليا ، بحساسية استراتيجية . وأن يجرى ترتيب آليات هذا العمل المشترك من خلال الأمم المتحدة باعتبارها تمثل الشرعية الجماعية للمجتمع الدولى .

الأساس الثالث : عدم السماح ، تحت أية ذرائع ، بتغييرات فى الحدود الراهنة القائمة بين الدول بعضها وبعض على مستوى العالم كله . والتى استقرت بعد الحرب العالمية الثانية . واضفاء الشرعية الدولية عليها . بحيث يعتبر العدوان عليها ، اخلالا بميثاق الأمم المتحدة (مثال احترام الحدود الالمانية ـ البولندية الذى أثير فى الآونة الأخيرة نتيجة وحدة الالمانيتين ، حاسم فى هذا المجال) .

الأساس الرابع : الاعتراف المتبادل بمشروعية المصالح القائمة لكل منهما فى جميع انحاء العالم . وذلك على أساس مبدأى توازن المصالح لاتوزان القوى ، والاعتماد المتبادل لا التربص المتبادل .

قدرت واشنطن وموسكو ، ان الاعلان عن هذه الأسس الأربعة والالتزام بها ، من شأنه أن يوفر أقصى درجة ممكنة من الأمان الدولى المطلوب . ويردع « الآخرين » عن مفاجاتهما بحروب أو نزاعات اقليمية ذات ابعاد دولية ، من شانها أن تولد ـ لظرف أو لآخر ـ مخاطر العودة إلى حالة المواجهة من جديد . وهى حالة لم يعد أى منهما راغبا أو قادرا عليها ، لاسباب خاصة وعامة على السواء .

وكان طبيعيا ، ان تساير الدول الأوروبية واليابان والصين ، المنحى الذى أخذت تتجه اليه رياح الوفاق بين موسكو وواشنطن . وبالتالى

تحول الوفاق من الطابع الثنائي الذى بدا به ، ليصبح له طابع دولى ، يضم الدول الكبرى ، ذات التأثير فى العالم .

لكن ظل العالم الثالث ـ بدرجات متفاوته ـ مترددا أو متمردا على أسس الوفاق المعلنة . وذلك ابتداء من كمبوديا حتى فلسطين . ومن كوبا حتى جنوب أفريقيا .

ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة . منها احساس عام فى البلاد النامية ، مع اختلاف درجة علاقاتها مع كل من واشنطن وموسكو ، ان هذا الوفاق الدولى يأتى فى النهاية على حسابها وحقوقها . ويضع قيودا على حركتها فى استكمال الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ، ويفاقم من أزماتها وأعباء ديونها وعدم قدرتها على الالتحاق بركب انجازات ثورة العلم والتكنولوجيا . وبالتالى يكون الوفاق الدولى ـ فى الحقيقة ـ صياغة عصرية لاقتسام النفوذ بين موسكو وواشنطن بشأن العالم الثالث وثرواته ، لفترة مقبلة من السنوات لاتقل عن ربع قرن .

كذلك كان هناك احساس عام بان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد اتفقنا على أن يقوما ـ كل من جانبه ـ بتنويم وتخدير ، بل والضغط عند اللزوم على بلاد العالم الثالث التى هى على علاقات متميزة معه ، فى اتجاه الحد من سقف المطالب أو الطموحات الوطنية المشروعة ، وذلك من اجل تمهيد الطريق للوفاق وارساء دعائم السلام العالمى . وهو مايعنى القبول بالحلول الوسطى للمشاكل والمنازعات التى يقررها فى النهاية ويفرضها ، العرابين الأمريكى والسوفيتى .

ويبدو أن هذا هو الذى حدث ـ فى مفهوم عدد غير قليل من دول العالم الثالث ـ بالنسبة لكثير من المنازعات التى ركز العملاقان على تبريدها . وخاصة فيما يتعلق بافغانستان وكوبا وبلدان الوسط الجغرافى فى أمريكا اللاتينية وانجولا وجنوب أفريقيا وكمبوديا الخ ..

وبقى ـ على الخصوص ـ مايسمى بالشرق الأوسط ، فى خريطة العالم الثالث ، يشكل كابوسا وهما مقيما ، لكل من الولايات المتحدة

الأمريكية والاتحاد السوفيتي . ذلك أن هذه المنطقة تختزن أهم وأكبر ثروة بترولية مجتمعة ، بمنطقة جغرافية واحدة ، فى تاريخ العالم المعاصر . الأمر الذى يجعل منطقة الخليج هى أغلى قطعة أرض عرفتها البشرية على الاطلاق . وهى فى نفس الوقت أقلها سكانا ، وقدرة على الدفاع عن نفسها ، وسط أسود الغابة الجائعة من حولها . كذلك هناك الموقع الجغرافى الاستراتيجى للشرق الأوسط الذى يطل على البحر الأبيض والبحر الأحمر والمحيط الهندى والمحيط الأطلسى ويضم معظم الممرات الدولية الرئيسية .

يضاف إلى ذلك ، ما يمكن ان يسمى بأوبئة الصراعات والنزاعات المتجذرة في المنطقة ، دون شفاء أو حل . وفى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى ، والصراع اليونانى التركى حول جزيرة قبرص ، والصراع الليبى التشادى ، والصراع حول الصحراء الغربية ، والحرب الأهلية اللبنانية والسودانية والاثيوبية ، بأبعادها الاقليمية والدولية . والعلاقات المتأزمة بين العرب وايران بعد الثورة الاسلامية الخومينية .

هذا فضلا عن ان المنطقة تموج بصراعات ايدلوجية واجتماعية حادة ، حول استكمال مرحلة التحرر الوطنى ، والخروج من اسار التخلف ، والطائفية السياسية والدينية الخ .. الأمر الذى يجعلها بمثابة بركان ، قابل للاشتعال ، فى أية لحظة ، فيجرف هياكل الوفاق الدولى الوليد . أو على الأقل يبطىء من خطواته ويعقدها .

فى هذا المناخ ، وعلى هذه الأرضية الملتهبة ، تفجرت أزمة الخليج ، وحركت بركان المنطقة على غير توقع .

ماذا حدث ، كرد فعل ؟

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية باللقاء مع الاتحاد السوفيتى فى اليوم التالى مباشرة للاجتياح العراقى للكويت .

وكان هذا اللقاء ، فى جوهره . « الاختبار الأول » . لمدى قدرة التعاون الجنينى ، الذى نشأ فى ظل الوفاق بين موسكو وواشنطن .

وفى تقديرى انه تم الاتفاق بين العملاقين على أن لكل منهما مصالح محددة فى المنطقة . وانه على الرغم من تناقضها - حتى لحظة تفجر الأزمة - الا انه يتوجب أن يعطى الوفاق الدولى أولوية ، بالقياس إلى كل القضايا الاخرى . وانه فى الوقت الذى يتفهم فيه كل طرف علاقات الطرف الآخر ومصالحه مع بلدان المنطقة ، وخاصة العلاقات الامريكية الخليجية من ناحية ، والعلاقات السوفيتية العراقية من ناحية أخرى ، فانه يتوجب ايجاد نقطة انطلاق مشتركة بينهما لاحتواء الازمة التى وضعت الوفاق ، لأول مرة ، موضع الامتحان .

واهمية ايجاد هذه النقطة المشتركة للتحرك ، تعنى عدم انفراد أى منهما باجراءات « امر واقع » ، تعيد من جديد اجواء الحرب الباردة . وفى نفس الوقت اعطاء كل منهما - فى حدود هذه النقطة - حرية التعامل الخاص مع أطراف الأزمة ، طبقا لواقع وتاريخ علاقاتها مع كل من العملاقين .

وقد عثرت واشنطن وموسكو بسهولة على نقطة التحرك المشتركة . وذلك انطلاقا من ان اجتياح العراق للكويت قد أخل بالأسس الأربعة التى تحكم مسيرة الوفاق الدولى .

من هنا نبع ذلك البيان السوفيتى الامريكى المشترك الذى صدر فى اليوم التالى للاجتياح ، فى أول سابقة من نوعها ، بادانة الغزو العراقى للكويت ، وضرورة الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية . واوقف الاتحاد السوفيتى امداد العراق بالاسلحة طالما بقيت القوات العراقية على أرض الكويت . وذلك على الرغم من التعاقدات القائمة .

فى هذه المرحلة من الأزمة ، رفض الاتحاد السوفيتى استخدام القوة السوفيتية فى عمل مشترك مع أمريكا ضد العراق . ورأت موسكو فى الاقتراح الامريكى بذلك ، خروجا من العملاقين العرابين للوفاق على الأسس التى اتفق عليها ، وهى عدم استخدام القوة من جانب أى منهما لحل أو تسوية النزاعات الاقليمية . وانه يكفى فى هذه المرحلة فرض

عقوبات اقتصادية . وربما حصار دولي على العراق ، بقرار من مجلس الأمن للامم المتحدة .

ويبدو أن الولايات المتحدة ، اعتبرت أن بيانها المشترك مع الاتحاد السوفيتي ، كان اختبارا ناجحا للوفاق الذى لا تريد ان تعرضه للانهيار . ومن هنا راحت تجس نبض الاتحاد السوفيتي حول امكانية استخدام كل امكانيات القوة ، بما فى ذلك القوة العسكرية بتدرج ، وتحت مظلة الأمم المتحدة التى تمثل الشرعية الدولية . ومن الواضح أن موسكو وافقت على هذا الاتجاه ، حتى تمنع التحرك الامريكى المنفرد . والمغامرة باشعال حرب ضد العراق ، قد تتحول إلى حرب شاملة فى المنطقة . وألحت على التدرج فى استخدام امكانيات القوة دوليا ، إذا أصبح ذلك لازما ، وبعد استنفاد كل طرق حل الأزمة سلميا . سواء فى اطار الجامعة العربية أو الاتصالات الدولية .

ولعل هذا يفسره أمور ثلاثة :

● **الأول** : ان الاتحاد السوفيتي ظل يعلن رفضه المشاركة فى أى عمل عسكرى ضد العراق . وفى نفس الوقت راح يقوم باتصالات مكثفة مع بغداد من أجل الوصول إلى حل سياسي ، على أساس البيان المشترك الأمريكى السوفيتي . وظل يقاوم حتى آخر لحظة صدور قرار من مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق لتنفيذ قرارات الحصار الاقتصادى . ولم يوافق على القرار رقم ٦٦٥ ، الا بعد ان عدلت الولايات المتحدة موقفها من صياغة القرار ، بحيث تحذف فقرة استخدام القوة العسكرية بصراحة ، واحلال فقرة أخرى محلها ، تجيز اتخاذ مايلزم من وسائل مناسبة ومحدودة فى حالات اختراق الحصار . ويلفت النظر أن الاتحاد السوفيتي لم يصوت لصالح هذا القرار الا فى اللحظة الأخيرة ، وبعد « انذار » العراق للقبول بالانسحاب من الكويت فى مهلة زمنية ، لا تتعدى تسعين دقيقة .

● **الثانى** : ان الولايات المتحدة امتنعت عن التحرك المنفرد فى البداية ، وراحت ، فى اطار الوفاق ، تعمل من خلال الأمم المتحدة

ومجلس الأمن في استصدار مجموعة من القرارات [بلغت حتى الشهر الأول من الأزمة ، خمسة قرارات بالاجماع] بمعدل سريع ، لمحاصرة العراق ، وبناء غطاء دولي لتحركها العسكرى . وحشد أكبر دعم سياسى لهذا التحرك من دول العالم المتقدم . بل والعالم الثالث ، وخاصة من بلدان عربية واسلامية ، اتخذت ـ لدوافع مختلفة ـ موقفا ضد الاجتياح العراقى للكويت .

الثالث : ان القوات الأمريكية وغيرها حرصت الا تذهب إلى المنطقة الا بعد استدعائها رسميا من الحكومة الشرعية فى المملكة العربية السعودية وغيرها من حكومات الخليج . ولم تقتصر الحكومة السعودية على استدعاء القوات الامريكية وحدها . بل توجهت بالطلب ايضا إلى الاتحاد السوفيتى والصين (التى كانت قد تبادلت معها العلاقات الدبلوماسية) . وكذلك بريطانيا وفرنسا ، بوصفها الدول صاحية العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، المنوط به ـ طبقا لميثاق الأمم المتحدة ـ الحفاظ على السلام العالمى . هذا فضلا عن طلب قوات من الدول العربية والأسلامية للمشاركة مع القوات السعودية فى الدفاع ضد ما أعتبرته السعودية تهديدا لاراضيها من هجوم عراقى محتمل ، بعد اجتياح الكويت فى ساعات محدودة .

ويلاحظ ان استدعاء السعودية للقوات الأجنبية وخاصة الأمريكية ، يشكل سابقة لانظير لها فى تاريخ المنطقة عامة والسعودية خاصة .

ومما يذكر ان الملك الراحل عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة السعودية كان قد اشترط ، عندما أرسى أسس التعاون بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية خلال اجتماعه مع الرئيس الأمريكى روزفلت عام ١٩٤٥ ، ألا يصاحب ذلك وجود قوات أمريكية فى بلاده . وذلك فى الوقت الذى كانت واشنطن تنشط فى زرع قواعد عسكرية ثابته أو متحركة لقواتها فى العالم ، وخاصة المناطق المناسبة لحصار الاتحاد السوفيتى .

وبالفعل لم تقدم السعودية على طلب قوات أجنبية ، على طول

المسافة الزمنية الممتدة من منتصف الاربعينيات حتى بداية التسعينيات ، على الرغم مما أضطربت به المنطقة من صراعات واحداث ، اعتبرتها السعودية تهديدا خطيرا لامنها ، مثل ثورة اليمن فى الستينيات ودخول القوات المصرية لليمن بناء على طلب الحكومة الثورية لدعمها فى الحرب الاهلية التى استعرت وقتذاك .

فى هذه المرة ، عام ١٩٩٠ ، وجدت السعودية ان مثل هذا الطلب اصبح ممكنا ومقبولا عالميا على الرغم من معارضات عربية واسلامية ، تحت مظلة الوفاق الدولى . وان تتوجه به فى نفس الوقت ، ودون حرج ، إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معا .

وفى خصوص هذه النقطة ، كتبت صحيفة الازفستيا « لسان حال الحكومة السوفيتية » ، فى الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٩٠ والقوات الأمريكية تتدفق على السعودية ، تقول : « ان الاتحاد السوفيتى ليس مع الوجود العسكرى الامريكى فى المنطقة . ولكنه يعترف بحق الولايات المتحدة الأمريكية الشرعى فى ارسال قواتها إلى هناك ، مادام ذلك يتم بطلب من العربية السعودية ، وعلى العراق أن يزيل الظروف التى أدت إلى مثل هذا الوضع ، وان ينهى احتلاله للكويت التى تعتبرها موسكو ، دولة ذات سيادة » .

ويقطع الرئيس الأمريكى جورج بوش أجازته ليعقد مؤتمرا صحفيا يعلن فيه أن « التعاون الامريكى السوفيتى من أجل السلام العالمى أثبت جدواه . وانه راض تماما عن الفهم المشترك والتنسيق السياسى بين واشنطن وموسكو حول أزمة الخليج » .

وينتقل الوفاق الدولى فى تعامله مع أزمة الخليج إلى خطوة أخرى غير مسبوقة أيضا ، تجسدت فى مبادرة الولايات المتحدة ـ بموافقة ضمنية من الاتحاد السوفيتى ـ إلى مطالبة المجتمع الدولى وخاصة القوى الاقتصادية العملاقة فيه ، مثل اليابان وكندا والمانيا وغيرها من الدول الأوروبية والخليجية بالمشاركة فى تكاليف « قوات الدفاع المتعددة الجنسيات فى الخليج » . وفى « تعويض البلدان الأكثر تضررا من أزمة

الخليج » ، وفى مقدمتها تركيا ومصر وسوريا والأردن ودول أوروبا الشرقية .

وتراوحت تقديرات التكاليف والتعويضات المطلوبة مابين خمسة وعشرين إلى أربعين مليار دولار .

بيد انه قبيل نهاية الشهر الأول للأزمة ، راحت تتراكم فى مجرى الوفاق الدولى توجسات وشكوك سوفيتية . عبر عنها الرئيس جورباتشوف بصراحة فى مؤتمره الصحفى الذى عقده بموسكو فى الواحد والثلاثين من شهر أغسطس ١٩٩٠ ، محذرا من خطورة « اندلاع حرب رهيبة فى المنطقة ، قد يصعب السيطرة عليها فى اطار التعاون الأمريكى السوفيتىّ الراهن » .

وجاءت هذه التحذيرات ، نتيجة رصد عمليات التصاعد الأمريكى المتلاحقة ، فى كم ونوعية القوات والاسلحة المتدفقة بكثافة إلى المنطقة تحت راية العم سام . وتحول الخطاب السياسى الأمريكى من العزف على نغمة الدفاع عن بلدان الخليج والمصالح الأمريكية والغربية « المشروعة » فى بتروله ضد عدوان عراقى محتمل تستخدم فيه الأسلحة الكيماوية ، إلى العزف على نغمة الحرب التى بات لا مفر منها أمام « صلف وتعنت هتلر العراق » ، وتوجيه ضربة قاصمة له ولبلاده وقواته ، تستخدم فيها بالمقابل الأسلحة النووية التكتيكية وغازات شلل الاعصاب الخ ..

وهو أمر رأى الاتحاد السوفيتى أنه يسد عن عمد أبواب الحل السياسى للازمة والتى لم تغلق فرصها بعد ـ فى تقديره ـ تماما . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فانه كشف عن أن واشنطن قد اخذت ـ تحت ضغط غلاة المحافظين الامريكيين ـ تسىء استخدام رخصة الوفاق الدولى من زاوية حجم ونوعية الوجود العسكرى فى المنطقة ، والضاغط على العراق ـ مع الحصار الاقتصادى ـ للانسحاب من الكويت . بل لعلها تخطط فى استمرار الوجود العسكرى بالمنطقة ـ

بطريقة أو باخرى - لفترة طويلة نسبيا ، حتى إذا تم الانسحاب العراقى . وهذا - إذا حدث - ينسف أسس الوفاق الدولى .

وقد خلق هذا الوضع الجديد ، نواة مشكلة محسوسة ، بين واشنطن وموسكو فى تعاملهما المشترك مع أزمة الخليج ، طبقا للأسس الأربعة المعلنة للوفاق الدولى ، من قبل .

وتبلورت هذه المشكلة فى أكثر من نقطة . لكن النقطة الجوهرية تحددت فى بروز اتجاه متزايد فى واشنطن للاكتفاء - من حيث مشروعية تحركها العسكرى فى المنطقة - بالاستدعاء الشرعى لها من حكومات السعودية ودول الخليج ، التى باتت فى تقديرها وتقدير المجتمع الدولى ، موضع تهديد جدى من العراق ، الذى يملك قوة عسكرية ضخمة لا تستطيع قوى الخليج وحدها التصدى لها . وكذلك فان الشرعية الدولية مكفولة - فى تقدير واشنطن - بالقرارات الاجماعية الخمسة الصادرة عن مجلس الأمن . وان التحرك العسكرى الأمريكى دفاعى فى الأساس ، ويندرج فى اطار قوى متعددة الجنسيات ، تحاول فرض احترام القانون الدولى خدمة لاهداف الوفاق .

فى حين ان الاتحاد السوفيتى ، بات يرى هذه الشرعية التى تستند اليها الولايات المتحدة فى تحركها العسكرى الضخم ، ناقصة ومعيبة . وانه احتراما لروح واسس الوفاق الدولى ، فان الشرعية لا تكتمل لأى قوة عسكرية فى المنطقة الا تحت مظلة الأمم المتحدة ومراقبتها . وتخضع لأوامر « أركان القيادة المشتركة لمجلس الأمن » . وهى لجنة منصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنها معطلة تماما عن العمل . وان تعدد جنسيات القوات ، ليس هو مصدر الشرعية الدولية ، وانما المصدر منوط فقط بالأمم المتحدة ، وفقا لقرارات واجراءات محددة يتخذها مجلس الأمن . وإذا كان هذا هو مفهوم الشرعية الدولية الصحيح ، فان الاتحاد السوفيتى مستعد للمشاركة بقواته جنبا إلى جنب مع القوات الأمريكية وغيرها تحت راية الأمم المتحدة . وبالتالى يكون هناك ضمان لمقدار وحجم استخدام القوات المسلحة ، وبهدف محدد هو

فرض حل سياسى للازمة . ولا يتعداه إلى أهداف أخرى تحركها مصالح ذاتية ضيقة لامريكا وغيرها .

هنا أخذنا نلحظ ، على أرضية الوفاق الدولى ، حركة الشد والجذب بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على الرغم من اتفاقهما على « ادانة الغزو العراقى للكويت وكل ما ترتب عليه من آثار » . وان مفتاح حل الأزمة هو « فى انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية » .

غير ان المسالة بين العملاقين أصبحت أوسع من أزمة الخليج فى حد ذاتها . وباتت تتجاوزها من ناحيتين :

● **الناحية الأولى** : تتصل بتحديد آلية الوفاق الدولى وقوانينه فى المستقبل . بمعنى هل استخدام القوة الدولية يوظف فى اتجاه الوصول إلى حل سياسى فى الأساس ، يرعى مصالح الاطراف المتصارعة فى اطار احترام القانون الدولى والنظام العالمى ، واطار النظام الاقليمى الذى يضم أطراف الازمة ؟ . وفى أزمة الخليج هناك بجانب النظام الدولى ، نظام اقليمى عربى مفترض أن يكون معنيا فى الأساس بحل الأزمة فى اطاره . وهذا ما يفسر حديث جورباتشوف بعد لقائه مع الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى فى موسكو ابان الأزمة ، عن « أهمية دور العالم العربى وتنشيطة فى أزمة الخليج » . ووفقا لما نشرته البرافدا فان جورباتشوف « ابدى تقديره لدور مصر والرئيس حسنى مبارك فى الاصرار على هذا الاتجاه » .

كذلك فان السوفيت ، الذين لم يعترضوا على شرعية الوجود العسكرى الأمريكى « الدفاعى » فى المنطقة بدعوة من السعودية ، رأوا أنه مما يتعارض مع الوفاق ، ان تمنح دولة عظمى أو دولة كبرى أو حتى دولة ذات وزن اقليمى ، لنفسها ، مهمة القيام بوظيفة الشرطى . فهذه الوظيفة انتهت مع نهاية الحرب الباردة . وانه حتى إذا كان الوضع الانتقالى لعصر الوفاق يحتاج مؤقتا لمثل هذه الوظيفة ، فان المؤهل

الوحيد للقيام بها هو المجتمع الدولى كله ممثلا فى الأمم المتحدة واجهزتها المختلفة . وليس أمريكا أو الاتحاد السوفيتى أو غيرهما من الدول . وهذا ، فى تقدير السوفيت ، ضمان موضوعى كيلا يتحول عقاب الخارج على القانون الدولى إلى كارثة اقليمية ودولية ، يعاقب فيها ملايين البشر بل والعالم كله . وانه خير للولايات المتحدة أن توظف قوتها ، فى عقاب دولى محسوب بدقة ومقبول ومبرر من المجتمع الدولى ، والمجتمع الاقليمى الذى ينتمى اليه كل من المعتدى والمعتدى عليه معا .

● **أما الناحية الثانية :** فتتعلق بخصوصية منطقة براكين الصراعات والنزاعات الملتهبة فى العالم . وهى منطقة الشرق الأوسط التى تنتمى اليها أزمة الخليج المستجدة . والمعروف أن هناك خلافات بين موسكو وواشنطن حول درجة الأولوية الواجب منحها لازمات الشرق الأوسط ، وفى مقدمتها الصراع العربى الفلسطينى ــ الاسرائيلى ، بالنسبة لبقية النزاعات الاقليمية المؤثرة على مسيرة الوفاق الدولى .

وفى الوقت الذى كان الاتحاد السوفيتى « يضع فيه » قضايا الشرق الأوسط » فى صدارة الاهتمام ، فان الولايات المتحدة الأمريكية تندنى بها إلى ذيل القائمة . وجاء انفجار أزمة الخليج ليؤكد ضرورة منح أولوية لاخماد براكين صراعات الشرق الأوسط من خلال تسويات سياسية تستند إلى المشروعية الدولية وتستهدف الحل الوسط .

ولم يجادل السوفيت ـ وقتذاك ـ حول حقيقة أن أزمة الخليج ما تزال فى بدايتها . وأنها أول امتحان للوفاق الدولى . وبالتالى فمن الاهمية بمكان المبادرة إلى حلها فى أسرع وقت ممكن ، وبجهد عربى ـ دولى جماعى . ولكنهم ظلوا يتساءلون : هل يتوقف الجهد عند هذا الحد وحسب ؟ أم أن أزمة الخليج باتت مدخلا هاما وجديدا لتسوية بقية المنازعات والصراعات فى منطقة الشرق الأوسط ، على أساس الشرعية الدولية ذات القرارات المجمدة ، وأسس الوفاق الأربعة

المعلنة . وذلك بدءا من الصراع العربى الاسرائيلى حتى الصراع اليونانى التركى حول جزيرة قبرص ؟

تكتب « البرافدا » السوفيتية فى الخامس والعشرين من شهر أغسطس ١٩٩٠ مخاطبة الادارة الأمريكية فتقول : « .. انكم تتحدثون عن السلوك الحضارى وضرورة احترام الاعراف الدولية فى مجال أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت . ونحن معكم تماما فى هذا الأمر . ولكن ما هو رد فعلكم على احتلال اسرائيل للدولة الفلسطينية التى اعترفت بها أكثرية أعضاء المجتمع الدولى . انكم تدينون العراق ، وهذا حق . لكنكم لا تدينون اسرائيل ؟ لقد قتل فى الكويت عدة مئات من الناس ، وهى مأساة انسانية كبيرة ، الا انه قتل فى الانتفاضة الفلسطينية عدد أكبر بكثير .. » .

ما معنى هذا كله ؟

فى تقديرى أن المعنى الأول هو أنه فى تلك المرحلة من الأزمة ، كان هناك قرارا دوليا ، يستند إلى الوفاق ، بضرورة حل أزمة الخليج على أساس انسحاب العراق من الكويت وعودة الحكومة الشرعية اليها . وان الحل السياسى يجب أن يستنفذ قدر الامكان كل مداخله العربية أو الدولية قبل اللجوء إلى الحل العسكرى . ولكن ظل هناك بين موسكو وواشنطن خلاف ، حول الوسائل وبعض التفاصيل ، لصالح استمرار مسيرة الوفاق .

والمعنى الثانى ، ان أزمة الخليج ، بجانب سلبياتها الكبيرة ، لها ايجابياتها ، إذا صح التعبير ، وهى انها دفعت إلى صدارة الاهتمام الدولى ، منطقة الشرق الأوسط بصراعاتها المتعددة ومخاطرها المستمرة على الأمن الدولى ، الذى هو فى نفس الوقت الهدف الرئيسى من الوفاق .

والمعنى الثالث ، انه إذا كانت الأزمة هى اللحظة الاقليمية ـ الدولية ، التى تشهد عملية جذب وشد بين العملاقين حول تقنين وسائل وقوانين

حركة الوفاق الدولى ، فان الحديد أصبح ساخنا للمطارق العربية . وإذا كانوا لم ينجحوا حتى تلك اللحظة من الأزمة ، فى عقد ما سمى بالمؤتمر الدولى للتسوية السلمية للصراع العربى الفلسطينى الاسرائيلى على أساس مبادىء الشرعية الدولية ، فلماذا لايستفيدون بالظروف التى خلقتها أزمة الخليج لاطلاق الدعوة إلى مؤتمر دولى شامل لتسوية جميع صراعات ونزاعات الشرق الأوسط ، بدءا من فلسطين حتى قبرص ، فى اطار حركة الوفاق والشرعية الدولية .

ان لحظة امتحان الوفاق بين الكبار ، كانت هى ايضا لحظة امتحان العمل للصغار فى العالم الثالث .

٣

العقل العربى فى أزمة الخليج

أخذت أزمة الخليج ، تكشف كل يوم عن بروز عوامل ووقائع جديدة وخاصة فى الساحة الدولية ، لم تكن متوقعة من قبل . وقد يكون من الأدق القول بانها كانت كامنه أو يجرى التفكير النظرى « الهامس » بشأنها ، دون أن تتوافر الظروف الموضوعية لظهورها وحركتها على السطح .

على سبيل المثال ، تلك الحركة السريعة والمكثفة من الولايات المتحدة للوجود فى منطقة الخليج . وبغض النظر عن أنه جرى استدعاؤها من جانب الحكومات فى دول الخليج التى ارتأت أن أمنها أصبح مهددا بعد اجتياح القوات العراقية للكويت ، فما كان عليها الا أن تلبى « النداء الشرعى » وتتمنطق به . لقد حدث من قبل فى عام ١٩٥٨ ، استدعاء قوات المارينيز الأمريكية شرعيا من جانب الرئيس اللبنانى وقتذاك « كميل شمعون » وذلك كرد فعل للوحدة المصرية - السورية ، التى اعتبر الحكم اللبنانى والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما - وقتذاك انها تهديد جدى باحتمال عدوان مسلح على لبنان ، وربما اجتياح جماهيرى له ، تدفعه للالتحاق بالوحدة .

يلاحظ فى تلك المرة عام ١٩٥٨ ، أن القوة الأمريكية العسكرية تحركت منفردة نحو لبنان . ولم تستطيع أن تجذب معها قوات غربية أخرى ، أو قوات عربية معادية للوحدة مثل العراق حينذاك - ولم تلبث - رغم الشرعية - أن انسحبت تحت ضغط الجماهير اللبنانية والعربية

وقياداتها الناصرية ـ القومية وقتذاك . والتهديد بتحرك . مضاد من جانب الاتحاد السوفيتى القطب المواجه للقطب الأمريكى فى الحرب الباردة .

فى هذه المرة عام ١٩٩٠ ، نرى أن التحرك العسكرى الأمريكى بدأ منفردا . ولكنه انتهى بأن أصبح العمود الفقرى لوجود عسكرى كثيف من كل من أوروبا وكندا واستراليا ونيوزيلاندا ، وعدد من البلدان العربية والاسلامية فى آسيا وأفريقيا . بل وشرعت قوات رمزية من بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، مثل الأرجنتين ، تنضم الى هذه الجوقة العسكرية المختلطة ، التى لا سابقة لها فى أى نزاع اقليمى أو دولى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

يلفت الانتباه هنا عاملين جديدين :

الأول : ان الاتحاد السوفيتى ، أبدى ـ نظريا ـ ضيقه بوجود القوات الأمريكية وحلفائها فى المنطقة . لكنه من الناحية السياسية العملية اعترف بشرعيتها ، طالما انها وفدت بناء على طلب حكومات شرعية . والأكثر من ذلك أعلن أنه على استعداد ـ فى حالة فشل طريق الحل السياسى السلمى لأزمة الخليج ـ ان ينسق مع القوات الأمريكية حول كيفية ممارسة الحل العسكرى . ولكن تحت غطاء الشرعية الدولية . كما أنه من زاوية أخرى ، شرع فى مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا الأمن والسلام فى منطقة الخليج البترولية ومنطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية بوجه عام ، من خلال صياغة دولية ـ اقليمية مشتركة ، بعد انتهاء أزمة الخليج . وذلك بعد أن ظلت واشنطن تحاول طرده ، أو على الأقل تحجيمه فى المنطقة ، وترفض السماح له بدور فى تسوية مشاكلها ومنازعاتها .

العامل الثانى : أن بلدين كالمانيا الموحدة واليابان ، اضطرتا تحت ضغط الولايات المتحدة ، ودون معارضة من جانب الاتحاد السوفيتى ، الى الاقدام على محاولة تعديل دستور كل منهما ، بحيث يتمكنان من ارسال قوات خاصة بهما تشارك فى جوقة الخليج العسكرية الدولية .

إذا كان هذان العاملان ، هما من أبرز ما أفرخته أزمة الخليج من جديد إلى ما قبيل تفجر الحرب ، فان الحركة التى أحدثها اجتياح العراق للكويت قد أحدثت مجموعة من الدوائر فى الخليج ، خلقت أيضا أوضاعا غير مسبوقة ، لا أظن انها كانت فى حسابات حتى اللاعبين الأساسيين فى هذه اللعبة الخطيرة ، ولو قبل أيام من بدايتها .

نستطيع هنا أن نرصد أهم هذه الوقائع والأوضاع الجديدة ، على النحو التالى :

أولا : قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حشد قواها وقوى حلفائها وأصدقائها فى المنطقة المحددة ، موضوع الصراع . لكنه من الثابت ، وفقا لما أكدته حركة الأحداث ، ان التحرك المنفرد بالحشد شىء ، ووضع هذا الحشد موضع الحركة العملية وشن الحرب ضد« العدو » شىء آخر ، بمعنى ان الاستخدام العسكرى للحشد بدا غير ممكن لأمريكا ، الانفراد بقراره وتنفيذه . وان هذا بات يستلزم موافقة أو عدم معارضة صريحة من جانب الاتحاد السوفيتى ، وان العدوان المنفرد الأمريكى ضد بنما ، كان هو آخر عمل أمريكى من هذا النوع . ومرجع المسألة هنا ليس فى وزن الاتحاد السوفيتى النسبى الذى لم يكن هناك سبيل الى تجاهله حتى تلك اللحظة ، وحسب ، وانما فى ان « الترابط الدولى فى الحركة » بات يحكم عملية نمو جنينى لنظام عالمى جديد فى ظروف الوفاق الدولى .

من هنا اذا كان الموقف لم ينفجر ـ خلال تلك المرحلة من أزمة الخليج ـ فان معنى هذا ان الاتحاد السوفيتى ، وربما دولا أخرى مثل فرنسا وايطاليا ، كانت لا تزال ترى أنه من الأفضل ، بذل أقصى الجهد من أجل فتح طريق سلمى للأزمة . واذا كان ماسمعناه فى موسكو فى منتصف شهر اكتوبر ١٩٩١ دقيقا ، فان موسكو ـ بموافقة أو عدم معارضة صريحة من جانب واشنطن ـ كانت تقوم باسم المجتمع الدولى باتصالات ومباحثات مع العراق للوصول الى حل سياسى . وفى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه مباحثات موازية بين موسكو وبين

واشنطن ، حول متى يصبح العمل السياسى ميئوسا منه ؟ وكيف تجرى ممارسة العمل العسكرى ؟ ولم يتم الوصول ، حتى ذلك الوقت ، الى اجابة مشتركة على هذين السؤالين .

ويبدو أن العقبة الجوهرية فى الوصول الى اجابة - اذا صح هذا التعبير - كانت فى أن القيادة العراقية - كما استنتج السوفيت - تعتقد من شواهد واتجاهات الحركة الأمريكية العسكرية والسياسية ، أن الانسحاب العراقى من الكويت يتساوى - عمليا - مع عدم الانسحاب . وذلك لأن هناك تصميما أمريكيا على ضرب العراق ، نظاما وجيشا وقيادة ، فى أى حال . وبالتالى فان علامة الاستفهام العراقية التى كانت تواجه السوفيت فى مباحثاتهم مع بغداد هى بالدقة ، هل لديكم ضمان بعدم اقدام الولايات المتحدة على العدوان فى حالة الانسحاب ؟ وهل الانسحاب يعنى اقرار واشنطن وموسكو بما يسمى بمطالبات العراق المشروعة فى الكويت ؟ واخيرا هل يكون الانسحاب مدخلا حقيقيا الى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية واللبنانية والأراضى السورية المحتلة ، طبقا لقرارات الشرعية الدولية التى تم تجاهلها عن عمد ؟ أم تعود الأمور مرة أخرى الى الدائرة المفرغة .

وحين سألنا السوفيت ، عما اذا كانت هناك إجابة أمريكية - سوفيتية قد أمكن بلورتها بشأن علامة الاستفهام العراقية ؟ أتانا الجواب بأننا نبذل أقصى الجهد فى صياغة هذه الاجابة وضماناتها قبل نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٠ .

واستوقفنا بشدة هذا الموعد المحدد . هل هو النقطة التى تنتهى معها مرحلة من صراع أزمة الخليج ، وتبدأ منها مرحلة أخرى ؟

ومهما حاولنا لم نكن نظفر بجواب يريح .

ثانيا : ان ثمة انقساما أفقيا ورأسيا فى العالم العربى حول أزمة الخليج . وعلى الرغم مما يبدو أن هذا القسم أو ذلك أكثر حركة أو فاعلية من الآخر ، فان القسمين - مع الأسف - كانا غير قادرين ، حتى تلك

اللحظة ، الا على أن يلعب كل منهما دور « كومبارس » على المسرح الذى احتله الأبطال الدوليون من كل صوب وحدب . ولعل هذا ما يبرز ظاهرة « شحوب العامل العربى فى أزمة ، هى فى جوهرها أزمة عربية . « وهذه الظاهرة ، وان كانت تقلل الى حد كبير من فرصة انبثاق حل عربى ، فانها ـ على العكس ـ تقوى الى حد غير قليل من فرص فرض الحل الدولى . وكان هذا يعنى ـ فى الواقع ـ اننا ندخل فى عالم جديد ، لم يعد ممكنا فيه للعالم الثالث حل قضاياه ومنازعاته الاقليمية ، الا فى اطر ومعايير دولية . على الأقل الى أن يتمكن العالم الثالث من استحضار قواه بفاعلية جديدة فى هذا المجتمع العالمى الجديد ، الآخذ فى التشكل .

ثالثا : تكلفة التحرك السياسى ـ العسكرى الدولى ، فى الأزمات الاقليمية باتت باهظة الى الدرجة التى لم يعد معها فى قدرة أغنى بلد فى العالم وأكثر القوى مصلحة فى التصدى للفعل العراقى ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، تحملها وحدها . من هنا كان لابد من مساهمين ماليين دوليين . المساهمون الدوليون يصبحون بالتالى شركاء ، كل بقدر مساهمته ، فى توجيه وتسيير التحرك الدولى وقراراته .

وهكذا ظهرت عمليا بوادر الحدود الجديدة ، التى تحجم ـ بدرجة أو بأخرى ـ الانفراد الأمريكى بقرار السلم أو الحرب ، فى عالم اليوم .

رابعا : ان دول منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وفى مقدمتها السعودية نفسها ، شرعت تتجه ، بعد أن بردت الرؤوس التى التهبت بسخونة الفعل العراقى ومفاجاته ، الى ترجيح الحل السياسى السلمى على الحل العسكرى . وارتفعت النغمات المختلفة التى راحت تعزف ذلك . ويرجع هذا الى الصورة التى رسمتها مختلف التقارير العسكرية عن نوعية الحرب واتساع مداها نتيجة استخدام اسلحة التدمير الشامل من بيولوجية وكيمائية ونووية تكتيكية ، سواء أكانت بدائية أم مكتملة الصنع . فضلا عن حريق البترول الرهيب المتوقع . الأمر الذى يحول

مساحات شاسعة من الأراض العربية ، وليس العراق والكويت وحدهما ، الى مناطق غير صالحة للحياة البشرية ، على مدى يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين عاما .

بيد أن هذه العوامل والوقائع الجديدة ، كانت محاصرة بالشكوك . وبالتالي فهى لم تشكل نهاية المطاف فى أزمة الخليج ، وقتذاك . وظلت هذه الأزمة حبلى بمزيد من المفاجات والعوامل والوقائع التى تشذ عن أى حسابات تقليدية . وبالتالى فان الأبواب بقيت مفتوحة أمام احتمالات شتى ومتناقضة .

واذا كانت الحكومات العربية والأحزاب السياسية ظلت عاجزة عن مواجهة هذه الأزمة والتأثير فيها من خلال محاولة ترجيح العامل العربى على العامل الدولى ، أو على الأقل تفاعلهما من أرضية مشتركة فانه كانت هناك محاولات متعددة لاستحضار ، وبصورة منظمة وفاعلة ، العقل الجمعى العربى ، بكل اتجاهاته دون استثناء ، ليناقش موضوعيا وبفكر سياسى جديد ، كيفية الخروج من هذا الهول بأسرع وقت ممكن ، وباقل التضحيات ، وبأفق استراتيجى لا نخسر معه الكويت أو العراق . وانما نكسب نظاما عربيا جديدا له وزنه فى عالم اليوم والغد . وكان هذا يعنى انتقال ـ المسئولية نسبيا من السياسيين الى المفكرين المستقبليين العرب . ولكن لم يكن هناك قوى وطاقات فكرية مؤثرة قوميا ، أو مركز دراسات عربى ـ رغم الكثرة المتزاحمة للمراكز ـ قادرة وراغبة فى أخذ زمام المبادرة ، برؤية جسور ، قبل أن يفوت الأوان .

وهذا ، فى حد ذاته ، كان أحد عوارض المرض الذى يعانيه النظام العربى الراهن . وكشفت عنه أزمة الخليج .

٤

علامات استفهام

من الملامح اللافتة للنظر والتى ميزت أزمة الخليج إلى ما قبل اندلاع الحرب ، ثلاثة :

* **الأول** : أنه على الرغم من انحصارها جغرافيا فى حدود اقليمية ضيقة للغاية ، فانها باتت ذات أعماق وأبعاد دولية لم يحدث أن توافرت ، بهذا الاتساع والكثافة والتعقيد ، بالقياس مع أية أزمة اقليمية سابقة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

* **الثانى** : أنه اذا كان الخروج من أسار الأزمة قبل الحرب ، والذى يكاد يصل الى درجة الاجماع العربى والاقليمى والدولى ، واضحا ، ويتجسد فى انسحاب القوات العراقية من الكويت ، فان كل الاحتمالات لما يمكن أن تتطور وتنتهى اليه الأزمة ، ظلت مفتوحة على مصاريعها . وذلك دون أن يكون باستطاعة أحد ، بما فى ذلك أطرافها الاقليميون والدوليون أن يرجح احتمالا بعينة من هذه الاحتمالات .

* **الثالث** : ان الأزمة استمرت تفجر بلا انقطاع ، فى الواقع العربى الشديد الاضطراب ، وانهيار نظامه الاقليمى ، الذى ظل يقاوم عواصف الأزمات المتوالية منذ قيامه فى منتصف الأربعينيات ، العديد من علامات الاستفهام ، التى تتحدى الجماهير العربية وفاعليتها سواء بسواء مع النظم والحكومات أو الحركات السياسية والمنظمات الشعبية ، بطلب أجوبة واقعية وممكنة .

ولعل من علامات الاستفهام التى راحت تطرح بالحاح قبيل الحرب ، اثنتان :

* هل هناك حل عربى للأزمة ، أم بات مستحيلا ؟ .
* أين المواطن العربى وقدراته من الأزمة ؟ .

ماذا عن الحل العربى ؟

« المشكلة ـ المأساة » فى أزمة الخليج ، كانت تتحدد فى ان أى خسارة بسببها ، لن يدفع ثمنها فى النهاية غير العرب ، بما فى ذلك العراق والكويت ودول الخليج وبقية البلدان العربية الأخرى ، دون استثناء . يستوى فى ذلك من كان فى معسكر أغلبية الأثنى عشر لقرار مؤتمر القمة العربى ، أو معسكر المعترضين أو معسكر المتحفظين ، أو معسكر الممتنعين .. الى آخر هذه التسميات الهلامية ، رغم ما تتسم به من بلاغة لغوية . والتى كشفت عن أننا مازلنا نتحرك بمنطق القبائل ، لا الدول أو البلدان ذات القومية الواحدة ، فى نهاية القرن العشرين .

لمــاذا ؟ .

ببساطة لأن الجرح عربى . والسكين المغروس فيه أيضا عربى . وأى حركة لهذا السكين نحو اليمين أو نحو اليسار ، بيد عربية أو يد أجنبية ، لم تكن لتفعل الا شيئا واحدا ، هو تعميق الجرح العربى بما يزيد من نزيف دماء الجسد العربى الواهن ، ككل .

واذا كان هناك كسب ما ، يمكن أن يتحقق من استمرار هذه المشكلة ـ المأساة ، « فانه يصب فى النهاية فى طاحونة غير العرب ، من أطراف هذه الازمة ـ أو الذين اقحموا أنفسهم ـ بدوافع مختلفة أهمها المصالح البترولية ـ على هذه الأزمة . ولم يكن فى قدرة أى طرف عربى ، فى مثل هذا الوضع القومى والظروف الدولية الجديدة ، أن يمنعهم أو يردهم ، بأى حال .

والسؤال الذى انبثق بعد قرارات الجامعه العربية والحشد العسكرى

الأمريكي - الدولي ، تركز فى : هل صحيح أن الحل العربى للأزمة بات مستحيلا ؟

وكان فى تقديرى - وقتذاك (×)ان هناك اجابة « بنعم » ، ولها أسبابها وواقعها الملموس . ولكن هناك أيضا ، اجابه أخرى « بلا » ، ولها بالضرورة شروطها الواجبة .

اجابة ، نعم ، الحل العربى بات مستحيلا . تنبع من ذلك الانهيار أو قل العجز الفاضح الذى بدا عليه للنظام الاقليمى العربي الراهن ، والذى يتجسد فى الجامعة العربية . وليس العيب فى الجامعة فى حد ذاتها . فقد أنجزت دورها الذى برز مع قيامها فى منتصف الأربعينيات ، وهو أن البلدان العربية اجتمعت لأول مرة ، داخل بيت سياسى واحد ، كقوة اقليمية ، على خريطة العالم . وليس ذنب الجامعة أن هذه القوة لم تكن بالفاعلية المطلوبة دائما . بل وربما كانت القوة - بالأساس - وهمية فى بعض الاحيان . ذلك أن اعضاء الجامعة ، حرصوا جمعيا - وان تفاوتت الدرجات بينهم - على أن يظل البيت الجماعى أصغر حجما وقدرة ، من البيت الخاص لكل قطر على حدة ، ولو كان جيبوتى ، الصغيرة . وأن يظل كل عضو فيه مستقلا عنها ، وحرا تماما فى أن يلتزم أو لا يلتزم بأى قرار يصدر من الجامعة . وحتى اذا التزم فمن حقه أن يسحب التزامه . واذا نفذ التزامه فانه ينفذه على طريقته وهواه ، دون أن يخشى حسابا من هذه الجامعة المسكينة التى لا تملك قانونا أو قوة ، لا نزال العقاب بكل من يخرج على تقاليد البيت وقرارات الأسرة .

معظم المشاكل التى ثارت بين بلدان الجامعة العربية بعضها وبعض - ربما باستثناء حالة كامب ديفيد ولأمد محدود - كان يجرى حلها ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا الخ .. من خلف ظهر الجامعة . أو على الأكثر اعلامها بما يحدث ، شكليا ، « برءا للعتب »

ولعل أزمة الخليج ، هى آخر واصرخ مثال على ذلك . بدأت باعلام العراق للأمين العام حول مشاكله مع دولة الكويت وحسب . وحين بات

(×) الأهرام فى ٢٥ اكتوبر ١٩٩٠

دخان حريق الازمة يلوح فى الأفق ، عمدت الدول العربية - فرادى - الى محاولة التدخل بطرق متعددة . واحيانا متناقضة ، دون ما حساب من قريب أو بعيد للجامعة ودورها . اقترحت قمة محدودة خارج اطار الجامعة ، ودارت مباحثات بين طرفى الأزمة دون مشاركة من الجامعة . وعندما وقعت الواقعة واجتاحت القوات العراقية الكويت واحتلتها فى ساعات ، كان آخر ما جرى التنبه إليه هو اللجوء إلى الجامعة ، بعد أن فشلت كل محاولات اطفاء نيران الأزمة التى باتت تهدد الأخضر واليابس فى المنطقة العربية . وتحولت الى قضية دولية ساخنة وملتهبة ، بكل ابعادها الأمريكية والأوروبية والسوفيتية والصينية واليابانية .. وحتى البنجلاديشية والسنغالية .

وكانت الجهود الدبلوماسية المصرية المكثفة التى قادها الرئيس مبارك بإصرار ملفت للانتباه من أجل الوصول إلى تسوية عربية مبكرة مع بداية الأزمة ، أو تجنب الحل العسكرى فيما بعد ، قد لقيت بإصرار مقابل ، رد فعل سلبى من جانب الرئيس العراقى .

لماذا وصلنا الى هذا الحد ؟ .

فى اعتقادى ان الجامعة حين نشأت فى منتصف الاربعينيات كانت خطوة متقدمة فى حينها . ولكنها أيضا كانت - ولا تستطيع غير ذلك - على مقاس البلدان العربية وقتذاك . بعضها كان مستقلا استقلالا شكليا ، لا يتعدى حدود العلم والنشيد الوطنيين . وبعضها الآخر كان لا يزال محتلا ومقيد السيادة . والجميع فى حالة تخلف رهيب . والدعوات القومية خافتة ومحدودة فى اطار طلائع المثقفين ذات الاحلام الرومانسية . والكيانات الاجتماعية - الاقتصادية هشة ، وفى انعزال بعضها عن بعض [المغرب والمشرق] بل وفى أحيان كثيرة فى وضع تنافسى ، يصل أحيانا الى درجة العداء .

ومع ذلك فان هذه الجامعة ، بهذا المقاس المحدود إستطاعت أن تصل الى أقصى انجاز لها . وهو مساندة حركات التحرر الوطنى ونزعات الاستقلال فى غالبية البلدان العربية . وكان ذلك مع بداية الخمسينيات .

بعد الخمسينيات وتفجر ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما تلاها من ثورات أو انقلابات فى العراق وسوريا والجزائر وتونس واليمن الخ .. كان من الضرورى ، مع الظروف الجديدة ذات المهام الجديدة فى ربط الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى والتنمية والأمن القومى ، وتفاقم الخطر الاسرائيلى ، وظهور الثروة البترولية الخ .. أن يجرى تطوير الجامعة العربية جذريا . بحيث يلتحم جانب النظام الاقليمى الذى نشأت عليه ، بجانب النظام القومى الذى بات مطروحا بقوة مع المرحلة الجديدة . باختصار بناء جامعة جديدة نوعيا ، بآليات قادرة على الفعل المشترك . وبحيث يصبح البيت الجماعى أقوى من أى بيت قطرى خاص ، ومؤثر وضابط لحركته ، بمعايير قومية محددة يتساوى امامها الجميع ، الكبار قبل الصغار .

ولأن هذا لم يحدث ، فقد حاول أكثر من بلد ، نذكر منها مصر « بوزنها وموقعها » ، وسوريا والعراق « من خلال الايدولوجية القومية البعثية » على سبيل المثال ، أن تقوم - منفردة - بما كان يجب أن تقوم به الجامعة . وذلك بمنطق انها الأكثر تأهيلا لذلك سياسيا . ولم يكن ذلك ممكنا الا من خلال أن تحول « دولة ما » نفسها الى « قوة اقليمية » ، تملك حق إملاء قرارها على الجميع . أو تملك حق الفيتو على قرارات الآخرين .

« أزمة الخليج » ، هى فى الحقيقة انعكاس لمحاولة العراق ان يجعل من نفسه « قوة اقليمية » فى المنطقة ، انطلاقا من أنه أصبح المؤهل لقيادة الأمة العربية عام ١٩٩٠ - حسب منظوره - الى أهدافها . ولا قوة اقليمية بدون قاعدة مادية مؤثرة . واذا كان العراق قد صار له جيش قوى يضم مليون جندى ، فانه يحتاج الى حجم من الطاقة البترولية تجعله صاحب وزن اقتصادى وتأثير دولى . ومن هنا كان تخطيطه ضم بترول الكويت وأرضه ومنفذه البحرى على مياه الخليج ، الى بتروله وأراضيه ، فى قوة سياسية اقتصادية واحدة .

وأمام هذا التحرك العراقى ، الذى تكرر من قبل من جانب بلدان

أخرى بصور مختلفة ، وقفت الجامعة العربية عاجزة ، ولاتزال ، عن امتلاك قوة معنوية ومادية فى مواجهة هذا التحرك . ومن هنا لجأ كل من وجد فى هذا التحرك تهديدا قريب الأمد أو بعيد الأمد ، الى طلب العون ، ولو من الشيطان . وكان الشيطان دائما مستعدا ، لأن الأزمة غارقة فى بحر البترول المتلاطم الذى تتعيش منه صناعته . فضلا عن أن ظروف الوفاق الدولى تتيح له حرية حركة ، بل والمشروعية العالمية التى لم تكن متاحة له من قبل .

ولم تستطع الجامعة العربية ، الا باغلبية اثنى عشر عضوا من واحد وعشرين عضوا ، سوى أن تصدر قرارا بادانة الغزو العراقى للكويت . وحين طولبت بحل سياسى ، لم تتمكن بشيخوختها الواهنة ، الا أن تحدده فى موقف عام قد يكون بالفعل مشروعا ، ولكنه لايقدم آليه للحل . ونعنى به « جلاء القوات العراقية غير المشروط عن الكويت وعودة الحكومة الشرعية » .

ان الحل السياسى ، فى المفهوم العالمى ، هو أن لا تتجمد عند الموقف العام الذى تنطلق منه . بل أن تحدد آلية حقيقية - لا رمزية - لتنفيذه . وكيف أن هذا التنفيذ يستوجب أن يحقق مصالح متوازنة لطرفى الأزمة المباشرين . بمعنى أنه اذا تم انسحاب العراق فما الذى يضمن أمنه وعدم العدوان عليه من القوى الدولية بعد ذلك ؟ . وكذلك ما الذى يضمن - فى المقابل - أمن الكويت وبقية دول الخليج من تحرك عراقى آخر فى المستقبل ، اذا لم يقبل نتائج ما تسفر عنه مفاوضات المصالح المتبادلة بعد الانسحاب ، اثر فترة ، قد تطول أو تقصر ؟ .

بهذا المنظور ، نعم ، لم تملك الجماعة العربية حلا عربيا لأزمة الخليج .

غير أنه بمنظور آخر ، يمكن أن نقول : لا .. كان هناك امكانية فعلية لحل عربى مقبول قوميا واقليميا ودوليا . غير أن لمثل هذا الحل بالضرورة شروطه الأساسية .

أول هذه الشروط أن تعتبر جميع البلدان العربية ، حكومات وشعوبا ، نفسها مسئولة عما حدث من أزمة الخليج . وأن ما وقع فى الخليج يمكن أن يتكرر فى المستقبل - لنفس الأسباب أو لأسباب أخرى - مع ذات الأطراف أو أطراف أخرى . وذلك إذا لم تتحول عن منطق وسياسة القبائل ، إلى منطق وسياسات الدول العصرية ذات القومية الواحدة فى نهاية القرن العشرين . قرن التكتلات والأسواق الاقتصادية الكبيرة ، والثورة العلمية والتكنولوجية وتوازن المصالح ، والاعتماد المتبادل فيما بينها جميعا .

وهذا لا يتسنى أن يتم إلا من خلال العمل على تطوير الجامعة العربية وبيتها السياسى ، بحيث يصبح بديلاً عن محاولات هذه الدولة العربية أو تلك ، فى أن تبنى من ذاتها « قوة إقليمية » سائدة وبديلة ، عن نظام عربى إقليمى - قومى .

وفى تقديرنا أن مثل هذا التطوير كانت تتوافر شروطه واختياراته من خلال استخدام كل طاقات الخيال السياسى والتفكير الجديد ، فى محاولة الوصول إلى حل عربى لأزمة الخليج ، يتسم بالواقعية والعدالة والمشروعية العربية والدولية معاً .

كيــف ؟ ..

نجيــب ، فى عجالة وعلى سبيل المثال ، بالصياغة التالية :

ان العقدة المستحكمة كانت تتحدد فى أنه إذا كان العراق قد غزا الكويت واحتلها ، فإن العراق ، أيضاً ، بات مهدداً بالعدوان والغزو من جانب القوى الأمريكية وحلفائها الذين صار لهم - بحكم قرارات مجلس الأمن - غطاء دوليا شرعيا ، لا سابقة له .

من هنا يصبح المفتاح للعقدةً هو أن يكون فى إنهاء العراق لاحتلاله للكويت ، إنهاء لحالة التربص الدولى بالعدوان عليه . وضمان أمن كل من العراق والكويت وبقية دول الخليج من خلال اتفاق قومى - دولى مشترك بين الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة معاً . وبذلك تتكامل

الشرعية العربية مع الشرعية الدولية لصالحنا . وعلى هذه الأرضية ، فقط ، ينفتح الطريق نحو ما يسمى بالحل العربى .

ويتضمن هذا الاتفاق ـ الذى يهدف تسوية المشاكل المعلقة بين العراق والكويت ـ إنشاء مجلس تحكيم عربى خاص للأزمة داخل الجامعة ، يتحول مع عمليات تطوير الجامعة ، إلى محكمة عدل عربية ، للنظر فى جميع مسائل الخلاف بين البلدين وتسويتها بقرار ملزم . ويتكون هذا المجلس على الأسس الدولية المتفق عليها بالنسبة لمجالس التحكيم . بحيث يختار العراق ، دولة عربية كمحكم ، وتختار الكويت دولة أخرى كمحكم آخر ، ويختار المحكمان المحكم الثالث .

كذلك فانه كى نحول هذه الأزمة من حالة الجزر واللامسئولية إلى حالة مد ومسئولية قومية ـ دولية ، فانه كان علينا أن نطالب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بالخصوص ، باعتبارهما العرابين الكبيرين للوفاق الدولى ، بعقد مؤتمر عالمى بأسرع ما يمكن يشارك فيه جميع الأطراف المعنيين لمناقشة وتسوية صراعات ونزاعات ومشاكل منطقة الشرق الأوسط جميعاً ، بدءاً من الصراع العربى الفلسطينى ـ الإسرائيلى ، إلى الصراع اليونانى التركى حول قبرص ، ومن أزمة لبنان إلى قضية توازن المصالح بين منتجى البترول ومستهلكيه . وأن تكون ـ في هذا الخصوص ـ لجنة تحضيرية للإعداد لهذا المؤتمر من ممثلين للأمم المتحدة والجامعة العربية معاً ، وبذلك نجعل من حل أزمة الخليج ، مدخلاً لبناء جديد للبيت العربي وتسوية لصراعات الشرق الأوسط المستحكمة ، والتى تفجر بين آن وآخر ، بركان الحروب والصدامات . الأمر الذى يسهم فى إزالة العقبات والصخور من طريق الوقاية الدولى الشامل ، والذى لا يسقط من حسابه أو يضع جانباً ، العالَم الثالث وقضاياه الشرعية التى طال تجاهلها . وخاصة فى منطقتنا العربية ، التى أخذ يتصاعد تأثرها وتأثيرها المتبادلان مع مناطق العالم الأخرى .

هذا عن معضلة ما سمى بالحل العربى . ولكن ماذا عن رؤيتنا

للمواطن العربى ودوره فى الأزمة قبل أن تهوى إلى جحيم الحرب ؟

كان يبدو لنا أن أزمة الخليج ، هى « القشة » التى توشك أن تقصم ظهر المواطن العربى ، بعد أن تراكمت عليه الأحمال والأثقال والقيود والخيبات القطرية والقومية ، على امتداد نصف القرن الماضى .

والواقع أن الموقف العربى كان يتشكل ، فى صورة عبثية . كأنه أحد مشاهد مسرحية إغريقية ، يلعب فيها القدر الأعمى دور البطولة .

فى جانب من الوطن العربى ، يكمن « بعض » من هذا المواطن فى خندق مشحون بأسلحة الدمار . يواجه على الجانب المقابل « بعضاً آخر » من ذات المواطن ، تمترس فى خندق ثان ، يعج بكل صنوف الأسلحة المعروفة وغير المعروفة بعد .

لم يسأله أحد رأيه . لم تكن إرادته محل اعتبار قليل أو كثير . بل حتى لم تترك له حرية اختيار موقعه وموته ، فى هذا الخندق أو ذاك . كل ما فى الأمر أنه حرك إلى هنا أو هناك ، « بزمبرك » القرار العلوى وسطوة الاعلام ، ميكانيكياً ، لكى يكون هو نفسه - ولا أحد سواه - القاتل والقتيل معاً .

كل ذلك باسم القومية العربية والعزة العربية الخ .. كل الأوصاف المنتمية للعروبة بالحق أو بالباطل .

ولأن مثل هذا الانتماء القومى غير مضمون تماماً باستخدام الأسلحة التقليدية ، فقد وفرت لهذه المواجهة العربية - العربية أسلحة التدمير الشامل التى جربت على نطاق ضيق من قبل ، أو تلك التى لم تجرب أصلاً . ويراد تجربتها وعلى نطاق واسع ، سواء أكانت كيماوية أم بيولوجية أم نووية تكتيكية .

ولأن أزمة الخليج خلقت فرصة ذهبية للغير للقيام بتأديب وتحجيم العرب وإشاعة الخراب فى أوسع مناطق ممكنة من ديارهم ، عدا آبار البترول بالطبع . ولا فرق فى ذلك بين جمهوريين وملكيين ، فقراء وأغنياء ، سعوديين وعراقيين وكويتيين ومصريين وفلسطينيين

وسوريين الخ .. فقد جاءت القوات الأجنبية من كل حدب وصوب ، بدعوة وبدون دعوة ، إلى المنطقة شاهرة أسلحتها باسم حماية الأمن الدولى الذى يعبث به العرب ، الأخوة الأعداء فى شقاقهم الذى لا ينتهى ، بعضهم ضد بعض .

خلف هذا المشهد العبثى ، كانت تتوالى قوافل الهجرات بالآلاف والملايين من المواطنين العرب ، يشقون الصحراء القاسية ويسقطون صرعى على رمالها . ينتقلون فى يأس مع عيالهم بحثاً عن الأمان ، بين الرمضاء والنار .

وبلغ اليأس بعض نراه حين خرج منا كتاب وسياسيون لهم وزنهم واحترامهم ، يقولون إذا كان المكتوب علينا جحيماً أن نصطلى فى أواره ، فلتكن حرباً أهلية « نقية » بين عرب وعرب ، وليست حرباً « مشبوهه » يشارك فيها أجانب .

ولم أكف عن التساؤل عما أوصلنا إلى هذا القاع السحيق من الفوضوية السياسية والعدمية الفكرية واللذة الشيطانية بقتل الذات ؟

لم أطرح هذا السؤال من عل ، أو من موقع المراقب أو المتهرب من المسئولية . ففى تقديرى أنه لا ينجو من المسئولية مواطن واحد بلغ الرشد فى هذا الوطن الممتد من المحيط إلى الخليج . كل منا بات مسئولاً . وإلا ما استحق أن ينتمى إلى العروبة كياناً وحضارة وتاريخا وجغرافيا .. ولقمة عيش .

كانت الإجابة المباشرة والمبسطة عن هذا التساؤل ـ لدّى ـ تقول أن هذا نتاج الفعل العراقى باجتياح الكويت وردود الفعل العربية المختلفة عليه ، فى مناخ دولى جديد يقوم على الوفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى . وهذا صحيح إلى حد كبير .

بيد أنه عندما كنت أعمد إلى الغوص بالإجابة خطوة نحو العمق ، فانه كان ينكشف لى أن انزلاقنا إلى القاع السحقيق ، هو وليد استخدام القوة المسلحة ، المرئية وغير المرئية ، فى حل الخلافات العربية ـ

العربية ، أو فى فرض الوحدة بالقسر والعنف بين جزء وجزء آخر من الوطن الغربى ، بعد أن فشلت كل محاولات نسجها سياسياً أو اقتصادياً ، رغم وحدة المصالح والتراث والأرض والتكوين النفسى ، والحاح تحديات العصر .

وحين كنت أمضى أكثر فى التعمق ، أجد أن الإجابة تتشكل فى أن النظام العربى الإقليمى ، الذى من المفترض أنه البيت السياسى الموحد للعرب ، لم يتمكن رغم مئات القرارات ، ابتداء من توحيد الموقف السياسى فى الساحة الدولية حول القضية الفلسطينية حتى تكوين السوق العربية المشتركة ، من أن يبلور آلية قادرة على استيعاب الخلافات والفوارق التى لا مفر منها ، بحيث لا تؤثر على دفع مسيرة العمل العربى المشترك داخلياً وخارجياً . وتصدمنا الحقيقة فى أن ذلك راجع بالأساس إلى أمرين :

* **الأول** : هو انعدام البعد القومى فى النظام العربى ، الذى ظل تنظيماً إقليمياً بين دول متعددة ، كل منها تعيش وكأنها جزيرة منعزلة عن الأخرى . تكتفى من النظام باجتماعات مؤسسية دورية وأحياناً طارئة ، تتخذ قرارات ذات بلاغة لفظية رنانة ، لا يلتزم بها أحد .

* **الثانى** : انعدام الجسور والعلاقات الديمقراطية بين دول النظام العربى التى تظل كل منها متربصة « مخابراتياً » ، أو فى موقف الحذر العدائى من الأخرى . الأمر الذى افتقد معه المناخ الصحى ، الذى يتوالد فى إطاره نوع من التضامن الديمقراطى الحقيقى بين بعضها البعض . يكفل الأمن القطرى لكل منها ، فى رحاب أمن قومى شامل .

والواقع أنه إذا واصلنا رحلة العمق فى محاولة البحث عن « الإجابة ـ الكامنة » ، إذا صح هذا التعبير ، على علامة الاستفهام حول هذا القاع السحيق الذى تردينا فيه ، فإننا سوف نتوقف عند محطات كثيرة إلى أن نصل فى تقديرى إلى المحطة الأساسية .

والمحطة ـ الأساسية ، هى غياب الديمقراطية بدرجات مختلفة ، ولكنها محسوسة جداً ومكلفة للغاية ، عن نظمنا ومجتمعاتنا القائمة .

وغياب الديمقراطية يعني ، فى الواقع الحى ، غياب المواطن وتهميش دوره . ومعاملته كمجرد أداة محكوم عليها أن تتحرك وأن تنطق ، بما هو مقرر لها سلفاً فى الغرف العلوية المحصنة ضد الرأى العام .

وغياب المواطن ، يعنى إهدار أعظم رأسمال فى الأمة . وهو عقلها ووجدانها . وبغياب العقل والوجدان ، ينعدم الحوار والعقلانية . وبانعدام الحوار والعقلانية ، تفتقر الأمة إلى الحيوية والأمل والعمل وطول النفس والقدرة على مواجهة التحديات والأخطاء وابتكار أنجع الحلول لها . ويصبح كل مصير الأمة فى النهاية مرهوناً بمشيئة ومزاج وملكات حاكم فرد ، أو مجموعة محدودة من الحكام . وأياً كانت قدراتهم الذهنية والسياسية والأخلاقية ، فإنها تظل غير آمنة أو مأمونة بدون مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرارات وتنفيذها والرقابة عليها . ولقد لدغنا من هذا الجحر بدل المرة ، عشرات المرات على مدى نصف القرن الماضى ، ومن هنا لا مفر ، فى جو هذه العتمة الاحتكارية المحدودة ، من أن تصطدم القرارات ـ عند القمة ـ بعضها ببعض ، ويكون صدامها أحياناً مأساوياً كما حدث فى أزمة الخليج بجميع أطرافها . وتعجز كل قدرات أصحاب الغرف العلوية المعتمة أن تعثر على حل أو منجاة من هذا الصدام . ويغدو الطريق مفتوحاً أمام « الغير الأجنبى» ، للتدخل باسم فرض الحل الدولى « حفاظاً على السلام العالمى من هؤلاء العرب الـ ... » .

أمام هذه الأزمات الطاحنة والتى تهدد ـ دورياً ـ كل الأمة بكارثة الإنتحار الجماعى ، لم يعد هناك مناص من أن يبادر المواطن العربى ، فى كل مكان ، لأن يتحرر من قيوده ، وأن يمارس دوره فى درء الكارثة دفاعاً شرعياً عن نفسه وإنسانيته ووطنه .

وفى تقديرى أن المواطن العربى إذا ما كان أظهر بأشكال مختلفة استعداده لأن يدفع ثمن مواطنته الحقيقية ، فإنه كان يستطيع أن يكثف حضوره ووزنه على ساحة الأحداث فى محاولة للإمساك بها وتوجيهها نحو نزع فتيل قنبلة الإنتحار الجماعى الرهيبة . وذلك بأن يرفض

احتلال بعضه لبعضه ، وقتل بعضه لبعضه تحت أى ذرائع أو شعارات . وأن يتحمل فى سبيل ذلك التضحيات النبيلة . خاصة وأن البديل لها ، هو الموت التعس غير النبيل فى هذا الخندق أو ذاك . هنا كانت تبرز - فى رأيى - أهمية التنظيمات السياسية والنقابية والهيئات الاجتماعية والكتاب والمفكرين والفنانين .. باختصار عقل الأمة ووجدانها وساعدها ، فى البدء بإعادة الوضع العربى - كخطوة أولى - إلى ما كان عليه قبل الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، ودعوة جماعية للقوات الأجنبية للإنسحاب الكامل . وطرح مشروع جديد لنظام عربى فعال يملك آلية حقيقية قادرة على خلق تضامن ديمقراطى بين البلدان العربية ، تحل من خلاله كل المشاكل بمنظور قومى عادل ومستقبلى ، يضع فى اعتباره متغيرات العالم والعصر .

إن هذه التنظيمات السياسية والنقابية الخ .. تفقد مبررها ، وتكتب بنفسها شهادة وفاتها ، إذا ظلت على انقسامها بعضها على بعض ، تجيش - كمقاولى الأنفار - المواطن فى هذا الخندق أو ذلك . وتطالبه باسم القومية أو شعارات دينية أو ثورية زائفة بأن يقتل نفسه فى شخص أخيه العربى ، قرباناً لآلهة وثنية عقيمة فى نهاية القرن العشرين .

٥

حرب الدبلوماسية الساخنة

بعد قرابة أربعة أشهر على نشوء أزمة الخليج واستمرارية حركة المد والجزر بين أطرافها دون حسم سلمى أو عسكرى ، بدا لنا من الممكن أن نستنبط لها سمة أو صفة أساسية على قدر ما من الوضوح .

ولكن أى وضوح ؟ أن أهم ما اتسمت به هذه الأزمة هو أنها بؤرة من المفاجآت غير المتوقعة ، المتلاحقة دون انقطاع ، وبمعدل سرعة غير مسبوقة فى تاريخ الأزمات الاقليمية أو الدولية : انفجارها ذاته باجتياح العراق للكويت ، لم يكن متوقعاً . ردود الفعل الدولية والاقليمية ، سواء على المستوى السياسى أو الحشد العسكرى للقوة فى منطقة الخليج ، لم يكن متصوراً . تتابع صدور قرارات مجلس الأمن ، دون استخدام أى من الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة لحق الفيتو ، ابتداء من إدانة الغزو إلى الحصار الاقتصادى إلى تخويل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة حق ممارسة الفعل العسكرى ضد العراق إذا لم يسحب قواته من الكويت فى ميعاد أقصاه الخامس عشر من يناير ١٩٩١ .. كل هذا أيضاً كان جديداً مباغتاً . تقدم الرئيس الأمريكى جورج بوش بمبادرة سياسية للحوار بين أمريكا والعراق ، بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من صدور القرار - الإنذار عن مجلس الأمن ، وتجاوب الرئيس العراقى صدام حسين مع المبادرة ، كان مفاجأة كاملة . تعثر الحوار بين واشنطن وبغداد بسبب الاختلاف حول مواعيد اللقاءات والاجتماعات بفارق لا يزيد على تسعة أيام ، بين الثالث من يناير [التاريخ الأمريكى] والثانى عشر من نفس الشهر [التاريخ

العراقى] ، كان قمة من قمم المفاجات ، قبيل اشتعال نيران الحرب .

إن الأزمة رغم ضجيجها الصاخب ، سياسياً وعسكرياً ، ظلت فى حالة سكون قلق . وكل الأطراف تحاول بطرق عديدة تجربة حل الأزمة بأسلوب المفاجأة أيضاً ، وكأنها أمام لغز .

هل كان هذا مقصوداً ، سواء بوعى أو بدون وعى ؟

الواقع أن متابعة حركة الأحداث بتعقيداتها اليومية المتباينة جعلنا نميل إلى القول بأن أزمة الخليج ، بكل هذه المفاجآت التى إكتنفتها ، تتحول إلى مختبر . أو مطبخ دولى ، تسبك فيه آلية احتواء الأزمات . فيما أصبح يسمى بالنظام الدولى الجديد ، الآخذ فى الشكل .

بمعنى آخر أن أزمة الخليج باتت تشكل المادة الحية لاستنباط معايير وقوانين النظام الدولى الجديد فى التعامل مع الأزمات ، وفقاً لما أصبح يسمى بقواعد الشرعية الدولية . بأكبر قدر من القوة السياسية وأقل قدر من القوة العسكرية فى مسافة زمنية محدودة للغاية . باختصار اكتشاف قواعد اللعبة الدولية الجديدة التى يتفق على تقنينها والالتزام بها فى قابل الأيام والسنوات .

فى هذا المختبر الذى وفرته أزمة الخليج ، جرت عمليات اختبار جماعية عديدة . منح فيها كل طرف دولى أساسى من أطراف اللعبة ، حرية الحركة والمناورة والمبادرة . ولكن فى حدود متفق عليها ، تراضى الجميع على عدم تجاوزها .

وحسب ما أمكن تبنيه ـ على مدى الرؤية المتاحة فى الوقت الذى سبق تفجر الحرب ـ فإن هذه الحدود ، فى تقديرنا ، كانت تقع فى نقطة وسط بين عدم الارتداد إلى حالة « الحرب الباردة » التى سيطرت على النظام الدولى الراهن منذ منتصف الأربعينيات ، وبين المغامرة بخلق حالة ينشب عنها صراع إقليمى مسلح من شأنه أن يؤدى ـ ولو بطريق الخطأ ـ إلى « حرب عالمية أو شبه عالمية » ، تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل التى تطورت ، كماً ونوعاً ، عن القنبلة الذرية الصغيرة

التى قصفت بها الولايات المتحدة مدينة هيروشيما اليابانية ، قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية . ذلك أن أحداً لم يعد قادراً على تحمل التكاليف المادية والسياسية والبشرية لمثل هذه الحرب .

ماذا تكون ، ولو على وجه التقريب والاستنتاج ، هذه النقطة الوسط ؟ .

بادرنا إلى الإجابة ، على ضوء الواقع وقتذاك(×) ، بالقول أن ثمة جهوداً من الأطراف الدولية ، تبذل من أجل تعيين مركز هذه النقطة ، والكشف عن ماهيتها وملامحها ، بحيث تتبلور معها « حالة دولية جديدة » مغايرة تماماً لكل من حالة الحرب الباردة وحالة الحرب الإقليمية ـ العالمية أو شبه العالمية الساخنة .

وليس من المتصور وجود حالة دولية تحكم مسار البشرية ، فى أى زمان ، دون أن تكون لها آلية مميزة وخاصة بها .

وإذا كان انقسام العالم إلى معسكرات سياسية ـ اقتصادية ـ عسكرية ، تواجه بعضها بعضا ، هو شكل ومضمون آلية الحرب الباردة .

وكان الصراع المسلح حول المصالح الحيوية ، الذى تلجأ إليه ، منفردة أو بالتحالف مع الغير ، قوة دولية امتلكت ، كماً ونوعاً ، تفوقاً تسليحياً فى زمن الاستعمار والمستعمرات أو مناطق النفوذ ، هو شكل ومضمون آلية الحرب الساخنة .

نقول : إذا صح هذا ، فإنه فى زمن تجاوز الحرب الباردة ودرء خطر الحرب النووية والكيماوية والبيولوجية فالأرجح أن شكل ومضمون آلية هذا الزمن الدولى الجديد ، يتبلوران عن وضع يمكن أن نطلق عليه ـ كما بدا من مختبر أزمة الخليج ـ اسم « حرب الدبلوماسية الساخنة » .

(×) الأهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠

دعونا نستنطق وقائع ما كان من أحداث أزمة الخليج بحرص وحذر .

فى البداية كان الاجتياح العراقى للكويت . بمعنى استخدام بغداد للقوة العسكرية فى حل ما سمى بالخلافات الحدودية والبترولية مع الكويت بعد أن فشلت ، لسبب أو لآخر ، محاولات حلها سياسياً أو سلمياً . العراق والكويت بلدان عربيان فى منطقة محدودة . وحجم الأزمة ـ فى حد ذاته ـ محدود أيضاً . ومع ذلك فإن رد الفعل الدولى ، الذى سبق زمنياً رد الفعل العربى ، كان مهولاً وبحدود مفتوحة إلى ما غير حد .

وفى هبة شبه جماعية ، لا سابقة لها فى تاريخ العالم ، عبرت القوتان العظيميان وبقية الدول الكبرى عن إدانتها للغزو ، رغم ما يعلق بها جميعاً ـ بدرجة أو بأخرى ـ من سوابق قريبة العهد على الأقل من عمليات غزو ، مثل « بنما » للولايات المتحدة . و « أفغانستان » للسوفيت ، و « جزر الفوكلاند » لبريطانيا ، و « أفريقيا الوسطى » لفرنسا .

تبلورت هذه الهبة الدولية عن موقف موحد . هو اعتبار الاجتياح العراقى للكويت عملاً غير مشروع بصورة جماعية ، يتوجب مقاومته وتصفيته .

وبدأ الأمر ، من خلال هذا الإجماع وسرعة الإعلان عن الموقف الواحد بصياغات متقاربة ، كما لو كان مرتباً من قبل ، بمعنى أنه كان لا بد وأن يقع ـ على سبيل العمد ـ غزو عراقى للكويت لكى يكون رد الفعل الدولى على هذا النحو .

بالطبع ، الحقيقة غير ذلك .

ولكن هذا الفعل الصغير فى حجمه ، الذى ولد على الفور ، رد فعل شمل الكرة الأرضية كلها ، كان هو « الأزمة ـ المختبر » ، الذى ظلت تترقبه الأطراف الكبار فى لعبة الوفاق الدولى الجديد .

انطلق الجميع من نقطة عدم شرعية الفعل العراقى . وكانت هذه

نقطة الإتفاق الذى دلل الجميع ، على الرغم من تباين المصالح وعلاقات كل منهما مع الأطراف المباشرين للأزمة ، بأن هناك التزاماً موضوعياً صار موضع القناعة الجماعية ، حول رفض استخدام القوة العسكرية - تحت أى ذريعة - فى حسم الخلافات - أياً كانت - فى العلاقات الدولية . ولكن بدأ الخلاف بعد ذلك بين المتفقين ، وذلك حول ماهية ومقياس الشرعية ؟

هل هى الشرعية الأمريكية ، المدعاة تقليدياً ، حول مصالحها البترولية فى المنطقة ؟

أم هى الشرعية الأوروبية التى تماثل الشرعية الأمريكية بشأن البترول . وإن اختلفت معها حول تصاعد استقلال المصالح الأوروبية عن المصالح الأمريكية ، بعد بناء مجموعة السوق الأوروبية المشتركة وآفاقها فى التسعينات ؟

أم هى الشرعية السوفيتية التى تنبثق عن عامل الجوار الأمنى ، باعتبار أن منطقة الأزمة تمثل بطن أو ظهر الاتحاد السوفيتى تبعاً لزاوية الرؤية الجغرافية ؟

وفى سرعة غير مسبوقة أيضاً ، تخلى كل طرف عن شرعيته الخاصة المدعاة ، التى جرى صياغتها فى إطار استراتيجيته خلال الحرب الباردة . وذلك لصالح شرعية دولية واحدة وموحدة ، تتجسد فى المنظمة الدولية للأمم المتحدة وميثاقها ومجلس أمنها ، الذى مارس لأول مرة ، بشكل ملحوظ ، دور القيادة السياسية العليا للمجتمع الدولى . أو ظهر - على الساحة العالمية - كما لو كان كذلك .

من هنا شرع الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن فى صياغة مجموعة قرارات موحدة ، محصنة ضد استخدام الفيتو - الذى كان يجرى اللجوء إليه بالنسبة لكثير من الأزمات الإقليمية الدولية السابقة - ضد الفعل العراقى ومحاصرته وتصفية آثاره .

غير أن الأعضاء الخمسة الكبار ، اكتشفوا أن مجلس الأمن ، قد تعطلت فاعليته طوال الحرب الباردة ، وذلك بسبب تجميد أداة العمل

الخاصة به والتى تمكنه من تنفيذ قراراته . ونعنى بها اللجنة العسكرية وهيئة الأركان الدولية المشتركة الملحقة به . وبذلك صار قائداً معزولاً مشلولاً عن الحركة ، لأنه يفتقد إلى القوات العسكرية الدولية ، أو بتعبير آخر إلى « الجيش الدولى » .

أمام هذه المعضلة بدأت سلسلة العمليات المتعددة فى مختبر أزمة الخليج .

كانت العملية الأولى ، هى مبادرة واشنطن إلى تحريك قواتها العسكرية والوجود فى المنطقة بدعوة من عدد من دولها ، غير أن هذا بدا من ناحية ، تحركاً أمريكياً منفرداً حتى وإن تم تحت ظلال قرارات مجلس الأمن . وبرز من ناحية أخرى ، كما لو كانت واشنطن تستغل الشرعية الدولية ، وتقفز عليها بشرعية دعوتها من حكومات المنطقة . وبهذا تظهر ، شكلاً وموضوعاً ، كما لو كانت قد نصبت نفسها بنفسها « شرطياً فى منطقة الخليج » . خاصة وانها شرعت ، بقوة ملحوظة ، تدق طبول الحرب .

هنا دخلت المختبر قوى دولية أخرى ، وعلى الأخص أوروبية ، وراحت تجرى سلسلة أخرى من العمليات . وكانت المفاجأة ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تضق بها ، بل شجعت عليها . وامتد تشجيعها إلى كل البلدان القادرة والراغبة لذلك فى كل العالم ، شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً . وهكذا تلازمت فى نفس المكان ـ حتى لحظة ما قبل الحرب ـ قوات متفاوتة العدد والعدة من تسعة وعشرين بلداً بالإضافة إلى الولايات المتحدة . راحت هى الأخرى تطلق صيحات الحرب ضد الغزو العراقى ، ورده عن الكويت .

وضع هذا الوجود العسكرى الكثيف والمتعدد الجنسيات ، الاتحاد السوفيتى ، كقوة عظمى ، فى مأزق . حيث كانت تصر ـ رغم ظروفها الداخلية الصعبة ـ ان تمارس وزنها ودورها فى بناء النظام الدولى الجديد . وربما كانت هى المبادرة ، منذ عام ١٩٨٥ ، بالدعوة إليه من خلال البروسترويكا .

فى البداية أوفد الاتحاد السوفيتى بعض قطع اسطوله البحرى إلى المنطقة للمراقبة . لكنه ازداد حرجا عندما عمدت الولايات المتحدة والغرب عموما ، إلى دعوته للمشاركة بقوات فى الحشد العسكرى الدولى بالمنطقة .

وحاولت موسكو أن تخرج من المأزق ، خاصة وأنها شاركت فى صياغة قرارات مجلس الأمن وإصدارها ، بأن تتعهد بالمساهمة فى الوجود العسكرى ، وحتى الحركة ضد الغزو العراقى ، فى إطار اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن وحدها . ولكن احياء هذه اللجنة الميتة كان يستلزم مباحثات ومفاوضات مضنية ومعقدة فى الأمم المتحدة حول كيفية تشكيلها وصلاحياتها والاتفاق على قيادتها إلى آخر ذلك من التفاصيل التى تستغرق ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام على أقل تقدير . وكان يبقى بعد ذلك الاتفاق على ترتيبات وضعه موضع التنفيذ العملى . وهذا ـ بدوره ـ كان يتطلب عامين أيضا . وكان هذا يعنى الاحتفاظ بحديد الأزمة ساخنا للطرق ما لا يقل عن خمس سنوات ، يكون فيه الغزو قد استقر وأصبح أمرا واقعا . ناهيك عن مستقبل أوضاع القوات العسكرية ـ وخاصة الأمريكية ـ التى جاءت إلى المنطقة واحتلت مواقعها بالفعل .

من هذا الثقب فى جدار الأزمة ، دخل الاتحاد السوفيتى المختبر بسلسلة جديدة من التجارب . انطلقت جميعها من مفهوم أن مقاومة الغزو بالقوة المسلحة الدولية يجب أن يكون الملاذ الأخير . وذلك بعد أن يستنفد المجتمع الدولى كل الوسائل الدبلوماسية والسياسية لحل الأزمة سلميا . والا اهتزت قاعدة الشرعية العالمية التى يراد أن تكون أساسا متينا لبنية النظام الدولى الجديد . حيث أن جوهر هذا النظام يعنى ـ فى الحقيقة ـ عدم استخدام قوة المجتمع الدولى الجماعية الباطشة ، عند أية بادرة خطأ فى ممارسة القوة من جانب أى عضو فى المجتمع الدولى ، دون منحه فرصة كافية لاصلاح هذا الخطأ سلميا ، وأنه فى هذا المجال يمكن تقسيم العمل بين الأطراف الكبار . وفى هذا التقسيم الجديد للعمل يمكن أن

تتناغم أصوات وحركات السيمفونية الدولية . وذلك فى إدارة حرب من نوع جديد تستخدم فيه بقوة ما يمكن تسميته « بالآلية الدبلوماسية الدولية » ، جنبا إلى جنب مع عمليات الحصار الاقتصادى الجماعية ، والوجود الساخن الساكن للجيوش العسكرية المتعددة الجنسيات فى وضع احتياطى للقوة ، متأهب للعمل ، عندما يستلزم الأمر ذلك ، وبالتالى فهى نوع جديد ملتهب من الدبلوماسية . حيث أنه لم يحدث من قبل أن تجاوزت درجة سخونة هذه الدبلوماسية حد تحريك بعض البوارج الحربية هنا أو هناك خلال الأزمات .

هذا بالدقة ما نعنيه « بحرب الدبلوماسية الساخنة » التى جربت ، لأول مرة ، فى عصر الانتقال الصعب من النظام الدولى الراهن إلى نظام جديد ، يحاول أن يسقط القوة العسكرية من آلياته .

نلمس ذلك فى الظواهر التى تراءت مع أزمة الخليج ، والتى بدت على السطح كما لو كانت متناقضة . ولكنها فى الحقيقة ليست إلا تعبيرا عن تجربة مبدأ تقسيم العمل الدولى الذى يجرى الاتفاق عليه - بصعوبة - فى إطار جماعى .

من أبرز هذه الظواهر ، يمكن رصد زيارة « يفجينى بريماكوف » عضو مجلس الرياسة بالكرملين - وقتذاك - إلى بغداد فى سبتمبر ١٩٩٠ للتباحث حول حل سلمى ، فى الوقت الذى كانت فيه واشنطن ترفض أى حوار مع الرئيس العراقى قبل انسحابه غير المشروط من الكويت . مبادرة الرئيس الفرنسى ميتران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التى طالب فيها العراق بالاعلان عن جدول زمنى للانسحاب ، ويصبح كل شىء فى أزمة الخليج بعد ذلك مفتوحا للحوار . تتابع زيارات الشخصيات السياسية العامة المستقلة مثل « أدوارد هيث » رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ، « وفيلى برانت » مستشار ألمانيا الأسبق ، « وناكاسونى » رئيس وزراء اليابان الأسبق ، لبغداد ، واللقاء مع الرئيس العراقى فيما وصف بأنها مهام إنسانية للافراج عن الرهائن ، وذلك رغم معارضة عالية الصوت ولكن غير حازمة من حكوماتهم .

العمل الدؤوب من جانب الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن لاستصدار خمسة عشر قرارا ، تنتهى بانذار لبغداد بالجلاء عن الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، والا حق لكل دول المنظمة الدولية استخدام كل الوسائل المتاحة ، بما يعنى القوة العسكرية ، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن . مبادرة بوش السياسية بفتح حوار مع بغداد . بعد ساعات من صدور قرار مجلس الأمن الانذارى .. الخ .

خطوات وتحركات عديدة ، صبت ، هى الأخرى ، فى إطار ممارسة حرب الدبلوماسية الساخنة .

إذا صح أن التعامل الدولى مع أزمة الخليج قد أفرز « آلية حرب الدبلوماسية الساخنة » ، فإن معنى ذلك أن أقطاب ما يسمى بالنظام الدولى الجديد ، شرعوا ينتقلون ـ ولو على سبيل التجربة ـ من دائرة النظرية والفكرة إلى دائرة التطبيق والفعل . وميدان التجربة هو المنطقة العربية ، التى تمثل قلب الشرق الأوسط الملتهب دوما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بصراعات ونزاعات على قدر كبير من الخطورة والتعقيد ، إقليميا ودوليا . ولعل هذا ما يفسر الحذر والبطء فى حركة آلية الدبلوماسية الساخنة وتضارب المسالك وتداخلها أمامها أيضا .

ومن هنا فالمسألة فى جوهرها ، لم تكن عناد طرف ، أو قوة ما يملكه من وسائل التدمير ، إزاء الأطراف الأخرى التى تملك القدرة النسبية على الصبر وقوة النيران الأخطر ، كما ونوعا . وإنما المسألة كانت فى منح آلية حرب الدبلوماسية الساخنة ، أرحب الفرص للوصول إلى حل سياسى لأزمة الخليج وفقا لقواعد الشرعية الدولية وبقبول من جميع الأطراف ، دون تفجير المنطقة الملتهبة رأسا على عقب . واستخدام القوة العسكرية ، من جانب نظام دولى وليد ، يقوم ـ فى الأساس ـ على تجريم الحل العسكرى للأزمات والمنازعات .

وعلامة الاستفهام المحورية التى برزت إلى الصدارة أمام هذا كله ، هى : كيف تعمل آلية حرب الدبلوماسية الساخنة وسط هذه الظروف المعقدة المشحونة بالألغام .. وإلى متى ؟ .

٦

حرب اللاحرب

إذا كانت حرب الدبلوماسية الساخنة قد أفرزتها أزمة الخليج ، فإنها بدأت معها ـ كما أوضحنا من قبل ـ مرحلة التجريب . وذلك في أول تحد لبناة النظام الدولي الجديد ، الذي كان وما يزال ، لم يتجاوز ـ بعد ـ الطور الجنيني .

وجه التحدي ، هنا يكمن في أن فكرة بناء النظام الدولي الجديد ، تقوم أساسا ، على بلورة سلطة مادية ومعنوية للمجتمع الدولي ، تتمتع بالقدرة على منع استخدام القوة المسلحة ، تقليدية وغير تقليدية ، أو التهديد بها ، من جانب أي دولة ، عظمى أو كبرى أو صغرى ، لحل أي مشكلة عالمية أو إقليمية ، تنشب مع دول أو دولة أخرى .

وأغلب الظن أن بناة النظام الدولي الجديد ، الذين تمكنوا ـ في مدى لا يزيد على خمس سنوات ـ من لجم قواهم العسكرية ، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، عن الحركة المباشرة أو غير المباشرة ضد بعضهم البعض في حل المشاكل العالقة بينهم ، لم يستبعدوا احتمال استخدام القوة العسكرية في نطاق بلدان العالم الثالث ضد بعضها البعض ، حول المشاكل المتفاقمة بينها ، سواء كميراث متخلف عن الحقبة الاستعمارية أو نزعات مستحدثة بعد مرحلة الاستقلال الوطني القريبة العهد نسبيا .

وأميل إلى الاعتقاد بأن بناة النظام الدولي الجديد ، قد وضعوا في حساباتهم وقتذاك ، أن الشرق الأوسط ـ على وجه التحديد ـ هو أكثر مناطق العالم الثالث المرشحة لأن ينطلق منها تحدي استخدام القوة

المسلحة ، وذلك بحكم ما يموج به من مشاكل ونزعات ذات جذور ملتهبة لا يخمد لها أوار . وربما كان الاحتمال الأكثر ترجيحا لديهم ، ان يتفجر هذا التحدى فى إطار الصراع الاسرائيلى ـ العربى بعمقه الفلسطينى الجديد ، وذلك بعد اندلاع الانتفاضة الجماهيرية مصحوبة بمشروع السلام الفلسطينى الذى استقطب تجاوبا عالميا منقطع النظير ، من ناحية واستئثار أقصى اليمين العنصرى المغامر بالسلطة فى إسرائيل وتدفق هجرة اليهود السوفيت بأحجام مهولة إلى فلسطين ، من ناحية أخرى . ولعل هذا ما شغل واشنطن وموسكو خلال محادثاتهما المتعاقبة حول النزاعات الاقليمية . واتصور أنهما وضعا ـ منذ ذلك الوقت ـ تصورا مشتركا ـ أو كادا ـ لاستيعابه والاستفادة منه لبلورة تسوية سياسية على أساس مبدأ الحل الوسط .

غير أن التحدى الذى وقع فى النهاية ، جاء خارج هذا الاحتمال . وهو أن إنبثق عن منطقة الشرق الأوسط ، إلا أنه حدث فى داخل الدائرة العربية وبين أطراف ، كلها عربية . وبالذات فى الجزء الخليجى البترولى من الدائرة ، الذى يتسم بأهمية استراتيجية عالمية خاصة ، تتصل بمخزون الطاقة البترولية فيها ، والذى يربو على ٧٠٪ من المخزون المعروف عالميا .

من هنا ، كان هذا التحدى الذى مثله اجتياح العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، ليس مفاجئا وحسب ، لبناة النظام الدولى الجديد ، بل وعلى درجة كبيرة من التعقيد المشحون بمخاطر عاجلة وآجلة معا . وذلك بسبب التداخل الشديد الوعورة بين أبعاده القومية ، وكل من أبعاده الاقليمية والعالمية . الأمر الذى يمكن معه فوران بركان أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيماوية وبيولوجية ، لأول مرة فى تاريخ العالم ، قد يستعصى إخماده ـ إذا ألتهب ـ على الامكانات المتاحة حاليا لبناة النظام العالمى الجديد الوليد .

فمن ناحية ، لم يكن خافيا على أحد ، أن ما سمى بالتضامن العربى ، لم يكن إلا قشرة هشة تغطى انقسامات فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية عميقة الغور .

ومن ناحية أخرى ، كانت محاولات احلال علاقات السلام وحسن الجوار محل العداء والصراع بين العراق وإيران متعثرة ومثقلة بالقيود والشروط المتبادلة . والمواجهة اليومية الدموية بين الانتفاضة الفلسطينية وبين إسرائيل تزيد من اتقاد النيران تحت « قدر » الصراع العربى الإسرائيلى . والأزمة اللبنانية تتقدم خطوة نحو السلام وفقا لميثاق الطائف ، ثم ما تلبث أن ترتد عشر خطوات إلى اتون جحيم الحرب الأهلية .

ومن ناحية أخرى ، الصراع التركى اليونانى حول قبرص مازال منفلتا عن اطار مشروع الأمم المتحدة للسلام . وانقرة تلح على حلف الأطلنطى ، بحكم عضويتها فيه ، لمساعدتها على تبوء مركز متميز فى منطقة الشرق الأوسط ، التى كانت فى غالبيتها تحت ولايتها عندما كانت امبراطورية عثمانية . وذلك بعد رفض طلب انضمامها لعضوية السوق الأوربية المشتركة . ونزاعات « الأوبك » الداخلية بين أعضائها ، وبينها وبين السوق العالمية للطاقة ، حول ماهية السعر المعقول للبرميل والحصة العادلة من الانتاج المخصصة لكل دولة منتجة للبترول ، متفجرة إلخ ..

هكذا ، وجد بناة النظام العالمى الجديد أنفسهم أمام إجتياح العراق للكويت فى مواجهة أزمة عربية ـ عربية . ولكنها بظروفها وعواملها الموضوعية والذاتية وتوقيتها ، هى الخطوة الأولى فى مشروع حرب إقليمية ـ دولية من نوع جديد وغير مألوف .

الجديد وغير المألوف هنا ، أنه على الرغم من الطبيعة العربية للأزمة فإن العرب ـ نتيجة الانقسام من جهة ـ وخلخلة توازن القوى العسكرية العربية ، من جهة أخرى ـ غير قادرين بمفردهم على احتواء الأزمة وحلها فى مهدها .

كذلك فإن الأزمة تستعر أكثر ويتسع نطاقها وخطرها ، إذا تدخلت القوى الاقليمية فيها ، كل يحاول تسويتها فى اتجاه مصالحه المتعارضة مع الآخرين ، سواء أكانت هذه القوى الاقليمية إيرانية أم تركية أم إسرائيلية .

وإذن ، كان لا مفر من تدخل بناة النظام العالمى الجديد . لكن كيف ؟ وكل واحد من هؤلاء البنائين له علاقات ومصالح تتضارب ، أو على الأقل تختلف ، مع الأطراف العربية للأزمة . وبالتالى له تصوره الخاص حول طريقة حل الأزمة . وكان لابد ـ إذن ـ من أن يحاول بناة النظام الدولى الجديد ، إذا أرادوا لهذا النظام أن يواصل التقدم ، الاتفاق على آلية جماعية جديدة لاحتواء أزمة الخليج وحلها بمشاركة جميع الأطراف الراغبين فى ذلك ، عربا واقليميين ودوليين .

ولكى تكون لهذه الآلية الجديدة فاعليتها ومصداقيتها ، فإنه يتوجب أن تكون مغايرة ، شكلا وموضوعا ، عن آلية الحرب الباردة التى جرى تجاوزها . فإذا كانت الحروب الاقليمية المحدودة هى مضمون آلية الحرب الباردة ، فإن آلية النظام الدولى الجديد ، هى على العكس ، مطلوب منها أن تعمل على إجهاض الأزمات ومنعها من أن تفرخ حروبا اقليمية .

نحن ننطلق فى تحديد هذا الفرق بين آلية الحرب الباردة وبين آلية النظام الدولى الجديد الأخذ فى التشكل ، من حصيلة القراءة التاريخية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، من ناحية . وملاحظة حركة الوفاق الدولى ، التى كانت جارية ، بين الاتحاد السوفيتى وبين أمريكا والغرب عموما ، منذ انطلاق حركة البرويستوريكا عام ١٩٨٥ ، من ناحية أخرى .

بمعنى أن الحروب الاقليمية المحدودة كانت هى آلية الحرب الباردة لتفريغ الأزمات الدولية من شحنات إنفجار حرب عالمية ثالثة . فى حين أن آلية الوفاق ، الذى يتجه نحو بناء النظام الدولى الجديد ، تعمل فى اتجاه تحريم ومنع استخدام القوة العسكرية ، اقليميا ودوليا ، وبالنسبة لكل الأزمات على قدر الامكان .

كيف ، مرة أخرى ؟

إن آلية الحرب الباردة ، لم تكف على امتداد السنوات الخمس والأربعين الماضية عن إثارة العشرات من الحروب الاقليمية فى العالم

الثالث . وكانت هذه الحروب هى التعبير عن الصراع الضارى بين مصالح الأطراف الكبار الذين يقبعون فى الكواليس . فى حين يتقاتل الأطراف الاقليميون الصغار على المسرح المكشوف . وذلك باعتقاد أن كلا منهم يزود عن مصالحه المغتصبة أو المنتهكة أو المأمولة . لكن نهاية الحرب وتوزيع المكاسب والخسائر ـ فى خاتمة المطاف ـ رهن بإرادة « المخريجين » لا « الممثلين » ، (إذا صح التعبير) حتى ولو اندمجوا بعمق فى أداء أدوارهم . واستبسلوا ، بكل الصدق ، فى القتال ، دفاعا عما يختزنونه فى وجدانهم الوطنى من قضايا وأهداف يثقون فى عدالتها . وفى نفس الوقت كانت هذه الحروب الاقليمية التى اتصفت بها الحرب الباردة ، حقل تجارب للأسلحة الحديثة التى انتجتها مصانع الأطراف الكبار ، بعيدا عن أراضيهم وشعوبهم .

وكان الأطراف الكبار ، هم وحدهم موردو السلاح الذى يقاتل به الأطراف الصغار بعضهم بعضا . يمدونهم به بحساب ، ويقطعونه عنهم بحساب آخر .

وكان الأطراف الكبار ـ أيضا ـ حريصين على ألا تفلت الحروب الاقليمية بأى حال عن سيطرتهم . أو تخلق لأى منهم ، ظروفا صعبة ، تضطره إلى الخروج من الكواليس والتدخل السافر بنفسه فى مسرح العمليات المكشوف .

كانت هذه قواعد اللعبة فى الحرب الباردة بين الكبار . ولذلك ظلت الحروب الاقليمية دائما محدودة فى الزمان والمكان والحجم ، وبالتالى عندما يخسر طرف كبير حربا من هذا النوع ، فإنه كانت ينتظر فرصة أخرى مناسبة يستغل فيها نقطة ضعف للطرف الكبير الآخر ، فى منطقة ما ، ويشعل حربا اقليمية جديدة . وهكذا دواليك . ولعل هذا ما يفسر ذلك العدد الهائل من هذه الحروب التى اندلعت فى مسافة زمنية تقل عن نصف قرن . وتتراوح الاحصاءات الدولية بشأن هذه الحروب ، بين ١٣٧ حربا كحد أدنى ، وبين ١٧٢ حربا كحد أقصى .

وهكذا فإن الحروب الاقليمية المحدودة ، شكلت أسلوب إدارة الكبار

للحرب الباردة بين بعضهم البعض . وكانت ـ فى الوقت نفسه ـ وسيلة تحقيق توازن القوى عندما يختل لصالح دولة عظمى على حساب دولة عظمى أخرى ، دون التورط فى إشعال الحرب العالمية الثالثة المدمرة للبشرية ، والتى كثيرا ما اقترب خطرها إلى ما كان يسمى ، بلغة الحرب الباردة ، حافة الهاوية .

غير أنه لوحظ ، منذ بداية عقد السبعينات ، أن أكثر من حرب إقليمية محدودة تمردت ، أو كادت تتمرد ، على سيطرة الأطراف الكبار والصغار معا . ووجدت القوى العظمى ، أمريكا والاتحاد السوفيتى ، نفسها فى حالة مواجهة صدامية مباشرة .

حدث هذا بالدقة مع ثلاث حروب اقليمية . وهى : الحرب الفيتنامية فى أواخر الستينات ، حين تورطت الولايات المتحدة بقواتها فى معاركها . والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ، حين أعلن الاتحاد السوفيتى قراره بتعبئة قواته للتدخل المباشر ضد انتهاك إسرائيل لخطوط وقف إطلاق النار ، وردت عليه واشنطن بقرار من الرئيس نيسكون بوضع جميع القواعد الأمريكية النووية فى البر والبحر ، داخل وخارج أمريكا ، فى حالة استنفار . وأخيرا حرب أفغانستان التى تورط الاتحاد السوفيتى فى المشاركة بقواته فى معاركها .

من هنا توصلت كل من الدولتين العظميين ـ فى صمت ـ إلى استنتاج واحد . وهو ان « فن تجنب الحرب العالمية من خلال اشعال حروب اقليمية محدودة » ، قد بات عديم الجدوى ، بعد ممارسة دامت ما يقرب من أربعين عاما من الحرب الباردة . وأن الاستمرار فى مزاولته لم يعد مأمونا ، حيث أن تضاعف حجم ونوعية الترسانات العسكرية قد بلغ من الضغط على الأعصاب السياسية لدوائر صناعى القرار حد الانزلاق الخطر ، إلى مهاوى الحرب النووية . وبالتالى صار ملحا الاتفاق على وقف ممارسة هذا الفن الخطر للحروب الاقليمية . بيد أن هذا الاتفاق كان غير ممكن ، دون أن يسبقه الاتفاق على انهاء الحرب الباردة التى أفرزت هذا الفن . وهذا بدوره غير متيسر إذا لم

يحل وفاق دولى شامل وعميق بين الدولتين العظميين . وحانت الفرصة التاريخية مع انطلاق البريسترويكا بقيادة جورباتشوف فى ١٩٨٥ بالاتحاد السوفيتى ، ومبادراته السلامية المكثفة التى تجاوبت معها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم كله تقريبا .

وراح ينشأ مع الوفاق الدولى وضع جديد يتجه نحو تحريم استخدام القوة العسكرية تحت أى ذريعة ، سواء فى محيط اقليمى أو المحيط العالمى . وكان هذا يعنى أنه مع « دفن الحرب الباردة » تم العدول عن ممارسة فن تجنب الحرب العالمية من خلال اشعال حروب اقليمية جديدة . غير أن المشكلات التى تفجر الأزمات والحروب الاقليمية مازالت قائمة . ومن هنا بات من الضرورى بلورة « فن بديل » ، يتجاوب مع الوفاق الدولى الجديد . خاصة وان تجنب اندلاع حرب عالمية بأى شرارة أزمة اقليمية ، لا يزال هو الهدف الأساسى والملح . وذلك فى زمن معقد أخذت تتوافر معه ظروف موضوعية فى أكثر من منطقة حبلى بالصراعات والمنازعات ، تؤجج ـ بين آن وآخر ـ اندلاع حروب اقليمية بين أطرافها الصغار حتى ولو اجتمع الكبار ضدها .

هنا برزت أزمة الخليج كأول ظاهرة فى هذا المجال . حيث أنه صار لبعض الأطراف الصغار ترسانات أسلحة خاصة تعج بأصناف مختلفة من الأسلحة التقليدية . بل وحتى أسلحة الدمار الشامل من كيمائية وبيولوجية ونووية [مثال العراق وإيران وتركيا وباكستان والهند والأرجنتين وإسرائيل] . وذلك نتيجة تجارة السلاح الدولية ، المشروعة وغير المشروعة ، التى ازدهرت ازدهارا مذهلا فى الخمسة عشر عاما الماضية . أو بسبب قيام صناعات عسكرية محلية . الأمر الذى يسلح الأطراف الاقليميين الصغار بإمكانيات شن حروب اقليمية ، مستقلة عن إرادة الكبار ، تضع الدول العظمى والعالم كله فى مأزق حقيقى .

حول هذه القضية ، طرح العديد من الأفكار الجديدة ، وجد بعضها طريقة للتنفيذ ، منها الحد من سباق التسليح الاستراتيجى والتقليدى .

والرقابة المشتركة بأكبر قدر ممكن من الأحكام ، على تجارة السلاح الدولية بوجهيها الشرعى وغير الشرعى ، وإغلاق « النادى النووى الدولى » على أعضائه الحاليين توطئه لتصفيته ، وعدم السماح ـ تحت أى ظرف ـ بإنضمام أعضاء جدد .

بيد أن هذا كله لم يمنع من إنفجار أزمة كأزمة الخليج ، وهنا بات واضحا أن كل هذه الأفكار والاجراءات ، ليست كافية للحيلولة دون وقوع حرب إقليمية حادة فى العالم وخاصة فى منطقة الشرق ، تكون بمثابة الشرارة التى تشعل الجحيم العالمى . وذلك ضد إرادة وخطط القوتين العظميين وعملية بناء النظام الدولى الجديد .

فى المواجهة العملية لهذه الأزمة ، جرى دوليا ، محاولة استحداث الفن البديل لفن الحرب الباردة ، فى احتواء الأزمات وعدم تحولها إلى حرو ب اقليمية ، تهدد بإغراق العالم فى اتون الجحيم .

وإذا كانت نقطة الانطلاق فى هذه المواجهة هى تجريم استخدام القوة المسلحة فى حل الأزمات ، وعدم استفادة الطرف المبادر باستخدام القوة بأى غنم أو كسب من وراء ذلك ، إلا أن هذا الوضع يطرح بالضرورة إمكانية استخدام القوة العسكرية دولية مضادة أكبر ، فى مواجهة الطرف المعتدى ، إذا لم يرتد عن عدوانه . ولكن ما هى درجة استخدام هذه القوة العسكرية المضادة ؟ ومن الذى يقوم بها ؟ وكيف يجرى تنظيمها فى إطار شرعية دولية مقبولة ومضمونة ؟ ومتى يتم استخدامها ؟

ومن الواضح أن الأطراف الكبار فى اللعبة الدولية الجديدة انتهوا إلى ضرورة عدم انفراد أى منهم بالتحرك المنفرد ، رغم اجماعهم على إدانة استخدام القوة المسلحة فى حل المشاكل الاقليمية والعالمية . وان يتم ذلك من خلال عمل جماعى يجرى صياغته فى إطار الأمم المتحدة وما تتمتع به من شرعية دولية . وبحيث يبلورون معا ، آلية جديدة فى الزمن الجديد ، ضد الحرب سواء أكانت اقليمية أو عالمية ، وأن يقوموا ـ معا ـ بتجربتها فى أزمة الخليج .

شرعت العجلة الدولية تدور فى أروقة الأمم المتحدة ، وعلى الأخص فى مجلس الأمن ، بين الدول الخمس الكبرى ذات العضوية الدائمة فى البداية . ثم امتدت إلى كل دول العالم ، وتواكبت السلسلة المعروفة من قرارات مجلس الأمن ضد العراق واجتياحه للكويت حتى بلغت الذروة ، بقرار الحصار الاقتصادى ثم قرار شرعية استخدام القوة الدولية ضد العراق بعد الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، إذا لم ينسحب من الأراضى الكويتية دون قيد أو شرط ، وعودة الحكومة الشرعية . وذلك مع احتشاد عسكرى كثيف لأكبر قدر متاح من الدول [٣٠ دولة] فى منطقة الأزمة ، مع مواصلة الحوار العلنى والسرى ، المباشر وغير المباشر ، بين ممثلين للقوى الدولية وبين العراق حول كيفية تنفيذ قرارات مجلس الأمن باعتبارها تمثل إرادة الشرعية الدولية . وهو الحوار الذى بدأه الاتحاد السوفيتى . وواصله ممثلون غير رسميين لأوروبا الغربية واليابان والصين . ثم دخل عليه الأمريكان ، أكثر الأطراف الدولية تشددا ، من خلال مبادرة الرئيس بوش السياسية بعد ساعات من تسلحه بقرار مجلس الأمن الذى يجيز استخدام القوة .

هكذا بدأت آلية حرب الدبلوماسية الساخنة فى الحركة ، وبالتالى بلورة « فن تجريم الحرب الاقليمية والعالمية بقوة ردع دولية » كبديل « لفن الحروب الاقليمية » خلال عصر الحرب الباردة .

واستطاعت هذه الآلية الجديدة أن تحقق ـ حى لحظة ما قبل الحرب ـ ثلاثة أمور أساسية :

● حصار الأزمة فى المكان وعدم امتدادها اقليميا .

● بلورة ما يقرب من اعتباره سلطة معنوية ومادية للمجتمع الدولى ، لأول مرة فى التاريخ ، فى مواجهة أزمة اقليمية .

● الافراج عن جميع ما سمى بالرهائن البشرية الذين كانوا محتجزين فى العراق .

بيد أن هذه الآلية فشلت ـ حتى تلك اللحظة أيضا ـ فى تحقيق هدفها

الأساسى ، وهو انسحاب العراق غير المشروط من الكويت .

وبدا فى ضوء عمليات الشد والجذب حول هذا الهدف الأساسي ، وخاصة فيما يتعلق بامكانية وتوقيت الحوار الأمريكى العراقى ، أن آلية الدبلوماسية الدولية الساخنة تسترشد بقانونين أساسيين فى حركتها .

● **القانون الأول** : هو استخدام أكبر قدر من القوة السياسية وأقل قدر ممكن من القوة العسكرية المكثفة نوعياً .

● **القانون الثانى** : هو ممارسة ما يمكن أن يسمى بفن حرب اللا حرب . أو بتعبير آخر ، وضع الطرف المذنب فى الأزمة ، وفق الاصطلاح الدولى المتداول ، تحت مطرقة الحرب المسلحة بالشرعية الدولية ، حتى تكل آلته الحربية ويصيبها الشلل ، أى الحرب ضد الحرب .

٧

العقل السياسى والعضلات العسكرية

حتى الأول من أغسطس ١٩٩٠ ، بقى ما أصبح يعرف باسم « أزمة الخليج » ، مجرد مشكلة تعكر صفو العلاقات بين بلدين عربيين ، العراق والكويت . مثلها فى ذلك مثل عشرات المشاكل العالقة بين أعضاء النظام الاقليمى العربى ، المتجسد فى الجامعة العربية . ورغم التوتر المفاجىء الذى رفع درجة حرارة المشكلة ، بعيد مؤتمر « قمة بغداد » الذى انعقد فى مايو ١٩٩٠ ، حين طرح الرئيس العراقى فى العلن خلافاته مع السياسة البترولية الخليجية ، وعقد معها مقارنته الشهيرة بين « قطع الاعناق وقطع الأرزاق » ، فان المشكلة ظلت محصورة داخل البيت العربى ، والذى كان فى مقدمة أهداف قمة بغداد ، العمل العربى المشترك على دعم هذا البيت وتطويره من أجل أن يواجه مسئولياته على مستوى المتغيرات العالمية .

وبالتالى ظل الاعتقاد العام ، داخل البيت العربى وخارجه ، يغلب امكانية حل أو تسوية هذه المشكلة بآليات ومقاييس عربية . وأنه حتى اذا كانت مثل هذه الآليات والمقاييس غير متوافرة ، أو ليست بالقدر اللازم من الفاعلية ، فان الحرص على التعامل الايجابى مع هذه المشكلة بالروح التى اطلقتها قمة بغداد الطارئة ، من شأنه أن يستولد آليات ومقاييس جديدة . أو على الأقل تبعث الحيوية فيما هو متوافر وتصلبت شرايينه . وبذلك يطور النظام العربى الاقليمى من أوضاعه ، بحيث يواكب حركة انبثاق النظام الدولى الجديد .

غير أنه منذ اجتياح القوات العراقية المسلحة ، على نحو غير متوقع عربيا واقليميا ودوليا ، لأرض الكويت فى الثانى من أغسطس تحولت المشكلة العربية على الفور ، إلى أزمة اقليمية دولية . ذلك أن الاجتياح ، بغض النظر عن دوافع العراق وحساباته الوطنية أو القومية الخاصة ، اعتبر غزوا مسلحا من دولة ضد دولة أخرى . وفى هذا تحد مباشر لذلك النظام الدولى الآخذ فى الشكل من منطلق الارادة الجماعية لبناته فى اجتثاث جذور كل من الحرب الباردة واحتمالات الحرب الساخنة على امتداد العالم كله . وبالتالى تجريم ومقاومة استخدام القوة المسلحة فى حل أو تسوية المشكلات والنزاعات الاقليمية والدولية ، الراهنة والمستقبلية معا .

من هنا تآكل إلى أقصى حد ، العامل العربى أمام تصاعد قوة العامل الدولى فى الأزمة . وأصاب الاخفاق كل محاولة لاستعادة دور عربى للتحكم فى مسار الأزمة، بدءا من المحاولة السوفيتية فى سبتمبر وانتهاء بمحاولة الجزائر فى ديسمبر ١٩٩٠ . وأصبح من المستحيل ، عمليا حل أو تسوية الأزمة الا فى اطار عالمى ، بآليات ومقاييس النظام الدولى الجديد . وهى الآليات والمقاييس التى ما انفكت تتبلور فى الواقع شيئا فشيئا من خلال عملية التحول ، من حالة المواجهة بين معسكرات الحرب الباردة وحلفاء كل منها فى العالم الثالث ولعبة توازن القوى والصراع التقليدى على مناطق النفوذ ، إلى حالة التعاون وتصفية المعسكرات وتوازن المصالح والاعتماد المتبادل بين الدول . وذلك على مستوى عالم متداخل ، إلى درجة التحول إلى نوع غير مسبوق من « قرية كونية » .

وهكذا ، فان « أزمة الخليج » باتت تتجاوز - موضوعيا - العراق والكويت بل والخليج ذاته . وغدت مجرد « عنوان جغرافى » لأزمة دولية هيكلية ، عند منعطف خطير من عملية التحول التاريخية ، البالغة الحساسية والصعوبة ، والتى تتصدرها وتقودها مجموعة الدول العظمى والكبرى فى العالم . وذلك على نحو جماعى ومنظم لأول مرة فى التاريخ .

فما جرى ومازال يجرى ، ليس إعادة لعمليات تقسيم مناطق النفوذ التى تكررت أكثر من مرة فى التاريخ . وفجرت حروبا اقليمية عديدة متفاوتة الحدة والرقعة وحربين عالميتين ، فى قرن واحد ، هو القرن العشرون . وانما هو محاولة لصياغة عالم تسوده علاقات تعاون وسلام ، تدرأ خطر الحروب بجميع انواعها وأشكالها وأسلحتها . وهو هدف طموح للغاية ، يستلزم بناء ضمانات للثقة المتبادلة بين بناة هذا النظام العالمى الجديد ، واستمرار امتحانها عمليا ، خاصة فى الخطوات الأولى لمسيرة التحول . ومن هنا فان أزمة مثل أزمة الخليج ، خلقت بالضرورة ، ظروفا موضوعية ، تختبر قوى النظام الجديد - من خلالها - مصداقية بعضها البعض ، حول جدية الالتزام بالتحول ، من جهة . ومدى القدرة على العمل الجماعى فيما بينها ، وفقا لامكانيات وظروف كل منها ، على مواصلة تنفيذ التحول ، من جهة أخرى . وسد الطريق أمام تكرار أزمات من هذا النوع تعوق أو ترتد بمسيرة التحول ، سواء فى منطقة الشرق الأوسط أو أى منطقة أخرى ، من جهة ثالثة .

والواقع أن أزمة الخليج ، لم تكن هى التحدى أو الاختبار الأول لعملية التحول التاريخية للعالم المعاصر . فقد سبقتها فى هذا المضمار وفى نفس العام ، أزمة توحيد شطرى ألمانيا بعد سقوط جدار برلين ، وهى الأزمة التى جرى ، بعد عمليات شد وجذب معقدة ، بوسائل الحوار والتعاون ، حلها . وذلك رغم تعدد وتضارب المواقف ، ليس بين موسكو وواشنطن وحسب . بل وبين بون وبرلين ، ثم بينهما وبين العواسم الأوروبية الاخرى .

نشأت هذه الازمة نتيجة الغزو البشرى السلمى لجماهير المانيا الشرقية ، لأرض المانيا الغربية ، والذى أعقبه سقوط النظام فى برلين . وتمحورت الأزمة من حول أن توحيد المانيا ، بغض النظر عن دوافعه ووسائله ، يشكل تغييرا أساسيا لم يكن متوقعا ، فى الخريطة الاقليمية الأوروبية ، يخل بتوازناتها السياسية والاقتصادية وحدودها المستقرة ، من ناحية . وبالتوازن القلق بين حلف وارسو وحلف الاطلنطى ، الذى لم يكن قد جرى الاتفاق على صياغة جديدة له بعد ، من ناحية أخرى .

جاءت أزمة الخليج - بعد ذلك - لتمثل التحدى أو الاختبار الثانى لعملية التحول الدولية الجديدة . ولكن على أرض العالم الثالث . وفى اطار الظروف المعقدة والملتهبة فى الشرق الأوسط .

نشأت الأزمة ، هذه المرة ، نتيجة غزو عسكرى من القوات العراقية للكويت بهدف اسقاط النظام ، وضم الدولة الصغيرة إلى ما اسمته بغداد بالدولة الأم .

تمحورت الأزمة من حول أن توحيد العراق للكويت جرى بقرار من النظام العراقى وبوسيلة الاجتياح العسكرى دون ما اعتبار لارادة شعب الكويت الذى لم تجد السلطات العسكرى مواطنا واحدا تقريبا - وهذا نادر فى التاريخ - يقبل التعاون معها . وقد شكل هذا العمل تغييرا أساسيا ، لم يكن متوقعا ، فى الخريطة الاقليمية للشرق الأوسط بمخزونه البترولى الهائل وصراعاته الملتهبة ، يخل بالتوازنات السياسية والاقتصادية والحدود المستقرة فى هذه المنطقة الاستراتيجية ، من جانب ، وكذلك بالتوازن القلق بين البلدان العربية بعضها البعض وبينها وبين بلدان المنطقة غير العربية بدرجات متفاوتة ، وفى مقدمتها اسرائيل وايران وتركيا وربما الباكستان ، من جانب آخر . ويتركز الخلل هنا فى أن العراق بضمه للكويت العضو بمجلس تعاون دول الخليج والجامعة العربية ، والذى يحتل موقعا استراتيجيا فى الخليج ، ويمتلك مايربو على ١٠٪ من المخزون العالمى للبترول [وهو يوازى تقريبا المخزون العراقى] يتحول الى قوة اقليمية كبرى فى الشرق الأوسط بصورة عامة ، وفى المنطقة العربية على نحو خاص . وهذا يفجر مزيدا من أعاصير عدم الاستقرار فى بقعة تعانى اصلا من افتقاد الأمن والسلام والعلاقات الصحية بين دولها ، سواء على مستوى قومى عربى أم على مستوى اقليمى . الأمر الذى باغت بقوة ، بناة النظام الدولى الجديد . وأربك من حركتهم ، التى كادت تتنفس الصعداء بعد نجاحها فى تسوية أزمة المانيا . خاصة وأن أزمة الخليج تثور فى منطقة لم يكن بناة النظام الدولى الجديد قد اتفقوا بعد بشكل محدد ، على منظور

وطريقة التعامل مع أوضاعها ونزاعاتها ، فى الوقت الذى كانت تقوم فيه مصالح حيوية ذات خصوصية معينة بين كل طرف من أطراف النظام الدولى الجديد ، وبين دول هذه المنطقة ، تصل فى بعض الأحيان درجة كبيرة أو صغيرة من التضارب .

يلاحظ فى المرحلة الأولى من الأزمة أن الخطاب السياسى للرئيس العراقى الذى توجه به ، أساسا ، إلى بناة النظام الدولى الجديد ، بهدف تهدئة مخاوفهم ، حرص على التركيز على النقاط الأربع التالى :

* إن الفعل العراقى ، لم يكن غزوا . وانما كان استجابة لمطالب القوى الاصلاحية المعارضة ذات الاتجاهات الليبرالية فى الكويت . وكان ـ فى ذات الوقت ـ ضرورة يحتمها تصحيح الوقائع التاريخية التى تقطع ـ فى النهاية ـ بتبعية الكويت للعراق .

* إنه إذا كان ضم العراق للكويت ، يمنح بغداد امكانات الدولة الاقليمية الكبرى فى المنطقة ، فان ذلك يخلق ظروفا موضوعية اكثر مواتاة لنسج المنطقة بسلاسة وعدالة ، مع خيوط النظام الدولى الجديد . ذلك أن هذا الوضع الجديد للعراق من شأنه أن يسلحه بالقدرة على ترشيد حركة القومية العربية والتيارات الاسلامية السياسية وترويض الإرهاب . وعقد علاقات تعاون وثيقة مع كل من ايران وتركيا . ودفع الصراع العربى الاسرائيلى إلى طريق السلام القائم على قواعد الشرعية الدولية ، بدلا من الحرب . وتقوية الاتجاه إلى تسوية أزمة لبنان على أساس ميثاق الطائف . وضمان أمن السعودية وبقية دول الخليج بموجب ضمانات اقليمية ودولية . وأنه بهذا الوزن الجديد ، يستطيع العراق أن يمارس دورا فعالا من خلال عضويته فى مجلس التعاون العربى الذى تشارك فيه كل من مصر والأردن واليمن ، وفى الجامعة العربية وفى مؤتمر الدول الاسلامية وفى حركة عدم الانحياز .

* الاستعداد للالتزام ، دوليا أو من خلال اتفاقات ثنائية أو جماعية ، بحماية المصالح البترولية الحيوية وضمان تدفق النفط إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان بسعر معقول يتراوح حول

٢١ دولارا للبرميل . وأن يضمن للاتحاد السوفيتى - فى ظروفه الاقتصادية القاسية الراهنة - مجموعة عقود تتضمن مشروعات كبيرة تتراوح قيمتها من ثلاثة إلى أربعة مليارات من الدولارات سنويا .

* وأنه في سبيل ذلك يطالب بعقد مباحثات وحوارات معمقة مع كل من الرئيس الأمريكي بوش والملك فهد . ولا يمانع من مشاركة أطراف أخرى مثل الاتحاد السوفيتى أو الصين أو فرنسا ، إذا رغبت فى ذلك . وأن تشمل هذه الحوارات ، ضمن ما تشمل ، تطهير كل المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، سواء اكانت نووية أم كيماوية أم بيولوجية .

وكان الطرح العراقى يراهن على مجموعة أساسية من العوامل التى رجح بقوة تحققها فى المدى القصير .

● **الأول** : تكوين رأى عام عربى - اسلامى قوى ومنظم ، يتجاوب مع شعارات العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بين البلدان العربية ، التى رفعها . ويحاصر بضغوطه المتصاعدة كل الأنظمة العربية .

● **الثانى** : أن الولايات المتحدة التى لا تزال تعانى عقدة حرب فيتنام ، والاتحاد السوفيتى الذى مابرحت تؤرقه كوابيس حرب افغانستان ، تثقلهما قيود سياسية وعسكرية ونفسية وشعبية ، من شأنها ان تردعهما عن التدخل العسكرى بكل ما يصاحبه من خسائر ، دفاعا عن الكويت أو تحريرها . وهى الدولة الصغيرة المساحة وذات الحجم البشرى الذى لا يزيد على مليون نسمة ، فى الوقت الذى لاتضار فيه ، بأى حال ، مصالح واشنطن وموسكو الحيوية فى المنطقة .

● **الثالث** : ان مصر ، وهى الدولة ذات الثقل الحاكم فى المنطقة ، اذا لم تقدم على مساندة العراق ولو بطريق غير مباشر ، وهى التى تنوء بعبء مشاكل اقتصادية باهظة لم تستطع دول الخليج التخفيف الجذرى منه ، فانها على الأقل - وبحكم عضويتها فى مجلس التعاون العربى - سوف تكتفى بانتهاج موقف الحياد .

● **رابعا** : ان الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية ومعها منظمة

التحرير ، لن يستطيعا ـ حتى ولو رفضا اجتياح العراق للكويت ـ الا ان يساندا بغداد فى تهديدها لاسرائيل ، اذا لم توقف عدوانها على الشعب الفلسطينى والبلاد العربية ، بدكها بصواريخ حاملة لرؤوس كيمائية .

● خامسا : ان السعودية ، التى تردد وجود خلافات سياسية بينها وبين الكويت ، سوف تتجه عمليا إلى غض الطرف عن الفعل العراقى واثاره . وذلك طالما أنها مؤمنة باتفاقيات ثنائية مع العراق ، فضلا عن امكانية عقد ضمانات دولية جديدة ، مع استمرار تفردها بأكبر مخزون بترولى فى المنطقة يصل إلى ما يقرب من ضعفى مخزون كل من العراق والكويت معا .

● سادسا : التسوية السلمية الشاملة للصراع العراقى الايرانى بما يريح طهران إلى اقصى حد ممكن . الأمر الذى يؤدى إلى تحييد الدور الايرانى فى الأزمة .

بمتابعة حركة احداث الأزمة ، نستطيع أن نرصد بعض تظاهرات واجتماعات شعبية وقعت بين آن وآخر ، داخل الوطن العربى والعالم الاسلامى . وأحيانا فى أمريكا وبعض بلدان أوروبا . وبغض النظر عن طابعها المحدود نسبيا ، وانها لم تتبلور عن حركة منظمة متصاعدة بقوتها ، فانها جميعا كانت تستهدف فى الأساس منع اندلاع حرب بالخليج ، والعمل على تسويتها بوسائل سلمية لا عسكرية . فى حين يظل موقفها السياسى المعلن واضحا ومحددا فى رفض الاجتياح العراقى للكويت وضرورة تحريرها من الاحتلال العسكرى .

غير أنه لوحظ أن الرهان الوحيد ، الذى تحقق بدرجة أو بأخرى ، هو المساندة الفلسطينية للعراق ضد عدوان محتمل من القوات الأمريكية أو الاسرائيلية ، دون أن يعنى ذلك الموافقة على غزو الكويت . فى حين سقطت الرهانات الأخرى فى الرمال . ولعل هذا ما يفسر اجابة صدام حسين ، خلال المناقشة التى ادارها معه فى سبتمبر ١٩٩٠ ببغداد « يفجينى بريماكوف » المبعوث الشخصى لجورباتشوف حول حقيقة

قوى الشارع العربى والشارع الاسلامى التى تناصره . وذلك عندما انهى الرئيس العراقى المناقشة بقوله : « يكفينى فى هذه المرحلة دعم الشعب الفلسطينى ، ان له قوة البركان » (×)

من هنا تبلور ، فى النهج العراقى للتعامل مع الأزمة بعد تدويلها ، ما أصبح يعرف بخط الربط بين التسوية فى الخليج وبين التسوية فى فلسطين .

على الجانب الآخر من الأزمة ، سارع بناة النظام الدولى الجديد ، بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى تنظيم عمل جماعى يتسم بسرعة الحركة وقوة الفعل ، لمحاصرة القوات العراقية فى الكويت ، كخطوة أولى ، والحيلولة دون تفجير صراعات المنطقة المتراكمة فوق آبار البترول ، كخطوة ثانية . وتحرير الكويت ومنع تكرار الفعل العراقى العسكرى أو أى فعل آخر من نوعه ، كخطوة ثالثة .

واذا كان التعاون بين بناة النظام الدولى الجديد ، على الرغم من تعدد مواقفهم ، قد ولد قوة سياسية دولية ذات وزن غير مسبوق ، أمكنها من تسوية أزمة وحدة المانيا ونزع فتيل تفجيرها لمسيرة التحول التاريخى العالمية ، فان نفس الأسلوب كان مطلوبا فى أزمة الخليج .

غير أن أزمة توحيد المانيا ـ على خلاف أزمة الخليج ـ لم تشهد استخداما للقوة العسكرية من طرف ضد طرف أو أطراف أخرى . بل على العكس جرى تحييد كل القوى العسكرية لجميع الأطراف ، وتحجيم القوة العسكرية لالمانيا الموحدة ، والاعتراف المتبادل بشرعية الحدود التى تقررت بعد الحرب العالمية الثانية بين المانيا وجميع الدول المجاورة ، وعلى الأخص بولندا .

فى أزمة الخليج ، تم استخدام قوة غزو عسكرية وانتهاك لحدود دولة مستقلة . ومن هنا فان بناة النظام الدولى الجديد إرتأوا ـ والحالة هذه ـ

(×) حديث شخصى لبريماكوف مع المؤلف بالقاهرة فى اكتوبر ١٩٩٠

أن يطعموا اسلوب ممارسة القوة السياسية الدولية الجماعية بقدر مناسب من القوة العسكرية الدولية ، فى التعامل مع أزمة الخليج ، بهدف تسويتها على أساس القانون الدولى . وهكذا أصبح مطروحا للتسوية - منذ البداية - كل من الخيار السلمى والخيار العسكرى ، معا ، وفى تلازم عضوى .

بيد أنه ثار النقاش - فى تقديرنا - داخل كواليس القوى العظمى ، حول ماهية القدر المناسب من القوة العسكرية الدولية المطلوبة لمواجهة القوة العسكرية العراقية المستخدمة أو المحتمل استخدامها فى الكويت أو فى المنطقة ، ذات الأهمية الاستراتيجية ، وكيف تكون وتتحرك ومتى ؟

وليس سرا القول ، استنادا إلى تقارير سياسة متعددة المصادر ان المناقشة تدرجت - على ما يبدو - فى صياغات أولية متعددة ، يتكشف مع التأمل فيها انها ذات حس عملى .

الصياغة الأولى ، اتجهت إلى تعاون كل من حلفى الاطلنطى ووارسو فى ارسال قواتهما المعسكرة فى شطرى المانيا « التى توحدت » ، أو جزء منها ، على وجه السرعة إلى منطقة الخليج . وذلك تعبيرا عن وحدة الغرب والشرق فى إدانة الغزو العراقى للكويت . واصرارهما على مواصلة ذات النهج الذى تم به تسوية الأزمة الالمانية باتفاق الارادة الجماعية . وبذلك تكون هذه الخطوة مزيجا من ممارسة القوة السياسية والقوة العسكرية المضادة للغزو فى نفس الوقت .

غير أنه سرعان ما صرف النظر عن هذه الصياغة على أساس أن مثل هذه الخطوة ، قد تفسر خطأ فى العالم الثالث ، بأن وحدة الغرب والشرق من خلال عملية التحول التاريخية العالمية القائمة ، تعمل وتتكتل فى النهاية ضد البلدان الصغيرة .

وانطلاقا من الرغبة فى تبديد هذا المفهوم ، نشأت صياغة جديدة . وهى أن تتقدم الكويت وكذلك السعودية وبلدان الخليج التى تعتبر نفسها

مهددة باجتياح العراق للكويت ، بطلب عاجل إلى مجلس الأمن بارسال قوة عسكرية دولية للخليج لمشاركة قواتها فى الدفاع ومواجهة القوات العراقية والضغط عليها للجلاء عن الكويت .

هنا برزت مشكلتان :

الأولى : أن هذه سابقة لا نظير لها فى تاريخ مجلس الأمن ، الذى تجمدت عن العمل تماما ، لجنته العسكرية وأركانها المشتركة . وبالتالى فان الأمر يتطلب إعداداً ووقتا لا يحتملها الموقف الذى يستلزم سرعة الفعل ، قبل أن يبرد حديد الأزمة .

والمشكلة الثانية : أنه حى ولو تم تجاوز المشكلة الأولى فى اقصر وقت ممكن ، فانه تبقى قضية ممن تتكون مثل هذه القوة الدولية ؟ ومن يقودها ؟ ويتحمل أعباء تكلفتها ؟

وفى اجابة على هذه التساؤلات ، عرضت الولايات المتحدة وبريطانيا فى الأساس ، استعدادهما لتوفير طلائع هذه القوة ، فى أقصر وقت ممكن ، وإرسالها إلى منطقة الخليج تحت قيادتيهما بصورة مؤقتة ، إلى أن يجرى الاتفاق على قيادة مشتركة . كما أكدا تحملهما لتكاليف هذه القوة حتى يتم الاتفاق على تكوين صندوق دولى لهذا الغرض .

ثارت عندذاك - كما تفصح بعض التقارير - تساؤلات أخرى ، مصادرها فى الغالب سوفيتية فرنسية : لماذا أمريكا وبريطانيا فى البداية دون غيرهما؟ وهل يعنى هذا امكانية التحرك المنفرد فى الأزمة من جانب طرف أو طرفين من بناة النظام الدولى الجديد باسم الجماعة الدولية ؟ واذا كان هذا مطلوبا لسرعة العمل واختصار الوقت ، ألايستلزم ذلك تفويضا من الجماعة الدولية ؟ ومن هم بالدقة أعضاء الجماعة الدولية الذين يملكون حق التفويض ؟ وأليس فى هذا تجاوز واعتداء على مجمل النظام الدولى الذى يتجسد فى الأمم المتحدة ، مما يعرض مسيرة التحول التاريخية فى العالم للتناقض مع الجسد السياسى

الدولى القائم بالفعل ؟ ثم هل مما يتماشى مع قواعد النظام الدولى الجديد أن يبدأ تعامله مع الأزمة بالوجه العسكرى لا الوجه السياسى ؟ وأخيرا ماذا عن موقف تلك الدول الخليجية التى تفد القوة الدولية إلى أراضيها من قضية السيادة والشرعية ؟ وكذلك موقف الدول العربية والاقليمية ذات الأهمية فى الشرق الأوسط ؟

وهكذا راح تفكير بناة النظام الدولى الجديد يتحرك نحو الصياغة الاخيرة التى وضعت موضع التنفيذ ، من خلال مجلس الأمن ، بقوة العمل المشترك للأعضاء الخمسة الدائمين ، وبالتشاور مع السعودية وبقية دول الخليج ومصر وسوريا .

جرى ، فى البداية بناء اساس عربى - اقليمى للعمل الدولى تمثل فى التعاون المصرى السعودى ضد الاجتياح العراقى للكويت . وقد عبر الرئيس جورباتشوف عن ذلك بصراحة خلال اجتماعه بالأمير سعود الفيصل فى موسكو فى أوائل سبتمبر ١٩٩٠ ، بمناسبة اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عندما قال « أنه بدون التحالف المصرى السعودى الذى قام فى مواجهة احتلال العراق للكويت ، كان من الصعب تصور بناء موقف دولى فعال ضد الغزو العراقى ، الذى غامر بتحدى عملية بناء النظام الدولى الجديد » .

فى هذا الاطار ، تم حل معضلة شرعية وجود القوات الدولية المتعددة الجنسيات ، فى الخليج . وذلك من خلال مسارين :
الأول : توجيه دعوة من الحكومات الشرعية لدول الخليج ، إلى جميع الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن وإلى عدد من الدول العربية والاسلامية لارسال قوات دفاعية إلى أراضيها .

والمسار الثانى : هو استصدار مجموعة من قرارات مجلس الأمن التى تشكل الأرضية السياسية للشرعية الدولية للتحرك . وهى القرارات التى تدرجت خلال اثنى عشر قرارا ، من ادانة للغزو العراقى ، وضرورة سحب القوات دون قيد أو شرط من الكويت فورا ، وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت ، والمقاطعة والحصار الاقتصاديين ،

وتعويض الكويت عن الخسائر المادية والبشرية للاحتلال ، والافراج عن الرهائن ، إلى تخويل القوات الدولية فى الخليج حق استخدام القوة لتحرير الكويت من الاحتلال ، اذا لم يسحب العراق قواته قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ .

هنا تبلورت الآلية الدولية الجديدة ، خلال اصطدام مسيرة التحول التاريخية العالمية ، مع أزمة الخليج . وصححت هذه الآلية نفسها بنفسها ، وفق روحية النظام الدولى الجديد . وذلك حين أعطت الأولوية للعقل السياسى على العضلات العسكرية . غير أنه اذا وصل العقل إلى طريق مسدود ، فلا مفر وأن تتغير المعادلة وتغتصب العضلات العسكرية ، الأولوية ، من العقل السياسى .

والمشكلة - وقتذاك - أن العقل السياسى ، بدأت تظهر عليه امارات الاعياء والملل ، ان لم يكن اليأس . ويدخل فى متاهات ، بعد أن كان قد حقق انجازا هاما باطلاق سراح جميع الرهائن . وذلك فى الوقت الذى أخذ يقترب بسرعة من موعد الخامس عشر من يناير ١٩٩١ . وهو التاريخ المفترض معه أن تتقدم العضلات العسكرية للنظام الدولى الجديد للحركة ، على حساب العقل السياسى ، والا فقد هذا النظام الجنينى عضلاته وعقله معا ، فى ثانى تحد له على مستوى العالم . وأول تحد له على مستوى العالم الثالث .

وغدت حقيقة الأمر ، ليس فى التصريحات العاصفة والغاضبة والمهددة بالويل والثبور المتبادلة بين جانبى الأزمة . ذلك أن مثل هذه التصريحات - فى الغالب الأعم - لا تعبر عن حقيقة المواقف الفعلية لكل طرف من أطراف الأزمة ، وانما هى نوع مألوف - فى كل أزمة - من الحرب النفسية الاعلامية ذات القنابل الكلامية . والتجربة - فى خصوص أزمة الخليج بالذات - تؤكد هذه الحقيقة .

ظل الرئيس جورج بوش ، طوال الأزمة ، يرفض بحسم اجراء أى نوع من الحوار مع الرئيس صدام حسين ، الذى بقى من جانبه ، يلح عليه ، قبل أن يسحب العراق قواته بالكامل من الكويت . وبمجرد

ما صدر قرار مجلس الأمن الثانى عشر الخاص برخصة استخدام القوة ضد العراق بعد الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، حتى بادر الرئيس الأمريكى بطرح امكانية الحوار ، رغم أن القوات العراقية لم تكن قد سحبت جنديا واحدا من الكويت .

كذلك ظل الرئيس صدام حسين - بدوره - يرفض بحسم الإفراج عن جميع الرهائن ، وخاصة الأمريكيين منهم الا بعد أن يتعهد الرئيس جورج بوش بعدم استخدام القوة فى الهجوم على العراق . ثم ما لبث وخفف من هذا الشرط وأعلن استعداده للإفراج عن الرهائن فى الثالث والعشرين من شهر مارس ١٩٩١ ، اذا تعهدت واشنطن بعدم الاقدام على شن هجوم على العراق حتى هذا التاريخ من شهر مارس . ولكن اذا بالرئيس العراقى بعد صدور قرار مجلس الأمن الثانى عشر والذى اعقبته مبادرة بوش للحوار ، يقرر الأفراج عن كل الرهائن فورا دون شروط .

أين كان جوهر المشكلة إذن ؟

٨

الأزمة بين شخصية بوش وشخصية صدام

دخلت أزمة الخليج عنق الزجاجة ، مع عبورها الشهر الخامس ، الذى كان يقع عند تخومه ، موعد الانذار الذى وجهه النظام الدولى الجديد ، من خلال مجلس الأمن إلى العراق . وذلك فى أول تجربة له ولآلياته التى يحاول تقنين طبيعتها وفاعليتها ومسار حركتها .

وكان هذا يعنى ، أن المسافة الزمنية للتجريب وجس النبض والمناورة والمناورة المضادة بين أطراف الأزمة المعنيين ، قد أوشكت على النفاد . وبالتالى فإن ما أستقر عليه الميزان الواقعى للقوى الراهنة المتقابلة على مسرح الأحداث ، أصبح هو العامل الحاسم لأسلوب وشكل ومضمون إنهاء الأزمة . وذلك بغض النظر عن فيض وماهية مخزون المشاعر الذاتية والموضوعية حول الأزمة ومضاعفاتها فى وجدان هذا الطرف أو ذاك .

فى ضوء هذه الحقيقة ، وتحت ضغوطها المكثفة فى وقت ضيق تتسرب أيامه المحدودة بسرعة من بين أيدى صانعى القرار تبدى للعيان ، ملامح أوضاع مطمورة تحت سطح الأحداث تغاير تماما ما هو ظاهر منها .

كيف ؟

على الرغم من أن موقف العراق الرسمى ، الذى كان ما يزال - حتى تلك اللحظة - يتسم خطابه السياسى العلنى بالرفض القاطع لقرارات

مجلس الأمن حول الأزمة أيا كانت النتائج ، فإنه بات يتراكم من المؤشرات ما يجعل من المستحيل عمليا ، أن تواصل بغداد - منفردة - تكتيات المجابهة العنيفة والاستخفاف بالقوة الدولية ، السياسية والعسكرية ، التى تم حشدها ضد العراق ، على نحو غير مسبوق ، كما وكيفا ، فى تاريخ الأزمات الإقليمية - الدولية . وذلك منذ استهلال عملية التحول التاريخية فى العلاقات بين الغرب والشرق ، نحو بناء نظام دولى جديد .

كذلك فإنه على الرغم من أن الموقف الأمريكى الرسمى ، الذى كان يشكل بوزنه المميز العمود الفقرى للقوة الدولية فى الأزمة ، ظل يرجح فى خطابه السياسى الخيار العسكرى على الخيار السلمى ، إزاء ما يسميه بالعناد العراقى وعدم استجابته لقرارات مجلس الأمن ، فإنه بدا مستحيلا ، من الناحية العملية ، ان تنفرد واشنطن - فى إطار قواعد النظام الدولى الجديد - بقرار استخدام القوة العسكرية على الرغم من الرخصة الممنوحة لها من مجلس الأمن . بل كان يتأكد من واقع الحركة الدبلوماسية الأمريكية النشيطة ، الواسعة النطاق والمتعددة فى مستوياتها المرئية وغير المرئية - حتى مع العراق - أنها تؤثر - عمليا - التسوية السلمية للأزمة . ولكن مع بقاء الخيار العسكرى ماثلا بوضوح أمام العراق ، جاهزا للتنفيذ ، فى أية لحظة ، بعد الخامس عشر من يناير ١٩٩١ .

لعل هذا ما يفسر إطلاق الرئيس الأمريكى لمبادرته السياسية الثانية الخاصة بعقد لقاء بين وزيرى خارجيتى العراق وأمريكا بجنيف فى الفترة ما بين السابع والتاسع من شهر يناير . وذلك بعد أن كانت مبادرته الأولى قد فشلت بسبب الخلاف بين بغداد وواشنطن حول توقيتات لقاء طارق عزيز مع الرئيس بوش فى واشنطن ، ولقاء جيمس بيكر مع الرئيس صدام فى بغداد .

وهو يفسر - أيضا - قبول بغداد لمبادرة واشنطن الثانية . والاتفاق على عقد اللقاء بين وزيرى خارجيتى البلدين بجنيف فى التاسع من

يناير . وذلك على الرغم من أن العراق ظل يرفض انفراد أمريكا بتحديد مواعيد اللقاءات ، وحصر الحوار حول مسألة تنفيذ بغداد لقرارات مجلس الأمن ، دون مناقشة جميع قضايا الصراعات والاحتلالات فى منطقة الشرق الأوسط .

وهكذا كان ملحوظا ـ فى تقديرنا ـ أنه مع اقتراب الأزمة بمواقفها الحدية المعلنة من موعد الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، راحت الأوضاع الدفينة فى أعماق كل طرف تخترق ، سطح الأحداث بأوضاعه المتكلسة منذ بداية الأزمة . وذلك من خلال تتابع سلسلة من المحاولات المحمومة لتجنب انفجار الحرب ، فى آخر لحظة .

بتعبير آخر ، أن جميع الأطراف بدوا كما لو كانوا يريدون أن يقطعوا الطريق على الحل العسكرى ، رغم أن حركة الأحداث المتسارعة تجرفهم بقوة نحو جحيم الحرب ، وذلك على الرغم من حقيقة ارادتهم الذاتية .

هنا كان يكمن ـ فى تقديرنا ـ جوهر المشكلة ، فى الأيام الأخيرة من مسار الأزمة ، قبل أن تقع واقعة الحرب . من ناحية ، لم يعد بمقدور النظام الدولى الجديد ، أن يتراجع عما التزم به من هدف الجلاء الكامل للقوات العراقية عن الكويت ، وعودة الحكومة الشرعية ، وإلا أصيب بنكسة خطيرة تودى به وبمصداقيته وهو ما زال جنينا . حيث يغدو متاحا لأى نظام ، منفردا ، فى دولة صغيرة أو كبيرة أن يتحداه ، انطلاقا من حساباته الخاصة . ويدفع به إلى مأزق الشلل ، تحت ابتزاز الخوف من اندلاع حرب فى هذه المنطقة أو تلك من العالم .

ومن ناحية أخرى ، لم يثق النظام العراقى فى أنه لو استجاب لمطلب النظام الدولى الجديد بالانسحاب الكامل من الكويت ، فإنه سوف يترك فى النهاية ، دون عملية ردع عسكرية تستهدف إسقاطه ، هذا فضلا عن أنه لن يستطيع تبرير مسلكه أمام شعبه والشعوب العربية والإسلامية لو خرج من الأزمة دون تحقيق كسب ما . سواء على صعيد المسألة الكويتية ، أو على صعيد المسألة الاقليمية وخاصة فيما يتعلق بالقضية

الفلسطينية . وذلك بعد تصالحه مع إيران الذى التحم معها فى حرب دامت ثمانى سنوات . وتنازله عما حققه خلالها من مكاسب نسبية ، الأمر الذى يعرض قواعده وأسسه للانهيار عاجلا أم آجلا .

ضاعف من تعقيد هذه المشكلة ، الوزن الخاص والمميز لعوامل الصراع الذاتية بين شخصية صدام وبين شخصية بوش ، فى داخل البنية الموضوعية للأزمة ، وتصاعد مفردات السب والقذف المتبادلة بين الرئيسين . وإن اختلفت اللغة العراقية عن اللغة الأمريكية . وبدا كل منهما ، بالتالى ، لا يدير معركة سياسية ـ عسكرية كبرى ومقلقة للعالم كله ، وحسب . وإنما بات منطق الثأر والانتقام بين الشخصيتين المتصارعتين ، يشكل إحدى السمات البارزة لعملية المواجهة . وأصبح يقينا راسخا فى أعماق كل منهما ، أن المعركة بأبعادها السياسية والعسكرية لن تنتهى الا بإختفاء أحدهما .

بتعبير آخر وأكثر تحديدا : إما أن يسقط صدام فى العراق والمنطقة ، أو يسقط بوش فى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم . وهذا كان من شأنه أن يصب باستمرار الزيت على نار الأزمة ويبلور قوة منطقها الخاص ، الذى يكاد يفلت من السيطرة السياسية للإرادة الذاتية للاعبين الأساسيين على مسرح الأحداث ، نعنى به منطق القوة والحرب .

عقد الرئيس بوش اجتماعا خاصا فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٩٠ مع سفراء مجموعة الدول الأوروبية والأفريقية والآسيوية والعربية ، فى واشنطن ، التى تشارك قوتها فى الجيش الدولى ـ اذا صح هذا التعبير ـ المحتشد فى منطقة الخليج . وفى هذا الاجتماع حرص بوش عن التأكيد بأنه اذا لم يمتثل صدام ـ وقد ذكر الاسم تحديدا مجردا عن الصفة ـ إلى قرارات مجلس الأمن بالانسحاب غير المشروط من الكويت فى الموعد المقرر ، فإنه سوف يبادر إلى شن الهجوم على قوات صدام « لتنفيذ قرار مجلس الأمن » وهو يثق بأن هجومه المسلح سوف يحظى بتأييد الكونجرس والشعب الأمريكى . واستطرد يقول بالحرف الواحد « أنه اذا لم يستطع أن ينال موافقة الكونجرس ، فإنه سيذهب إلى الحرب

مكتفيا بدعم الشعب الأمريكى . وحتى اذا انقسم الشعب حول الحرب ، فإنه سوف يشنها على أية حال بحكم مسئولياته كرئيس الولايات المتحدة ، منوط به حماية مصالح البلاد العليا والاستراتيجية التى تتجاوز المشاعر الآنية ، وكشريك أساسى مسئول فى عملية بناء النظام الدولى الجديد ، الرافض بقوة لمغامرات عسكرية من النوع الذى أقدم عليه صدام ضد الكويت . وأنه لن يجعل من مسألة تأثير الحرب على فرصة إعادة انتخابه رئيسا مرة ثانية ، قيدا على حركته بأى حال من الأحوال » .

كنا ، اذن ، أمام رجل ، يتداخل فى صنع قراره ، العامل الشخصى مع العامل الموضوعى للأزمة ، الذى يعتقد هو بصحة تحليله له .

وعلى الجانب الآخر المقابل ، وقف الرئيس صدام موقف التحدى الشخصى والموضوعى ، طبقا لتحليله للأزمة ، من « بوش رأس الشياطين ضد الخيرين فى العالم ، والذى حول مجلس الأمن إلى اداة شخصية له ولأمريكا ؛ وأنه - أى صدام - أعد نفسه وجيشه لكى يخوض « أم المعارك » على « أمتداد العالم كله » وذلك وفقا لخطابه الذى وجهه يوم السادس من يناير ١٩٩١ بمناسبة العيد السبعين لتأسيس الجيش العراقى ، قبيل اجتماع جيمس بيكر بطارق عزيز فى جنيف بثلاثة أيام وحسب . مؤكدا على أن لا يغفل فداحة التضحيات والخسائر التى سوف تصيب العراق من الحرب . منبها إلى أنه اذا كان الجزء الأكبر من الحرب قد يقع فى العراق إلا أن مسرح العمليات سوف يشمل الأمة العربية بأسرها ، وكذلك إسرائيل ، بالإضافة إلى كل مقاتل ومناضل عربى ومسلم ، تصل يده إلى السلاح لمواجهة المعتدين الذين يقودهم بوش فى كل أنحاء العالم .

من أين جاء هذا الطابع الشخصانى الحاد للأزمة ، بين بوش وصدام ، والذى ساهم إلى حد كبير ، فى إضعاف فرص السلام لحساب فرص الحرب ؟ .

هنا إجابتان متعارضتان :

الاجابة الأولى ، عراقية . وهى حصيلة قراءة الخطاب السياسى العراقى الذى تمثل أساسا فى الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس العراقى ، وما تسرب عن الحوارات التى جرت بينه وبين عدد من الشخصيات التى زارت العراق فى إطار السعى للافراج عن الرهائن ، مثل ويلى برانت مستشار المانيا الاسبق ، وادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ، وناكاسونى رئيس وزراء اليابان الأسبق .. وكان آخرهم « ميشيل فوزيل » رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية ومستشار الرئيس ميتران السابق ، والذى ذهب إلى بغداد فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٩١ كمبعوث غير رسمى عن الرئيس الفرنسى . واجرى مباحثات مع الرئيس العراقى على أمتداد أربع ساعات ونصف الساعة .

وجميعهم قدموا تقارير إلى حكوماتهم عن حواراتهم ، تداولها العديد من القنوات الدبلوماسية .

تتحدد الأجابة العراقية ، فى اطار ما أتيح معرفته ، فى النقاط الأربع التالية :

● أن بوش ، متهم من الدوائر السياسية النافذة فى بلاده بأنه رئيس ضعيف متردد فى أتخاذ قرارات حاسمة . وأنه يعتقد بأن أزمة الخليج تتيح له أن يدحض هذا الاتهام . وبالتالى فإنه يحاول ممارسة « غضنفرته » ضد العراق ، ظنا منه بأن القيادة العراقية سوف تهتز وتتراجع رعبا ، أمام حشده لقواته وقوات حلفائه . وهذا يعنى أنه « جاهل تماما » « بنوعية معدن شخصية صدام حسين » .

● أن بوش ، أثبت فشله فى علاج مشاكل الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية المالية . وأن الدليل على ذلك أنتهاكه لما تعهد به فى برنامجه الانتخابى بعدم زيادة الضرائب ، الأمر الذى يسد أمامه فرصة الفوز فى الانتخابات الرئاسية القادمة . وبالتالى ، فإنه يستغل « ما يسمى بأزمة الخليج » لتصدير مشاكل أمريكا الداخلية إلى الخارج . ومن صالحه الشخصى البحت ، أشعال نيران الحرب فى الخليج ليبرر

بعد ذلك بتكلفتها الباهظة مشروعية فرض ضرائب جديدة وعالية على مواطنيه . واخراس معارضيه فى ذلك .

● أن بوش ، ابن ولاية تكساس ، له ولعائلته مصالح مالية شخصية مع شركات البترول الأمريكية التى تقاوم بشدة سيطرة العرب على بترولهم فى منطقة الخليج ، وتوجيهه لصالح التنمية العربية من ناحية ، وصالح المستوردين الأساسيين له فى أوروبا الغربية واليابان أساسا ، من ناحية أخرى .

● أن بوش ، يستهدف من إنكاء نيران الحرب فى الخليج أن يغطى دخانها الكثيف على فضيحة ابنه « نيل » المالية ، المتهم بتبديد ما يزيد على مليارين من الدولارات ورعاية شبكة المافيا فى دوائر المال الأمريكية ، والتى تهدد بافلاس عدد غير قليل من البنوك .

الاجابة الثانية ، أمريكية ـ أوروبية . ويمكن استخلاصها من مجموعة تقارير علنية وأخرى تحوطها سرية شكلية . وتدور حول أربع نقاط رئيسية أيضا .

● أن بوش قاد فى السنوات الثلاث الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية وما بعدها وحتى قيام العراق باجتياح الكويت ، التيار المساند بقوة لدور العراق وصدام حسين فى المنطقة . وذلك منذ أن كان نائبا للرئيس ريجان حتى توليه للرئاسة . وأنه كان يرى فى دعم العراق سياسيا ، وحتى عسكريا فى بعض الأحيان ، فى مواجهة إيران ، ضمانا للمصالح الأمريكية ، وخاصة البترولية . وأن العراق القوى الذى تربطه علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، من شأنه أن يلعب دورا رئيسيا فى استقرار المنطقة وفى دفع عجلة السلام مع إسرائيل . وأنه اعتبر الاجتياح المفاجىء العراقى للكويت ، طعنة غائرة فى ظهره .

● أن بوش ، ظل يقاوم ـ بعد توليه لمسئولية الرئاسة ـ التيارات المتصاعدة فى الكونجرس والإدارة الامريكية لفرض حصار أو عقوبات اقتصادية ضد العراق . وذلك على أساس مجموعة التقارير التى تقدمت

بها كل من وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية والتى أتهمت بغداد بانتهاك حقوق الإنسان وخاصة بالنسبة للأكراد . وإنشاء قوة عسكرية ضخمة تتجاوز حدود الدفاع إلى الهجوم ، بما يتضمن ذلك من صواريخ طويلة المدى نسبيا ، وتصنيع وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، ومحاولته تصنيع القنبلة النووية بالاشتراك مع باكستان عندما كانت بنازير بوتو ترأس حكومتها . هذا فضلا عما تردد بشأن مشروع المدفع العملاق ، وأن من شأن هذه القوة العسكرية المتصاعدة ، أن تشجع صدام حسين الذى يطمح فى « فرض زعامته على العالم العربى الذى يعانى من تفكك ومن فراغ قيادى منذ غياب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وهزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل » على المغامرة بشن هجمات عسكرية للتحكم فى الثروة البترولية . أو إلاطاحة بنظام الرئيس حافظ الأسد فى سوريا ، الذى يمثل التحدى المباشر له سياسيا وأمنيا وأيديولوجيا . وليس بمستبعد فى هذا الاطار أن يوجه ضربة مفاجئة إلى إسرائيل حليفة الولايات المتحدة . وبالتالى يدفع بها نحو مأزق خطير .

وتروى التقارير أن بوش عمد إلى التقليل من جدية هذه المخاوف ، وشجع عددا من أعضاء الكونجرس إلى زيارة بغداد ، والتباحث وجها لوجه مع الرئيس العراقى . كما أنه لم يكف عن الاتصالات المباشرة وغيرة المباشرة معه ، فى محاولة لتخفيف الضغط ضد العراق . خاصة بعد تصريح الرئيس صدام الشهير بتدمير « نصف إسرائيل بالسلاح الكيماوى المزدوج » إذا هى قامت بأى عمل عدوانى ضد العراق أو أى بلد عربى آخر .

وأمام ذلك كله فإن بوش أيقن أن صدام ، باقدامه على اجتياح الكويت قد وضعه فى صورة « رئيس أخرق للولايات المتحدة لا يجيد حساب الواقع والمستقبل » .

● أن بوش ، يعتقد ، بأن صدام قد تعمد خداعه ، عندما استدعى فجأة ـ قبيل الغزو العراقى للكويت ـ « ابريل جلاسبى » سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية فى بغداد إلى مقابلته . وتحدث معها عن تقديره لموقف

الرئيس بوش من العراق بصفة عامة . وتحذيره من الحملة المتصاعدة عن بعض الدوائر الأمريكية المتصلة باللوبى الصهيونى ضد العراق ، والتحريض على اتخاذ إجراءات معادية لأمنه وتنميته الاقتصادية وعلاقاته مع البلدان العربية ، وخاصة الخليجية . وأشار إلى جهوده فى محاولة تصحيح السياسة البترولية بما يضمن حقوق العراق ، دونما إخلال بمصالح أمريكا وأوروبا واليابان فى هذا المجال ، وكذلك إلى عزمه على حل خلافات الجوار والحدود وحقوق العراق فى بترول حقل الرميلة مع الكويت فى إطار عربى . وقد نقلت « جلاسبى » إلى الرئيس العراقى تقدير الرئيس بوش ، وعدم وقوف الولايات المتحدة ضد جهود العراق فى الحفاظ على حقوقه المشروعة فى إطار القانون الدولى وميثاق جامعة الدول العربية .

ويرى بوش ، أن إقدام العراق بعد ذلك بقليل على غزو الكويت وضعه فى موضع المتواطىء معه على احتلال بلد مستقل ذى سيادة .

● أن بوش ـ وهنا تتشابك الرؤية الأمريكية مع الرؤية الأوروبية إلى حد كبير ـ يؤمن بأن أزمة الخليج قد منحته فرصة ذهبية ليؤكد زعامته « القوية » كرئيس « قوى » للولايات المتحدة « القوية » من جهة وليؤكد من جهة أخرى ، زعامته وزعامة الولايات المتحدة الفعلية ، كقيادة متميزة لها ثقلها الاكبر فى مسيرة العالم نحو نظام دولى جديد . وذلك بالقياس إلى كل من الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية معا وأنه بقدر نجاحه فى حشد القوى السياسية والعسكرية ، خلفه ، من خلال الأمم المتحدة وفى اطار ميثاقها فى مواجهة ، انتهاك واضح المعالم للقيم والأعراف الدولية والآليات الجديدة المستحدثة وتحت التجريب ، للنظام الدولى ، بقدر ما يعزز الدور الأمريكى الحاسم فى العالم الجديد . ويضع « المتمردين من حلفائه أمام خيار تاريخى بين القبول بالدور الأمريكى وبين الفوضى الدولية » . وبالتالى يصعد « بوش » فى التاريخ كشخصية قيادية على مستوى العالم كله . ومن هنا يتحد « الذات والموضوع » بالنسبة فى لبوش فى أزمة أزمة الخليج ، ويرجح حسمها عسكريا فى النهاية .

ولعل هذا ما يفسر ، محاولات كل من الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية التى كانت لا تنقطع ، لترجيح الحسم السياسى السلمى . حيث يمكن معه تحجيم الوزن القيادى للولايات المتحدة ، فى بنية النظام الدولى الجديد . ولكن ذلك ظل محاصرا ـ كما كشفت التقارير ـ بين ما تسميه « عناد صدام » وبين « الحجية القانونية الدولية » لقرارات مجلس الأمن ، التى حازت موافقة جميع الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، إذا استثنينا القرار الثانى عشر حول رخصة استخدام القوة ، الذى امتنعت الصين وحدها عن الموافقة عليه دون أن تصل إلى حد استخدام حق الفيتو ضده .

من هنا ، كان يبدو لنا ، على مشارف منتصف يناير ١٩٩١ ، من محاولة رصد وتحليل التيارات والعوامل التحتية للأزمة ، أن الرجحان هو لكفة الحرب على كفة السلام(*) وذلك ما لم تكن الأوضاع قد تفجرت عن حادث ضخم غير متوقع ، سواء داخل الولايات المتحدة وأوروبا ، أو داخل العراق والعالم العربى ، يغير تغييرا جوهريا من الطبيعة الموضوعية والذاتية لكل من الطرف الأمريكى والطرف العراقى ، فى تعامله الراهن مع الأزمة . وهو ما لم يحدث .

(*) الأهرام فى العاشر من يناير ١٩٩١

القسم الثانى

الأزمة بعد الحرب

١

الفراغ التاريخى فى المنطقة العربية

سكتت مدافع وصواريخ حرب الخليج . استسلم الجيش العراقى فى المعركة البرية بعد مائة ساعة من نشوبها ، دون قتال يذكر ، وبصورة مفاجئة وغير متوقعة ، حتى بالنسبة للجنرال نورمان شوارتزكوف قائد قوات الحلفاء . امتثل النظام العراقى ، بعد اصرار عنيد على الرفض ، لمجمل قرارات مجلس الأمن الثلاثة عشر المنظمة لشروط التسوية السياسية لأزمة الخليج ، والتى أصبحت تحدد ماهية ما أصطلح على تسميته « بالشرعية الدولية » . تحررت الكويت ووقعت مساحات غير قليلة من جنوب العراق تحت احتلال قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . ونشطت - بدرجات متفاوتة - الحركة السياسية فى العواصم الأجنبية ودول المنطقة العربية وغير العربية للتعامل مع نتائج ما يمكن تسميته بنهاية الفصل الأول من أزمة الخليج ، والتى تجسدت فى الهزيمة العسكرية المروعة للعراق .

رجح فى تقديرى ، حسب ما أتيح للمرء رؤيته ، غداة ايقاف اطلاق النار ، أن هذه الحركة السياسية انطلقت تعمل ، اقليميا ودوليا على ثلاثة مستويات :

* **المستوى الأول** : جرى فى حدود المدى العاجل . حيث تنافس الحلفاء فى عملية عاصفة الصحراء ، حول الحصول على أكبر نصيب ممكن من كعكة تعمير الكويت . وربما العراق أيضا . وليس خافيا أن هذا التنافس كان من شأنه أن يخلخل أواصر التحالف ،

بدرجات متباينة . الأمر الذى سوف ينعكس بالضرورة ، سلبا وايجابا على حزمة العلاقات الدولية والاقليمية المعقدة فى الشرق الأوسط .

* **المستوى الثانى** : ويتردد الفعل فيه بين المدى العاجل والمدى المتوسط . حيث تعكف القوى الدولية والاقليمية المختلفة على مناقشة ورسم وبلورة الخطط من أجل مستقبل العراق : استمرار وحدته المتعددة القوميات ، أوْ تقسيمه ؟ اسقاط النظام الحاكم أو الاكتفاء بتنحية الرئيس صدام حسين عن السلطة ؟ وكيف ؟ وما يستتبع ذلك من نظام بديل أو قيادة جديدة وردود الفعل الشعبية والسياسية داخل العراق وبعض دول الجوار ، وعلى الأخص بتعقيداتها المتميزة ، ابتداء من البترول حتى الصراع العربى الإسرائيلى بعمقه الفلسطينى . وذلك فى إطار جغرافيتها السياسية المشحونة ، بترسانات أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيماوية وجرثومية ، وصراعات القوى ذات الاتجاهات الدينية والفكرية والسياسية المتضاربة ، بصور وأشكال متعددة .

* **المستوى الثالث** : بدأ أيضا من المدى العاجل . لكنه يتخطى المدى المتوسط ، ليمتد بالضرورة إلى المدى البعيد الذى يصل ، عند أرجح الاحتمالات ، إلى ما يقرب من العشرين سنة القادمة . وهو يتصل بتحديد طبيعة وشكل ومضمون وآليات ما يمكن أن يسمى « بنظام اقليمى جديد » لمنطقة الشرق الأوسط ، بشقيها . العربى (بلدان جامعة الدول العربية) ، وغير العربى (ايران وتركيا وأثيوبيا واسرائيل / فلسطين ، على وجه الخصوص) . وهو نظام لا مفر وأن يكون جزءا عضويا ، مما بات يعرف باسم « النظام الدولى الجديد » ، إذا ما اتفقت القوى ذات الفاعلية فى عالمنا المعاصر حول بنائه ، على أسس أكثر أمنا وعدلا وتقدما وحرية للانسانية والانسان . ولسنا فى حاجة للتدليل على هذه الرابطة العضوية بين النظام الاقليمى لمنطقة الشرق الأوسط ، وبين النظام الدولى ، بعد ما أفرزته أزمة الخليج وحربها الثانية من معطيات على كل من المستوى العربى والاقليمى والدولى معا .

ولعل ذلك راجع إلى الطبيعة المتفردة لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لبقية المناطق الاقليمية المتوترة الأخرى فى العالم ، بعد الحرب العالمية الثانية ، واستقرار الأوضاع فى منطقة أوروبا القلقة ، التى فجرت كثيرا من الحروب الاقليمية ، وحربين عالميتين ، يفصل بينهما ربع قرن وحسب . وبات يحكمها اليوم نظام اقليمي أمني – اقتصادى – سياسى – تكنولوجى ، عرف باسم السوق الأوروبية المشتركة أو الجماعة الأوروبية .

تنبع الطبيعة المنفردة للشرق الأوسط ، والتى تكسبه وزنا له أهميته الخاصة فى أى نظام عالمى قائم أو محتمل ، من تفاعل عدة عوامل ، نركز – هنا – على ثلاثة منها :

● **العامل الأول** ، يتحدد فى كون أن هذه المنطقة ، وبالذات بلدان الخليج العربية بالإضافة إلى ايران ، قد أصبحت منذ الستينيات من هذا القرن ، أغنى قطعة أرض فى تاريخ البشرية . وذلك بحكم أنها تحتوى فى باطنها على ما لايقل عن ثلثى المخزون الاحتياطى المعروف عالميا (وإن كانت تقديرات حديثة تقفز بهذه النسبة إلى ٨٠ ٪) من سلعة البترول « السوبر – استراتيجية » ، إذا صح التعبير . والتى لا يحتمل أن يوجد لها بديل ممكن وأرخص سعرا ، أو حتى فى مستواه ، على مدى العشرين سنة القادمة . ومن هنا فهى المصدر الأساسى لطاقة الحياة وتقدمها فى شرايين البنية الانتاجية والاستهلاكية المعاصرة فى العالم . وبالتالى كانت – ولا تزال - هذه القطعة الغالية من الأرض ، موضع الاهتمام المكثف والأطماع المتصادمة ، علانية أو خفية ، من القوى الكبرى فى العالم . وهو أمر طبيعى ، ليس شاذا أو تآمريا ، كما تذهب إلى ذلك إتجاهات فكرية وسياسية غالبة فى العالم العربى . سواء أكانت يمينية أو يسارية ، وحدوية أو انفصالية .

● **العامل الثانى** ، يتجسد فى ثرائها الروحى والمعنوى المتعدد الحضارات والثقافات والقوميات ، والتى لا تنفك عن التداخل

والتناقض فى آن واحد . وذلك ابتداء من أنها منبع حضارات المصريين وما بين النهرين والفارسيين والفينقيين والأفريقين الخ .. إلى كونها موطن الأديان الثلاثة السماوية الكبرى اليهودية والمسيحية والإسلامية ، والقوميات المتعددة ، العربية والتركية والفارسية والكردية والبربرية والأفريقية الخ .. وأضيفت إليها ، ما أصبح يعرف فى الأدبيات الفكرية والسياسية الغربية ، « بالقومية الصهيونية » ، والتى تزاحم بالقوة والقهر العنصرى القومية العربية الفلسطينية فى فلسطين .

- **العامل الثالث** ، يتركز فى استراتيجية الموقع الجغرافى ، الذى يتمحور فى احتلاله لمفترق الطرق بين ثلاث قارات من الأربع الرئيسية فى عالم الأمس واليوم والغد . ونعنى بها آسيا وأفريقيا وأوروبا . وحيث يوجد بين بلدانها دولتان ، تنتمى كل منها جغرافيا وسياسيا وثقافيا إلى قارتين فى نفس الوقت ، مصر الأفريقية الآسيوية ، وتركيا الآسيوية الأوروبية . وتتشعب المنطقة فى امتداداتها لتتحكم بالكامل فى حوض البحر الأحمر والنصف الجنوبى من حوض البحر الأبيض المتوسط . وتضم الخليج العربى – الفارسى . وتصل جنوبا إلى المحيط الهندى ، وشمالا إلى المحيط الأطلنطى ، حيث تقع على الضفة الأخرى أمريكا القارة الرابعة الرئيسية . وهى فضلا عن ذلك تتآخم بحدودها الاتحاد السوفيتى .

من هنا كانت هذه المنطقة المتفردة بموقعها وثرائها الحضارى والمادى ، موضع الاهتمام والأطماع من النظام الدولى بصياغاته المختلفة منذ القرن الثامن عشر . سواء تلك الصياغة التى قامت على هيمنة الامبراطوريات الاستعمارية القديمة وصراعاتها بعضها مع بعض على مناطق النفوذ ، ونعنى بها العثمانية والبريطانية والفرنسية والايطالية الخ .. أو الصياغة التى تمثلت بعد الحرب العالمية الأولى فى عصبة الأمم ، والتى انهارت مع غزو ايطاليا الفاشية لأثيوبيا واحتلالها

دون قدرة على ردعها من خلال عصبة الأمم . أو الصياغة الراهنة التى تتحدد فى الأمم المتحدة التى بات يحكمها ، بصفة عامة ، علاقات الشد والجذب بين « الوزن النوعى الكلى » للدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والصين وبريطانيا وفرنسا ، بغض النظر عن الثقل الخاص المميز لكل منها وبين « الوزن الكمى » لبلدان العالم الثالث التى أصبحت تسيطر على القوة التصويتية فى الجمعية العامة . وقد نجحت الأمم المتحدة (١٩٩٠ - ١٩٩١) ، وخاصة جهازها التنفيذى لمجلس الأمن حيث الوزن النوعى الحاسم للدول الخمس الكبرى ، فى التصدى لأول مرة ، لعملية غزو واحتلال بلد من بلدان الشرق الأوسط العربية وهو العراق لبلد عربى آخر فى المنطقة وهو الكويت ، وسحق الغزو وقواه المحتلة سياسيا وعسكريا فى مدى سبعة أشهر . وكانت الأمم المتحدة قد فشلت من قبل ، فى تحقيق مثل هذه المواجهة الحاسمة مع الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية والمصرية والسورية والأردنية واللبنانية ، وكذلك احتلال تركيا لجزء من جزيرة قبرص . وذلك نتيجة عدم توافر فاعلية « الوزن النوعى الكلى » للدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن ، بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد أى قرار تنفيذى فى مواجهة العدوان . وإن كانت الأمم المتحدة قد أنجزت نجاحا جزئيا فى عام ١٩٨٨ ، عندما توحدت إرادة الدول الخمس الكبرى ، فى ايقاف اطلاق النار بين العراق وايران بعد حرب بينهما استهلكت ثمانى سنوات . وذلك فى إطار مناخ الوفاق العالمى الجديد الذى كان قد أخذ يتبلور منذ عام ١٩٨٥ بين واشنطن وموسكو . وفتح الطريق نحو ما أصبح يعرف ببناء نظام دولى جديد . يقوم على أساس تجريم استخدام القوة العسكرية فى حل أو تسوية المشكلات الاقليمية أو الدولية ، والاعتراف المتبادل بين جميع الدول ، بالمصالح المشروعة لكل منها وتوازنها .

وقد تواكب مع هذا الوضع التاريخى المضطرب دوليا ، صراعات اقليمية داخلية بين قوى وبلدان الشرق الأوسط ببعضها ،

وبعض ، على امتداد نفس المسافة الزمنية .

واتخذت هذه الصراعات نهجين :

● **الأول :** نهج الصراعات بين البلدان العربية التى تشكل غالبية دول المنطقة وغيرها من البلدان الشرق أوسطية غير العربية ، مثل الصراعات العربية ـ العثمانية التركية حول الاستقلال . ثم الصراعات العربية ـ التركية بعد انتفاء سيطرتها الاستعمارية حول التحكم فى مصير المنطقة ، سواء بالمنظور التركى الخالص أو من خلال مشاريعه مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى . وذلك فى خضم الحرب الباردة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بشأن بناء احلاف مع البلدان العربية لتطويق الاتحاد السوفيتي لحساب الغرب . وكذلك الصراعات العربية ـ الايرانية القديمة والجديدة ، حول قضايا الهيمنة والمجال الحيوى فى الخليج . والصراعات العربية ـ الأثيوبية التى دارت أيضا حول حق الشعب الأريترى العربى فى تقرير مصيره ، والمجال الحيوى الأثيوبى فيما يخص بدولتين عربيتين افريقيتين هما الصومال وجيبوتى . وأخيرا الصراع العربى الاسرائيلى بعمقه الفلسطينى ، والذى مع تراكم حروبه المتوالية منذ عام ١٩٤٨ والتوسع الاستيطانى فى الأرض العربية ، بات بشكل أخطر بركان مشتعل فى المنطقة ، يعصف بأمنها واستقرارها وتقدمها .

وقد حال استمرار هذا النهج من الصراعات ، دون قيام تعايش أمنى ـ سياسى ـ اقتصادى بين الدول العربية والدول غير العربية فى الشرق الأوسط ، يكون أساسا لنظام اقليمى شامل للمنطقة . وازكت ظروف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متضادين بدرجة حادة ، هذا الوضع . وضاعف من ذلك أن جميع الدول الشرق أوسطية غير العربية ، وهى إيران وتركيا واثيوبيا ، اقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية ـ وسياسية ، وأحيانا أمنية ، مع اسرائيل « العدو الخاص والمباشر » للعرب .

ومع ذلك جرت ـ منذ الستينات ـ محاولات متبادلة بين الدول العربية

وغير العربية فى المنطقة ، لبناء جسور تعاون فيما بينها . تمثلت فى مشاركتها معا فى عضوية مؤتمر الدول الاسلامية أو منظمة الوحدة الافريقية أو حركة عدم الانحياز . بيد أن العلاقات التى نشأت من خلال هذه التنظيمات ظلت محدودة ، وفى إطار ثنائى فى الغالب . ولم ترق إلى مستوى السعى الجماعى لبناء نظام اقليمى للمنطقة . بل أن ذلك لم يمنع من اندلاع حرب عراقية إيرانية ، بعد سقوط الشاه ، تحت ضغط الثورة الاسلامية الشعبية فى إيران بزعامة آية الله الخمينى ، ورغم قطع علاقاته مع اسرائيل .

● **النهج الثانى** : هو الصراعات العربية - العربية التى اتخذت أشكالا وصورا مختلفة . وتطورت ، وربما يكون أكثر دقة القول بأنها تراوحت ، بين صراعات القبائل وصراعات التيارات الفكرية وأحزابها السياسية « العقائدية »

يضاف إلى ذلك صراعات الدول التى نشأت بعد الاستقلال . وصراعات مجموعات مجالس تعاون ، هذا العدد أو ذلك من الدول ، التى تآلفت فيما بينها النظم والأسرات الحاكمة - منذ السبعينات - لحماية أو تحقيق مصالحها الخاصة والمباشرة ، ضد ماعتبرته مخاطر محتملة كامنة داخل العالم العربى نفسه .

ومع ذلك ترصد حركة الأحداث فى خضم هذه الصراعات العربية العربية ، ان الدول السبع العربية التى كانت قد نالت استقلالها السياسى ، اجتمعت بمبادرة بريطانية ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عند منتصف الأربعينيات ، لاقامة هيكل لبيت سياسى يجمعها ويميزها ، داخل اطار منطقة الشرق الأوسط . واستهدفت بريطانيا من هذه المبادرة محاولة ترميم نفوذها فى المنطقة الذى تضعضع بعد الحرب ، ازاء القوة الأمريكية الصاعدة من ناحية ، والنفوذ الفرنسى فى بلدان المغرب العربى من ناحية ثانية ، وضمان تنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن ودولة لليهود فى فلسطين من ناحية ثالثة . وقد تجسد هذا البيت السياسى فيما أصبح يعرف باسم « جامعة الدول العربية » ، التى ظلت تتسع عضويتها

حتى شملت جميع البلدان العربية فى المشرق والمغرب بعد حصولها على استقلالها السياسى .

وتمكنت جامعة الدول العربية ، وبعد فترة قصيرة من مولدها أن تستقل ـ نسبيا ـ عن هيمنة بريطانيا وأهدافها . وذلك تحت ضغط حركات التحرر الوطنى التى تفجرت فى الساحة العربية . وبفضل القيادة الوطنية القومية المعادية للاستعمار ، التى تولت الأمانة العامة للجامعة عند تأسيسها فى شخص المجاهد المصرى العربى « عبد الرحمن عزام باشا » والذى دفع بالجامعة وأعضائها ـ وقتذاك ـ الى خوض أول معاركها ضد الاستعمار البريطانى فى ليبيا .

حققت الجامعة العربية ، فى مسيرتها التى تكاد تمتد إلى نصف قرن ، بعض الإنجازات التى تمثلت فى مساندة حركات التحرر فى المغرب العربى ، وتوحيد عدد من التشريعات . ولكنها اخفقت تماما ، فى المواجهة العربية الموحدة مع اسرائيل والصهيونية . أو وضع اتفاقيات الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة والدفاع العربى المشترك موضع التنفيذ . ويرجع ذلك ـ فى الأساس ـ إلى طبيعة البنية العضوية للجامعة وقصور ميثاقها عن مواجهة التحديات . وبالتالى ظلت سجينة الصراعات العربية ـ العربية . الأمر الذى أتاح لكل نظام حكم عربى ، القدرة على تجاوزها فى حركته المشروعة أو غير المشروعة ، والحرية فى عدم الالتزام بقراراتها دون أى رادع .

وهكذا إذا كانت الجامعة العربية قد أصبحت تمثل مايسمى « بالنظام العربى » فى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بحكم انضمام كل البلدان العربية إلى عضويتها ، الا أنه فى الحقيقة ظل نظاما شكليا فاقدا للفاعلية ، سواء على المستوى العربى أو المستوى الاقليمى أو المستوى الدولى . وظل كل بلد عربى حريصا على أن تكون سيادته كاملة وأقوى من إرادة كل الجامعة وقراراتها . ورفض أن يتنازل عن أى جزء من سيادته لصالح شحن الجامعة بالحيوية والامكانيات الضرورية كى تتحول إلى نظام عربى اقليمى حقيقى ، له بعده القومى المتميز .

من هنا نلحظ أن كل مشروعات أو محاولات بناء نظام عربى اقليمى قومى ، جاءت خارج جامعة الدول العربية ، وبفعل نظم أو زعامات ، شعرت - موضوعيا أو ذاتيا أو كليهما معا - بالقوة والمسئولية على الانفراد ببناء مثل هذا النظام ، وفرضه بالقوة العسكرية أو بقوة الجماهير المشايعة لفكر وشخص هذا الزعيم أو ذاك ، فى لحظة تاريخية معينة .

كانت أول هذه المشروعات ، ماطرحته مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، بزعامة جمال عبد الناصر التى اكتسبت ثقلا قوميا هائلا اثر تأميمه لقناة السويس ، وتصديه للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ . وكانت نواة هذا المشروع لاقامة نظام عربى اقليمى قومى ، هى الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ ، والتى انهارت فى ١٩٦١ بفعل حركة الانفصاليين فى سوريا والعالم العربى ضدها من ناحية ، وفقدان بنية الوحدة للأساس الديمقراطى واعتمادها الكلى على الثقة المفرطة فى شخصية الزعيم التاريخى ، من ناحية أخرى .

وتوالت المشروعات لبناء نظام عربى ، خارج الجامعة العربية من أنظمة الحكم وقياداتها على نحو فردى أو ثنائى ، تحركها ايدلوجيات عرفت باسم القومية الثورية أو الوطنية التقدمية . وذلك فى محاولة لقهر ما كان يعرف بالايدلوجيات والنظم الرجعية والمتواطئة مع الاستعمار والصهيونية . الأمر الذى دشن مرحلة فادحة الثمن على جميع المستويات من الصراعات العربية - العربية الدامية . والتى استخدم فيها العنف الخام الأعمى فى الساحة العربية تحت شعارات قومية وثورية واسلامية متعددة ومتضاربة ، اتخذت اشكالا وصورا مختلفة . ابرزها الانقلابات العسكرية ، وحروب أجهزة المخابرات ، والتصفية الجسدية للمعارضين أو أصحاب الرأى الآخر من خلال حركات ارهابية منظمة ، ومصادرة حقوق المواطن العربى فى بلده تحت دعاوى حماية الثورة من الثورة المضادة أو أمن النظام من العملاء . وأخيرا وليس آخرا ، الحرب الأهلية ، كما حدث فى السودان ولبنان واليمن .

وتكشف من خلال حركة الأحداث الدامية على امتداد المسافة الزمنية منذ أواخر الخمسينات حتى التسعينات الراهنة من هذا القرن ، أن

الانسان العربى والمجتمع العربى ، باتا فريسة دائمة ، لحالة التربص البربرية الثلاثية المتبادلة - ولا أقول الصراع الحضارى العقلانى - بين « الثورة » بمعنى حقوق الجماهير فى الحرية والتقدم والعمل . وبين « الثروة » بمعنى التنمية والوطنية والقومية والأمن الشامل . وبين « قوة السلطة » بمعنى شرعيتها الديمقراطية ، وليس الكفاءة التكتيكية لأجهزة قمعها .

فى اسار هذه الدائرة نرصد مشروعات بناء نظام عربى من جانب كل من :

- ليبيا - القذافى ، فيما طرحه بعنف من كيانات وحدوية مع مصر - السادات ، وسوريا - الأسد ، والسودان - نميرى ، وتونس - بورقيبه ، والمغرب - الحسن الثانى .
- العراق - صدام حسين ، وسوريا - الأسد ، فيما عرف باسم الميثاق القومى ، اثر مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ الذى تصدى لاتفاقيات كامب ديفيد والتصالح المصرى مع اسرائيل ، والتى ابرمها السادات مع بيجن بدعم من الرئيس الأمريكى كارتر ، ورد عليها السادات ، بعد تعليق عضوية مصر بجامعة الدولة العربية ، بمحاولة انشاء جامعة عربية بديلة .
- جبهة الصمود والتصدى والتى تكونت خارج جامعة الدول العربية اثر اتفاقيات كامب ديفيد ، من سوريا - الأسد ، والجزائر - بومدين ، واليمن الجنوبى - محمد على ناصر ، وليبيا - القذافى ، ومنظمة التحرير - ياسر عرفات .
- سوريا - الأسد بالتعاون مع لبنان - فرنجية والتى فجرت الحرب الأهلية فى لبنان .

القائمة طويلة ومفجعة .

وكان آخر هذه المشروعات وربما أخطرها ، بما اكتسبه من أبعاد اقليمية ودولية غير مسبوقة . الاجتياح العراقى للكويت ، باسم الحل القومى للمأزق العربى الذى تردت فيه الأمة العربية بعد الحرب العربية

الاسرائيلية الخامسة عام ١٩٧٣ ، والصراع الذى نشب فى الساحة وداخل الجامعة العربية ، حول كيفية استغلال الانتصارات التكتيكية التى حققها العرب لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى . واستخدم فيها البترول العربى سلاحا فى المعركة . حيث تزاوجت ، لأول مرة ، فى حركة فاعلة قصيرة الأمد ، الثورة بالثروة بقرار السلطة .

جوهر الأزمة العربية ، إذن هو فى غياب نظام عربى اقليمى قومى الأبعاد ، يحقق الأمن الشامل بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الكتلة الجغرافية - السياسية فى منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية ، التى تتفجر فيها براكين الصراعات العاصفة بحياة الوطن والمواطن معا.. والعالم . ولأن جامعة الدول العربية ، بتكوينها الهش، غير قادرة على ملء هذا الفراغ ، فإن ذلك يغرى نظام الحكم وزعامته ، فى هذا البلد العربى أو ذاك ، عندما يستشعر قوته العسكرية - بالباطل أو بالحق - الاقدام على شغل هذا الفراغ بالعنف ولو كان غير مشروع . وذلك على أساس مبدأ أن « الغاية القومية تبرر الواسطة القهرية » وتضاعف هذا الإغراء - فى التسعينات - حيث تتراكم المتغيرات الدولية الهائلة من أجل بناء نظام دولى جديد ، لامفر وان يتدخل فى معالجة الأمور بطريقته فى المناطق الاقليمية التى تفتقر إلى نظام يسيرها . أو يضطر إلى التعامل مع الأنظمة الاقليمية القائمة من خلال ما يبرز على رأسها من « قيادة قوية »

فى تقديرنا أن هذا هو المنظور الموضوعى ، الذى يمكننا من الوصول إلى رؤية واقعية وتحليل عميق لحقيقة أزمة الخليج وحربها ، اللذين تفجرا عن غزو النظام العراقى للكويت ، ويمنحنا القدرة للاجابة الدقيقة قدر الامكان ، على السؤال المركزى :

ماالعمل بعد الأزمة والحرب ؟

ومن هنا يكون التعرف على خلفيات وأهداف حركة العراق ضد الكويت ومشروعها لبناء نظام عربى بقيادته ، لملء الفراغ فى الساحة القومية ، هو نقطة البداية المنطقية للجواب على السؤال المركزى .

٢

منطقة العواصف

يتبين من قراءة الفعل ورد الفعل لأزمة الخليج وحربها على كل من المستويين الأقليمى والدولى ، مايمكن أن نسميه بتشكيل ملامح « معادلة سياسة » ، « باتت ضاغطة وحاكمة موضوعيا - وبغض النظر عن الارادات الذاتية الخاصة بكل طرف من أطرافها - لاتجاهات حركة الأحداث بمنطقة الشرق الأوسط . سواء فى الواقع المعقد الراهن أو فى المستقبل المنظور ، الذى يمتد على أرجح الاحتمالات إلى الأعوام العشرين المقبله . وهى الأعوام التى تحدد المسافة الزمنية التى تجمع التقديرات العالمية على أنها عصر تفرد البترول بسيادة مميزة على غيره من مصادر الطاقة البديلة ، القائمة والمحتملة . وبداية عهد الصراع الضارى على المياه فى هذه المنطقة ، منطقة العواصف .

ولعلنا نستطيع أن نلحظ أربعة خطوط رئيسية لهذه المعادلة السياسية . بالصياغة التالية .

* لا أمن للبترول باحتياطاته التى تبلغ - فى الحد الأدنى - ٧٣,٣٪ من المخزون المعروف عالميا ، بدون حماية مصادره وانتظام تدفقه بأسعار معقولة ، فى مواطنه ببلدان الخليج العربية الضعيفة البنية المحدودة السكان ، رغم ثرائها المالى ، ضد العدوان من الخارج أو القلاقل الداخلية .

* لايمكن توفير الأمن والاستقرار لبلدان الخليج البترولية ، دون قيام نظام أمنى مستقر يشمل بمظلته وعلاقاته المتوازنة ، جميع بلدان منطقة

الشرق الأوسط ، العربية وغير العربية . وفى توافق مع نظام دولى جديد فى طور التكوين .

* ليس بالمستطاع تحقيق هذا النظام الأمنى ، دون الوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربى / الإسرائيلى المفجر للحروب الدورية ، والإرهاب والإرهاب المضاد ، وسباق التسلح التقليدى وغير التقليدى منذ عام ١٩٤٨ .

* يستحيل الوصول إلى مثل هذه التسوية إلا من خلال الإقرار الإسرائيلى والإقليمى والدولى ، بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، فى اطار دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية ، بصورة أو بأخرى .

واذا كان يمكن القول بأن هذه المعادلة السياسية تستند إلى خلفية تاريخية ذات معطيات متصادمة ، لم تكف يوما عن الصراع الإقليمى - الدولى ، بشكل أو بآخر ، فان اللافت للانتباه أن أزمة الخليج وحربها التى نشبت بين العراق المحتمل للكويت وبين قوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة دول عربية ، قد أفرز عوامل واقعية جديدة ، بلورت من خيوط المعادلة وتداخلها العضوى . واكسبتها قوة غير مسبوقة فى الحركة وديناميةالفعل .

غير أنه لما كانت المعادلة السياسية - بالضرورة - لايتصور أن تسير فى حركتها على خط مستقيم . وتصطدم - بالتالى - بعقبات وكوابح مختلفة ، منها ما هو قديم ويمت إلى ماقبل أزمة الخليج ، ومنها ماهو مستحدث بعد أن خمدت نيران الحرب ، فانها مرشحة لأن تدخل فى جدل حى ومتميز مع وقائع الصراع الفلسطينى / الإسرائيلى ، يتراوح بين أعمال العنف .وبين الحلول السياسية . وذلك فى أجواء عالم عربى منقسم تتصاعد داخله اشكاليات أمن البترول والمياه ، والتنافس بين الأطراف الاقليمية والدولية بعضها مع بعض ، ومعظمها مع الولايات المتحدة ، فى الوقت نفسه ، حول تقسيم غنائم وأسلاب الحرب من ناحية . وطبيعة ومستقبل النظام الدولى الجديد ، الجارى بناؤه من ناحية أخرى .

ولايتسع المقام - هنا - لرصد أهم معطيات الخلفية التاريخية لهذه المعادلة السياسية الحاكمة - في تقديرنا - لأحداث مابعد حرب الخليج الثانية (يناير - فبراير ١٩٩١) بالتفصيل . ولهذا نكتفى بمجرد اشارات لها .

* تزامن اكتشاف البترول بالخليج ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مع اشتعال الحرب الباردة وانقسام العالم إلى القطبين الأمريكى (الغرب) والسوفيتى (الشرق) . واندلاع حركات التحرر الوطنى بمنطقة الشرق الأوسط . وتكوين جامعة الدول العربية ، وصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، فى أول تعامل لها مع الصراع العربى / الإسرائيلى ، بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية . وإنشاء دولة إسرائيل أثر أول حرب عربية / إسرائيلية عام ١٩٤٨ . وتخمر طلائع الثورة الفلسطينية المعاصرة فيما عرف باسم « منظمة فتح » العمود الفقرى بعد ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية ، من حول آبار البترول فى عدد من دول الخليج العربية ، فى أواخر الخمسينات .

* تحول منطقة الشرق الأوسط إلى بؤرة ملتهبة بالصراعات وعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة والثورات والحروب الأهلية ، من تركيا حتى العراق وايران وأثيوبيا . ومن الجزائر حتى مصر وسوريا والسودان . وتفجر الحروب الدورية بين اسرائيل والدول العربية . واقدام دول الخليج على استخدام البترول سلاحا فى آخر حرب عربية - اسرائيلية ، فى اكتوبر عام ١٩٧٣ . فى كل هذه الثورات والانقلابات والحروب ، كانت إسرائيل وأوروبا الغربية وأمريكا فى جانب ، وكان العرب - بدرجات متفاوتة - والاتحاد السوفيتى والعالم الثالث فى الجانب المضاد .

* الفشل الإقليمى والدولى فى تحقيق تسوية سياسية للصراع العربى / الإسرائيلى بعد حزب اكتوبر ١٩٧٣ ، والتى كادت تؤدى إلى مواجهة نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، حيث انهارت أول محاولة لعقد مؤتمر دولى ، فيما عرف باسم مؤتمر « جنيف » وذلك

نتيجة المناورات الأمريكية التى قادها هنرى كيسنجر وزير خارجية أمريكا تحت اسم مشروع « السلام خطوة خطوة » الذى تجاوب معه الرئيس السادات . وكذلك نتيجة الخلافات التى ثارت بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حول كيفية استثمار نتائج حرب أكتوبر . والتى انتهت بابرام اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تحت رعاية الولايات المتحدة . وأدت إلى الانقسام العربى ، وتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية . وانتقال مقرها من القاهرة إلى تونس ، طبقا لقرارات مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٩ ، وتردى المنطقة العربية فى هوة عميقة من الصراعات ، التى فجرت الحرب الأهلية فى لبنان وموجات عاتية من الإرهاب والإرهاب المضاد، راحت تأخذ أبعادا اقليمية ودولية . وكان فى مقدمة ضحاياها الرئيس السادات .

* استمرار حالة التردى فى منطقة الشرق الأوسط حتى بعد عودة مصر إلى عضوية الجامعة العربية . واخفاق جميع المحاولات العربية (وخاصة من جانب سوريا) والإسرائيلية والإقليمية والدولية فى تصفية منظمة التحرير الفلسطينية التى كانت قد حصلت دوليا على شرعيتها الدولية بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٠ ، وشرعيتها العربية بموجب قرار القمة العربية بالرباط عام ١٩٧٤ ، أو احداث تصدع خطير فى بنيتها أو تكوين منظمات بديلة . وخاضت المنظمة الحرب التى شنتها اسرائيل على قواعدها وقيادتها فى لبنان على امتداد ٨٨ يوما متصلة دون أن تتمكن اسرائيل من تهديم بنيتها التحتية ، التى ظلت سليمة فى مجموعها إلى حد غير قليل ، حتى بعد خروجها من لبنان . وواكب ذلك اندلاع الحرب العراقية / الايرانية ذات الاعوام الثمانية فى منطقة الخليج ، وتفجر الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية بقيادة موحدة داخليا فى اطار القيادة المركزية لمنظمة التحرير فى ديسمبر ١٩٨٧ . وكان ذلك متلازما مع بداية الانفراج الدولى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، عقب صعود جورباتشوف للسلطة

واطلاقه حركة البريستورويكا . وذلك على طريق بناء نظام دولى جديد ، يأخذ فى اعتباره ـ لضمان مسيرته السلمية وشموله العالمى ـ تسوية المنازعات الاقليمية الملتهبة . وقد حقق ذلك نجاحات نسبية بالنسبة للمنازعات بشأن افغانستان وانجولا ونيكاراجوا . وظل عاجزا عن تحريك التسوية للصراع العربى الإسرائيلى بعمقه الفلسطينى ، بسبب عناد التحالف الأمريكى الإسرائيلى . وكانت دول الخليج العربية الست قد أقامت مجلس تعاون أمنى فيما بينها ، تبعه إقامة مجلس تعاون عربى بين مصر والعراق والأردن واليمن ، ومجلس تعاون مغاربى ضم دول المغرب العربى الخمس . وخلال ذلك أقدم المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٩٨٨ على اعلان استقلال الدولة الفلسطينية وقبوله قيامها على جزء من فلسطين بجانب إسرائيل ، من خلال مفاوضات سلمية فى إطار مؤتمر دولى . وكانت اسرائيل قد أدخلت لأول مرة الأسلحة النووية إلى المنطقة من خلال انتاجها لما لايقل عن مائة رأس نووى ، الأمر الذى تم الرد عليه عربيا بانتاج أسلحة كيماوية وجرثومية . وتفاقم سباق التسلح لأسلحة الدمار الشامل فى المنطقة . وهكذا بات الصراع العربى الإسرائيلى ، بعمقه الفلسطينى ، هو النزاع الاقليمى الوحيد الذى يتصف من ناحية ، ببعد بترولى نتيجة قربه وتداخله مع ثلثى المخزون العالمى فى منطقة واحدة . وببعد نووى ـ كيماوى ـ جرثومى ، من ناحية أخرى . ومن هنا بات مرتبطا أوثق ارتباط فى الواقع الراهن والمستقبل المنظور ، بمشروع النظام الدولى الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط .

فى اطار هذه الخلفية التاريخية المعقدة فى منطقة الشرق الأوسط ، اقدم النظام العراقى على غزو الكويت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ واحتلاله . ثم اخضاعه للسيادة العراقية تحت اسم المحافظة التاسعة عشرة . وفجر بذلك ما أصبح يطلق عليه « أزمة الخليج » .

برر النظام العراقى هذا السلوك بأنه استعادة لحق مشروع جرى اغتصابه وسلخه عن العراق ، وذلك وفقا لخطط الهيمنة الاستعمارية على المنطقة وثرواتها وتفتيت الوطن العربى ، وحين شعر العراق بقوة

الموقف المعادى له ، الذى راح يتبلور عربيا واقليميا ودوليا ، من خلال أغلبية أعضاء الجامعة العربية والأمم المتحدة ، والتوافق الذى تم بين الدول الكبرى الخمس صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، اطلق فى الثانى عشر من أغسطس ١٩٩٠ ما أسماه بالمبادرة السياسية التى تستهدف الوصول إلى « حل وسط للأزمة » ، يقوم على « الربط » بين احتلال الكويت وبين احتلال اسرائيل لكل من الأراضى الفاسطينية والسورية واللبنانية . وبالتالى فان مفتاح تسوية أزمة الخليج - عنده - تركز فى تسوية القضية الفلسطينية . وقد واجه التحالف هذا « الربط » على أساس أنه مجرد تكتيك عراقى لتغطية « الجريمة » . واكتساب شعبية فى الشارع العربى والاسلامى نظرا للثقل الخاص الذى تتمتع به القضية الفلسطينية جماهيريا .

وسارع الموقف العربى - الاقليمى - الدولى إلى ادانة العمل العراقى ، باعتبار أن احتلال الكويت خروج عن الشرعية العربية والدولية ، وتحدى للنظام الدولى الجديد الجنينى الذى يقوم - ضمن مايقوم عليه من أسس - على مبدأ تجريم استخدام القوة العسكرية فى العلاقات الاقليمية والدولية ، وما ينشأ خلالها من منازعات . وبالتالى فليس هناك مكان للمساومة أمام احتلال الكويت ، أو حل وسط ، أو ربط للفعل العراقى بقضايا المنازعات الأخرى فى المنطقة . وعلى هذا الأساس أمك· اصدار إثنا عشر قرارا من مجلس الأمن حول عدم شرعية احتلال الكويت وضمها للعراق وضرورة الجلاء الفورى عنها وفرض عقوبات اقتصادية . وتحديد موعد نهائى لامتثال العراق لقرارات « الشرعية الدولية » ، هو الخامس عشر من يناير ١٩٩١ ، يحق لمجموعة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة اللجوء إلى جميع الوسائل بما فيها القوة ، لإجبار العراق على الانسحاب غير المشروط من الكويت . وقد تحددت هذه المجموعة من الدول ، فيما عرف باسم التحالف الدولى ، الذى تميزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ، سياسيا وعسكريا ، بدور قيادى متميز .

ولعل هذا كله صحيح ، لكنه لايمثل الا الجانب المرئى من أزمة

الخليج . أما الجانب الخفى ، وربما يكون من الأدق القول شبه الخفى ، فإن الأزمة فى جوهرها تتحدد فى شقين :

الأول : هو البترول فى المنطقة ، من الذى يملك السيطرة عليه ؟ وبالتالى يحدد معايير ومعدلات إنتاجه وتسويقه وسعره ؟ هل من المصلحة - وهنا تتضارب المصالح عربيا واقليميا ودوليا - أن يملك بلد واحد ، يحكمه هذا النظام السياسي - الاجتماعي أو ذاك ، الهيمنة على مقدرات ومستقبل البترول فى المنطقة . سواء أن يكون المهيمن ، مركز قوة متميزا وضاغطا ، بالقياس إلى القوى الأخرى فى المنطقة . أو أن يكون مسيطرا على نسبة معينة من الثروة البترولية بالمنطقة ، توفر له دورا مؤثرا إلى درجة حاسمة فى سوق البترول العالمية ، أو كليهما معا ؟ .

والواقع أنه لم يكن هناك خلاف ، حول هذه النقطة ، فى هذه الرؤية بين العراق وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى قيادتها للتحالف ضده . بمعنى أن الهدف الحقيقى للعراق من غزو الكويت كان هو بالدقة الوجه الآخر أو الهدف المضاد الحقيقى للولايات المتحدة . وهو أن يصبح العراق الذى امتلك طاقة عسكرية ذات وزن كمى ونوعى ، بالقياس إلى غيره من دول المنطقة ، أقوى دولة خليجية بالمعنى الجغرافى - السياسى الكامل من خلال احتلاله وضمه للكويت . وبالتالى يحل محل المملكة العربية السعودية فى هذا المجال ، ويستوعب دورها المؤثر ، وسط بقية دول الخليج البترولية الصغيرة حجما وسكانا . هذا فضلا عما يغدو عليه من قوة بترولية خاصة نتيجة ضم ثروة الكويت إلى ثروته اللتين تصلان معا ، فى الانتاج ، إلى مايقرب من ٢١٪ من السوق العالمية .

الثانى : هو مستقبل علاقات القوى فى المنطقة مع افاق النظام الدولى الجديد ؟ من الواضح أن الفعل العراقى بغزو الكويت ، استهدف ضمن ما استهدف ، تحويل العراق إلى قوة اقليمية كبرى فى العالم العربى ، وبالتالى فى منطقة الشرق الأوسط . وبهذا يستبق اتجاهات النظام الدولى

الجديد فى تقنين أو إعادة ترتيب موازين القوى بحيث يؤديان إلى صياغة نظام اقليمى جديد فى المنطقة ، يفرض على العراق حجما ودورا محدودين ، وهو ماعمد العراق إلى تحديه باحتلال الكويت .

وبنى العراق خطته - في تقديرنا - على أساس أن العالم العربى ، منذ رحيل جمال عبد الناصر ١٩٧٠ بعد ثلاثة أعوام من الهزيمة المصرية العربية أمام اسرائيل فى ١٩٦٧ ، صار يعانى فراغا رهيبا ، على مستوى القيادة القومية العربية ، التى كان يمثلها التزاوج بين الثقل الكمى والنوعي لمصر والزعامة الكريزمية لعبد الناصر . وأنه اذا كانت مصر قد ظلت تحتفظ بثقلها العربى الكمي الا أنها فقدت ثقلها النوعى ، بعد ابرامها لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المنفصلة مع اسرائيل ، وتفاقم أزمتها الاقتصادية . وبالتالى فان العراق الغنى والقوى عسكريا ، بزعامة صدام حسين ، بات مؤهلا للحلول محل مصر - عبدالناصر . خاصة بعد انتصاره التكتيكى على ايران ، وتحسين علاقاته السياسية والاقتصادية - بدرجات متفاوته - مع الاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية ، وخاصة فرنسا والمانيا ، ودوائر سياسية واقتصادية هامة فى الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمتها الرئيس بوش ، الذى قاوم - قبل تفجر أزمة الخليج - اتجاهات الكونجرس لفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق . وكان العراق - أيضا - في سبيل تهيئته الأجواء لحركته ، قد عقد اتفاقية تعاون أمني ودفاع مشترك خاصة ، مع السعودية ، وانشأ مع كل من مصر والأردن واليمن مجلس التعاون العربى . ولكى يؤكد زعامته في الشارع العربى والإسلامى ويستقطب قواه ، احتضن ماديا وسياسيا الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية التى ظلت تعانى من افتقاد الحد الأدنى من الدعم من جانب غالبية النظم العربية وخاصة الخليجية ، ربما باستثناء السعودية . واطلق الرئيس صدام حسين تهديده الشهير بقصف اسرائيل بالأسلحة الكيماوية اذا قامت بعدوان على أى بلد عربى . وصاغ لحركته الجديدة خطابا سياسيا ، يوفق فيه بين مفردات القومية العربية ومفردات التيارات الأسلامية السياسية وراح يمهد لغزو الكويت باتهامها هى وبعض بلدان الخليج - عدا السعودية - بأنها تتواطأ

مع « الاحتكارات العالمية والصهيونية » لتخفيض سعر البترول وافقار العراق ، والحيلولة دون استخدام ثروة العرب لصالح كل العرب ، وخاصة الفقراء منهم وأولئك الذين يواجهون الاحتلال الإسرائيلى . واستطاع - بالفعل - ان يهيىء أرضية شعبية مساندة له فى العالم العربى والإسلامى .

قامت حسابات النظام العراقى فى غزو الكويت على ثلاثة أسس رئيسية ثابتة ، حتى بعد انفجار الأزمة وإلى ماقبل اندلاع الحرب فى السادس عشر من يناير ١٩٩١ .

الأساس الأول : استبعاد الحرب بنسبة ٩٠٪ على الأقل . وان الولايات المتحدة لن تغامر بشن حرب ضد العراق من أجل الكويت الصغيرة ، طالما أنه يقدم ضمانات موثوقة بأمن السعودية وسيادتها . وأن الحشود العسكرية الأمريكية والأوروبية ودول التحالف التى وفدت إلى المنطقة ، ليست إلا مجرد وسيلة للضغط عليه من أجل الوصول إلى حل وسط . وهو يقبل بذلك عند لحظة معينة يختارها هو ، فى حدود سيطرته على جزيرتى وربة وبوبيان والشريط الشمالى من الكويت الذى يضم حقل الرميلة ، وجلاء الاحتلال الإسرائيلى عن الضفة الغربية وغزة واقامة الدولة الفلسطينية . والتعامل معه كقوة اقليمية اساسية ، سواء بالنسبة للعالم العربى أو منطقة الشرق الأوسط ، فى أى ترتيبات لعلاقات القوى بالمنطقة داخل اطار النظام الدولى الجديد . وذلك فى مقابل حماية المصالح الأمريكية والأوروبية ، وخاصة البترولية ، واسقاط تهديداته لإسرائيل ، والقبول بالسلام معها ضمن تسوية شاملة للصراع العربى الأسرائيلى .

الأساس الثانى : عدم إمكان التطابق السياسى - وبالتالى العسكرى - بين الموقف السوفيتى وبين الموقف الأمريكى من الأزمة ، وأنه إذا حدث تطابق فى بداية الأزمة باعتبار كونه رد فعل سريع فى مواجهة ظرف طارىء ، يبدو فيه استخدام القوة العسكرية ضد الكويت عملا غير مشروع ويهدد عملية بناء النظام الدولى الجديد ، على أساس أنه

غزو لدولة مستقلة ، فان تطور أحداث الأزمة ومضاعفاتها ، سوف يخلق التناقض بين الموقفين . وبالتالى يعرض التحالف الدولى للتخلخل . ويحدث شرخا فى وحدة الدول الكبرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى ، إلى درجة قد يضطر معها الاتحاد السوفيتى أو الصين إلى استخدام حق الفيتو . الأمر الذى ينسف فكرة الشرعية الدولية وآلياتها من أساسها . وانطلق النظام العراقى بحساباته فى هذا الشأن من قناعته بأن الاتحاد السوفيتى ، فى النهاية ، سوف يتبين أنه ليس من مصلحته أن يبدو فى خندق واحد مع الولايات المتحدة ضد بلدان من العالم الثالث ، تربطه به معاهدة صداقة وتعاون وتعاقدات عسكرية ومدنية ببضعة مليارات من الدولارات . وأنه من الأفضل لموسكو فى ظروفها السياسية ـ الاقتصادية الصعبة ، أن ينتصر العراق كليا ، أو جزئيا على الأقل ، ويصبح سياسيا وعسكريا وبتروليا ، قوة اقليمية كبرى فى المنطقة . وبالتالى يساعد نسبيا فى توازن قوة السوفييت المتآكلة مع قوة الامريكان المتصاعدة فى عملية بناء النظام الدولى الجديد . ومحصلة ذلك ، انبثاق قوة ضغط مؤثرة على صانع القرار الأمريكى فى البيت الأبيض ، الذى بات مرتبطا استراتيجيا فى علاقات وفاق مع الاتحاد السوفيتى ، وتدفعه إلى القبول بحل وسط مع العراق ، حيث أن واشنطن فى خاتمة المطاف ، لاتستطيع أن تضحى بعلاقاتها الجديدة مع موسكو ، من أجل الكويت .

واللافت للانتباه ـ فى هذا الصدد ـ أن الرئيس الأمريكى جورج بوش قرر فى حديثه بتاريخ ١٩٩١/٣/١٠ إلى الصحف العربية الأربع(×) التى اختارها لمخاطبة الرأى العام العربى بعد وقف اطلاق النار فى حرب الخليج ، أنه يقدر ثبات موقف الاتحاد السوفيتى مع الشرعية الدولية فى الأزمة ، حيث أنه كان فى إمكانه حشد العالم الثالث ، وقيادته ضد التحالف . الأمر الذى كان من شأنه أن يعرقل حركته .

(×) الصحف الأربع هى الأخبار المصرية والشرق الأوسط السعودية وصوت الكويت والبيان المغربية .

الأساس الثالث : الإقدام فى حالة شن قوات التحالف الحرب ضد العراق ، وهو ماكان يمثل ١٠٪ وحسب فى حسابات النظام العراقى السياسية ، إلى قصف اسرائيل بصواريخ سكود السوفيتية المطورة ، وذلك بهدف اقحامها طرفا فى الحرب مع التحالف . وهذا من شأنه أن يسبب احراجا قوميا بالغا للدولتين العربيتين مصر وسوريا ، العضوين فى التحالف . ويضطرهما إلى تجميد نشاطهما العسكرى فى داخل التحالف . ويربك إلى أقصى حد حركة الامريكان والأوروبيين الذين يجدون أنفسهم - فجأة - وقد ابتعدوا عن مظلة الشرعية الدولية التى تغطى تحرير الكويت ، وتورطوا فى حرب اسرائيلية ضد بلد عربى ، هو العراق . الأمر الذى ينتهى بتوحيد كل العرب فى جبهة واحدة مع العراق ضد اسرائيل وحلفائها من الأمريكيين والأوروبيين . وذلك كما حدث عام ١٩٥٦ ، عندما توحد العرب فى جبهة واحدة ضد اسرائيل وحلفائها من البريطانيين والفرنسيين ، عقب تأميم جمال عبدالناصر لقناة السويس .

وكان تقدير العراق - فى هذه النقطة - مبنيا على الثوابت التقليدية فى الاستراتيجية الاسرائيلية والتى تحتم عليها المبادرة الفردية بالرد المضاعف على أى هجوم عربى تتعرض له . وعدم قدرة الولايات المتحدة على لجمها ومنعها من ممارسة تحرك عسكرى مضاد .

اذا كانت حركة الاحداث قد اثبتت فشل حسابات التخطيط العراقى بأسسه الثلاثة ، فان هذا النوع الخاص من الفشل - اذا صح التعبير - قد زرع - مع قوة التدمير التى خلفتها الأسلحة الأمريكية الحديثة فى العراق والكويت معا - نوعا آخر من الأمر الواقع الجديد فى العالم العربى والمنطقة والنظام الدولى الآخذ فى التشكل . وهو واقع مشحون بتحديات غير مسبوقة . وعلى الأرجح لم تكن متوقعة على النحو الذى تمت به من جانب أى طرف من أطراف التحالف . وأن هزيمة العراق المهولة ، ليست الثمن الوحيد فى عملية عاصفة الصحراء . وانما هناك استحقاقات أخرى قبل كل طرف من أطراف التحالف عليه أن يدفعها عاجلا

أو آجلا ، وخاصة الولايات المتحدة ، التي تحملت مسئولية القيادة السياسية والعسكرية للتحالف . ومن الواضح أن البيت الأبيض الأمريكي يدرك بدرجة ملحوظة ، أزمته مع هذه الاستحقاقات وحتيمتها ، وبالذات بالنسبة لحلفائه من العرب والأوروبيين .

وقد لاتكون حدود الرؤية الراهنة لما بعد عاصفة الصحراء من الوضوح ، بحيث يمكن رصد جميع تحديات واستحقاقات الأمر الواقع الجديد بالنسبة لكل طرف من أطراف التحالف . غير أنه يمكن - مع ذلك - تلمس بعضها بقدر كبير من الواقعية المحسوبة ، وهو مايفسر لنا - من جانب - الحركة الأمريكية المكثفة ذات المعدل السريع ، بعد هدوء عاصفة الصحراء ، في اتجاهات تسوية الصراع العربي - الفلسطيني - الاسرائيلي ، ودرجة التعامل مع العراق المهزوم وصياغات الأمن في المنطقة الخ .. كما يفسر لنا - من جانب آخر - موضوعية ما نزعمه من محاولة بلورة معادلة سياسية جديدة تصبح حاكمة لحركة الأحداث في الشرق الأوسط . وذلك رغم الارادات والرغبات الذاتية للولايات المتحدة أو إسرائيل أو دول المنطقة العربية وغير العربية على السواء .

٣

الفصل الثانى من الأزمة

من الحقائق الأساسية التى تخلفت عن عاصفة الصحراء ، بعد هدوء رياحها الساخنة الدموية ، « هزيمة » المغامرة أو المشروع العراقى بغزو الكويت ، « وانتصار » التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

غير أن الهزيمة والانتصار مازلا - كلاهما - محصورين فى الاطار العسكرى . ولم يتم ترجمة أى منهما سياسيا ، بعد . الدليل على ذلك أن النظام العراقى بقيادة صدام حسين مازال قائما وقادرا على البقاء ، ورغم حركات التمرد الداخلية ضده فى الجنوب (الشيعى الطابع) وفى الشمال (الكردى الطابع) . بل ان جماعات كردية ذات ثقل فى التمرد ، بزعامة الطالبانى حينا والبرزانى حينا آخر ، اتجهت إلى عقد ، اتفاق تصالح مع النظام العراقى على أساس مشروع الحكم الذاتى . والدليل - أيضا - بروز الخلافات ، بدرجات متعددة ، بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها العرب والأوروبيين فى التحالف الدولى حول استحقاقات كل منها بعد عاصفة الصحراء . والموقف من استمرار النظام العراقى . وتسوية الصراعات ، وخاصة الصراع العربى - الفلسطينى - الإسرائيلى ، فى المنطقة ، والسياسية البترولية الدولية . وترتيبات الأمن والسلام الاقليميين . بل وحقيقة تكاليف الحرب التى جمعتها الولايات المتحدة من شركائها ، والتى كانت المانيا أعلى الأصوات فى اثارتها .

من هنا ، اعتقد أنه يحق لنا القول بأن الفصل الأول العسكرى من عاصفة الصحراء قد اسدل عنه الستار . وان الفصل الثانى « السياسى » من العاصفة قد بدأ . وان ما نسمعه من ضجيج ونراه من تحركات فى الكواليس ، هو اعداد المسرح لأحداث عاصفة الصحراء السياسية .

صحيح أن الكواليس معتمة ، والضجيج تختلط فيه الأصوات على نحو يصعب تمييزها بدقة ، غير أن حركات الهرولة المرئية ، سواء على صعيد المنطقة أو الصعيد العالمى ، بهدف الإعداد للفصل الثانى وأدوار أبطاله ، تساعد على تلمس بعض الاتجاهات أو الخطط بشيء غير قليل من الوضوح . ونعنى بحركات الهرولة ، تلك الزيارات التى قام بها جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا بطريقته المكوكية إلى دول المنطقة العربية وغير العربية ، ومن بينها اسرائيل . وكذلك إلى العواصم الأوروبية والاتحاد السوفيتى . ولقاءات واشنطن العلنية وغير العلنية مع كايفو رئيس وزراء اليابان وتورجوت أوزال رئيس جمهورية تركيا وغيرهما . ورحلات هاشمى رافسجانى رئيس جمهورية إيران إلى كل من سوريا وتركيا . واخيرا وليس آخرا ، تحركات قطاعات من القوات الأمريكية والبريطانية وغيرهما داخل الأراضى العراقية ، بعد وقف اطلاق النار ، باسم اقامة مناطق حماية للاكراد فى الشمال ، بالتعاون مع الأمم المتحدة .

وفى تقديرنا ، ضمن حدود الرؤية المتاحة ، نستطيع أن نبلور نقاطا خمسا ، فى هذا المجال . يظل بعضها أقرب إلى المادة الخام التى لم يكتمل صنعها بعد ، وبعضها الآخر تمزقه تناقضات قديمة أو حديثة ، مازالت مستعصية .

النقطة الأولى :

لا أظن أن أحدا فى عالمنا ، حتى من كان مناصرا بدرجة أو بأخرى للنظام العراقى خلال الأزمة ، يجادل - اليوم - فى أن هذا النظام بعدوانه على الكويت يتحمل المسئولية أمام شعبه والشعب العربى كله ، عما منى

به من هزيمة مروعة . وما جلبه من دمار واضرار فادحة على الكويت والعراق وبلدان المنطقة . وذلك نتيجة لمغامرته وخطابه السياسى ، وسوء حساباته للموقف برمته ، وعلاقات القوى الحاكمة له .

غير أنه - فى الوقت نفسه - هناك حقيقة صلبة أخرى ، تنهض وسط الركام . وتعترف بها أصوات متزايدة داخل الولايات المتحدة ، وهى أن الشعب في العراق وفى كل العالم العربى والمنطقة ، لن يغفر تاريخيا لواشنطن أنها قادت تحالفا دوليا مزودا بأفضل قواتها وباحدث الأسلحة لتدمير بلد وشعب عربيين ، لأول مرة . وذلك فى معركة غير متكافئة على الاطلاق وبحجم نيرانى مهول لم يكن يستلزمه فى الحقيقة ، انجاز الهدف المشروع بتحرير الكويت من الاحتلال العراقى . وانما جرى ما جرى وبالشكل والنوعية اللتين حددهما البيت الأبيض ، من أجل املاء سياسة بترولية معينة تخدم المصالح الأمريكية فى الأساس ، وتقوية دور العم سام ، الراهن والمقبل ، فى العملية الجارية لصياغة نظام دولي جديد . وتأديب عام وشامل لكل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط بالذات . ومن هنا تجاوزت واشنطن ، عمليا ، تفويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت إلى تدمير شبه كامل للعراق ، أعاده على حد تعبير بعثة تقصى الحقائق التى اوفدتها الأمم المتحدة إلى العراق بعد الحرب ، إلى عصر ما قبل الصناعة . هذا فضلا عن التجربة البشعة لترسانة الأسلحة الحديثة جدا ، التى لم يسبق استخدامها ، على بشر وأرض عربيين .

هذه حقيقة موضوعية من حقائق الأمر الواقع الجديد فى منطقة الشرق الأوسط والعالم كله ، بعد سكون عاصفة الصحراء . ولن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ، بالذات ، بحكم دورها القيادى للتحالف ، ان تنجو من آثار ومضاعفات هذه الحقيقة . وفى تقديرى من خلال قراءة تصريحات الرئيس بوش ووزرائه ومستشاريه وعدد من أعضاء الكونجرس والمحللين السياسيين ، ان واشنطن على وعى بذلك . وفى محاولة لمحاصرة الآثار المحتملة لهذه الحقيقة فى أضيق نطاق ممكن ، فانها تحاول أن تبدو بأنها تبادر - منفردة - إلى دفع ثمن

مسبق وعاجل ، ويكون له قيمة ايجابية ـ أو هكذا تأمل ـ فى بناء السلام والاستقرار والتعاون والعدالة فى المنطقة . وذلك من خلال أحداث توازن بين تحالفها العربى الحديث مع دول الخليج ومصر وسوريا ، وبين تحالفها الاستراتيجى التقليدى مع اسرائيل من ناحية . ومع تركيا من ناحية أخرى ، وربما أيضا ايران ، فى مستقبل قريب ، بدرجة ما من درجات التعاون . الأمر الذى تأمل من ورائه ربط مصالحها فى بترول الخليج ، بمصالح المنطقة فى تسوية منازعاتها على أساس منظورها لمبادىء الشرعية . أو على الأقل منظور الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن التى تحتل هى بينهم مرتبة الأخ الأكبر ، بدءا من الصراع العربى الإسرائيلى بعمقه الفلسطينى ، إلى الصراع التركى ـ اليونانى فى جزيرة قبرص ، إلى إعادة بناء الاستقلال والسلام المنهارين فى لبنان ، وانتهاء بترميم علاقاتها مع العراق .

النقطة الثانية :

تواجه الولايات المتحدة ، مع شركائها داخل التحالف ، وخاصة شركاءها العرب وعددا من الأوروبيين ، والصين ، اشكالية خاصة ذات آلية ضاغطة على نحو لم يسبق له مثيل .

نستطيع أن نصوغ هذه الاشكالية على النحو التالى : إذا كان ارغام العراق بالقوة العسكرية ذات الثقل الأمريكى الكاسح ، للانسحاب غير المشروط من الكويت ، قد تم باسم تطبيق الشرعية الدولية التى تجسدت فى ثلاثة عشر قرارا من مجلس الأمن ، وفى حدود فترة زمنية لا تزيد على سبعة اشهر فقط ، فان الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ـ وعلى نحو كاسح أيضا ـ تجاهلت تنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة فى مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على امتداد مسافة زمنية تمتد منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩١ ، فى شأن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة ، وحمايته من القتل والتشريد والطرد تحت وطأة الاحتلال

الاسرائيلى . واستخدمت ـ بسخاء ـ حق الفيتو ضد كل محاولة داخل الأمم المتحدة لتوفير آلية فاعلة لتنفيذ هذه الشرعية الدولية ، وفرض امتثال اسرائيل لها . بل أكثر من ذلك عقدت تحالفا استراتيجيا معها ، سهل عدوانها علي لبنان وقواعد وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بها ، واحتلال منطقة هامة من الجنوب اللبنانى ، وضم الجولان السورية ، وفصل القدس العربية عن الضفة الغربية المحتلة واعتبارها مع القدس الغربية ـ مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

ورفضت واشنطن كل طروحات الربط المباشر وغير المباشر المختلفة ، بين أزمة الخليج وتسوية القضية الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية ، الصادرة عن العراق وبعض الدول العربية والأوروبية والاتحاد السوفيتى (وقتذاك) والصين . وذلك بحجة أن هذا الربط يعنى ـ فى ظروف أزمة الخليج ـ مكافأة للعراق على عدوانه ضد الكويت . ولقيت فى ذلك رضا من حلفائها العرب ، مشروطا بالتزامها بالتحرك ـ مع العالم ـ لتطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل ، بعد تحرير الكويت .

وحدث أن تواكب مع اشتعال أزمة الخليج . اشعال اسرائيل لمذبحة مروعة ضد مواطنين فلسطينيين بالقدس فى ١٩٩٠/١٠/٨ . الأمر الذى حدا بمجلس الأمن إلى اصدار قرارا خاص بادانتها . وتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بايفاد بعثة لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطينى من ارهاب الدولة الاسرائيلية . غير أن إسرائيل كعادتها ـ ضربت بقرار مجلس الأمن عرض الحائط ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة . ولم تحرك الولايات المتحدة التى كانت منهمكة فى عملية تطبيق الشرعية الدولية ضد العراق ، اصبعا فى مواجهة اسرائيل . وراوغت وهددت باستخدام حق الفيتو ضد كل محاولة لاستصدار قرار تنفيذى بفرض الشرعية الدولية على اسرائيل . كررت وعودها بالاهتمام الجدى بالقضية الفلسطينية فور الانتهاء من انجاز انسحاب العراق غير المشروط عن الكويت .

وقد اثارت - ولا تزال - هذه المواقف الأمريكية المتباينة ، بقوة ، فى اعماق العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط والعالم كله وخاصة داخل التحالف الدولى ضد العراق ، قضية ازدواجية معايير الشرعية الدولية فى السياسة الأمريكية . وأصبحت هذه القضية تحاصر واشنطن من شركائها الرئيسيين فى بناء النظام الدولى الجديد . فضلا عن حلفائها وأصدقائها من النظم العربية فى المنطقة ، بصفة خاصة . وتفجر تحديات متزايدة للسياسة الأمريكية فى الواقع الراهن والمستقبل المنظور ، تهدد انتصارها العسكرى بعد العاصفة وترجماته السياسية على أرض الواقع .

النقطة الثالثة :

إذا كانت عملية حشد قوات أمريكية وأوربية فى منطقة الخليج بهدف بناء تحالف دولى بقيادة واشنطن لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء ، تدين بنجاحها أساسا إلى انضواء دول عربية مثل مصر وسوريا بجانب دول الخليج فى عضوية التحالف ، فقد ثبت أن هذا كله كان معرضا للانهيار إذا انضوت إسرائيل « الحليفة الاستراتيجية » للولايات المتحدة تحت راية التحالف . أو حتى شاركت منفردة فى العمليات العسكرية من باب الرد على قصف العراق لها بصواريخ « سكود » .

وهكذا انفجرت فى وجه الولايات المتحدة ، فى ظروف أزمة الخليج ، مفاجأة غير متوقعة ، وهى أن إسرائيل التى تحالفت معها لتكون قوة رادعة فى المنطقة لحماية مصالحها ، وتأديب أى بلد عربى يجرؤ على تحدى استراتيجيتها ، تحولت إلى قوة غير فاعلة وباتت عبئا ثقيلا عليها . وظهر أن البديل الناجح الممكن وغير المكلف اقتصاديا وماليا بل والمريح أيضا ، للتحالف الأمريكى الإسرائيلى ، هو تحالف أمريكى / عربى . ذلك أن حركة الأحداث كشفت عن أن إسرائيل لم تكن قادرة - وحسب - على منع العراق من غزو الكويت أو التصدى لإجلاء الاحتلال العراقى بعد الغزو . بل أن وجود إسرائيل نفسه مرتبطا

مع مصالح أمريكا فى المنطقة وخاصة البترولية منها ، يجعلهما معا فى دائرة الخطر الحقيقى ، مادام بقى هذا النوع من التحالف الأمريكى / الاسرائيلى الاستراتيجى على ما هو عليه . ولم يعد من الممكن لواشنطن الاحتجاج بانها لا تملك أن تمارس ضغوطا على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، بالنسبة للقضية الفلسطينية والجلاء عن الأراضى العربية المحتلة . ذلك أن الولايات المتحدة مارست فى أزمة الخليج الضغط على إسرائيل كى لا ترد على قصف العراق لها بالصواريخ وامتثلت لذلك تماما . وكان الضغط مرئيا وواضحا للعيان .

من هنا برزت ، بصوت عال ، التساؤلات الجدية فى عدد من الدوائر السياسية النافذة فى الولايات المتحدة ، ما كان يتردد قبيل أزمة الخليج بأصوات خافتة مثل صوت السناتور روبرت دول زعيم الاقلية الجمهورية فى الكونجرس ، حول ماذا كان دور إسرائيل التقليدى فى المنطقة منذ عام ١٩٤٨ قد أخذ يتآكل ، على الرغم من الارتفاع المستمر فى تكلفته السياسية والمالية على كاهل دافع الضرائب الأمريكى . وذلك بعد المتغيرات العالمية وماصاحبها من وفاق تعاونى بين واشنطن وموسكو من ناحية ، ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد أزمة الخليج ، من ناحية أخرى . وأنه إذا كان هذا كله لا يلغى ما يسمى بالالتزام الأمريكى الاخلاقى تجاه وجود وأمن إسرائيل ، فان هذا الالتزام يكون محدودا فقط بإسرائيل فى حجم ما قبل يونيو ١٩٦٧ . وليس بإسرائيل التوسعية الكبرى ، التى تصادر حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وتعكر بحيرة المنطقة على الجميع باستمرار .

غير أن هذه الأصوات المتصاعدة ، تتصدى لها أصوات أخرى أمريكية / صهيونية . لا تزال لها الغلبة النسبية ، تتمحور من حول أن كلا من أزمة الخليج الثانية التى فجرها العراق بغزوه للكويت ، وأزمة الخليج الأولى التى كان قد اشعلها العراق أيضا بحربه ضد التوسع السياسى والايديولوجى والجغرافى الايرانى ، تثبتان أن عدم الاستقرار والأمن فى العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط ككل ، ليس مرجعه

« وجود اسرائيل القوية الديمقراطية وخلافاتها الجانبية مع الفلسطينيين » ولكنه يعود فى المقام الأول ، إلى الصراعات العربية ـ العربية وأن الحكم الذاتى الذى اقترحته اسرائيل ، يصبح ممكنا ومقبولا إذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها المتصاعد حاليا فى المنطقة لتسوية الصراعات العربية ـ العربية من خلال نظام أمن اقليمى ، تقوم فيه واشنطن بدور قيادى . وذلك كما فعلت ـ ونجحت ـ فى قيادتها للتحالف من أجل تحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية للعراق ، من ناحية ، ونسج خيوط السلام والاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل والدول العربية ، من ناحية أخرى . وأن اسرائيل ـ فى ظروف أزمة وحرب الخليج ـ أكدت أنها حليف ملتزم وموثوق به تجاه الولايات المتحدة . وذلك حين استجابت إلى مطالب أمريكا بضبط النفس وعدم الرد على الهجوم الصاروخى العراقى بهجوم مضاد . وذلك على حساب أمنها الذاتى وحياة مواطنيها . وبالتالى فان اسرائيل لا تزال تمثل احتياطيا استراتيجيا مأمونا للولايات المتحدة فى المنطقة ، لها دور جديد يمكن الاتفاق على طبيعته وابعاده المتغيرة ، وبتكلفة سياسية ـ مالية ، أقل .

ولعل هذا ما يفسر مفردات الخطاب السياسى الجديد للولايات المتحدة الأمريكية التى شدد عليها جيمس بيكر خلال زيارته عقب وقف اطلاق النار ، لاسرائيل وبعض دول المنطقة العربية وغير العربية فى شهر مارس ـ ابريل ١٩٩١ ، والتى حدد فيها ضرورة العمل ، من أجل تسوية الصراع على جبهتين متوازيتين فى وقت واحد ، جبهة السلام بين اسرائيل والدول العربية ، وجبهة السلام بين اسرائيل والفلسطينيين . وراح فى الوقت نفسه يؤكد أن كثيرا من البلاد العربية ، تشارك الولايات المتحدة رأيها ، فيما أسماه « بفقدان منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المتمثلة فى ياسر عرفات ، للكثير من مصداقيتهما ، بعد أن راهنا على الحصان الخاسر فى أزمة الخليج » .

بيد أن جيمس بيكر ، فى الوقت نفسه حرص على الاجتماع خلال زيارته للقدس المحتلة بوفد يمثل الشعب الفلسطينى ، رأسه فيصل الحسينى ، رغم علمه السابق والذى اعلنه أعضاء الوفد خلال

الاجتماع ، بانهم مفوضون من قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد لكل الشعب الفلسطينى ، بالالتقاء به ومناقشته حول آليات تطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل ، كما طبقت على العراق . وبدا بيكر فى ذلك ممثلا للأصوات الجديدة والتقليدية الأمريكية معا ، بشأن اسرائيل .

ويمكن فى ضوء حركة جيمس بيكر فى المنطقة بعد الحرب والتى قادت إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام ، استنتاج ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية حيث أنها تمثل دلالة واقعية للمعادلة السياسية الجديدة التى تتحكم موضوعيا فى مسار أحداث المنطقة بعد عاصفة الصحراء ، بغض النظر عن ارادات أطرافها ورغباتها الذاتية .

الأمر الأول : أن سؤال اسرائيل ، فيما يختص بحجمها ودورها ومدى أهميتها الاستراتيجية وتكلفتها ، غدا مطروحا وسط معطيات جديدة فى المنطقة والعالم ، على الفكر الاستراتيجى الأمريكى والسياسة الأمريكية . ولم يحدث بعد ، التوصل إلى « الاجابة ـ القرار » على السؤال .

الأمر الثانى : ان السؤال الفلسطينى ـ بدوره ـ فيما يختص بنزع الاحتلال الاسرائيلى عن أرضه وشعبه وحقه فى تقرير مصيره ، وارتباط هذا كله بمصير المنطقة الأمنى والسياسى ، وعلاقات أمريكا المستقبلية بها ، أصبح أيضا مطروحا على الفكر الاستراتيجى الأمريكى والسياسة الأمريكية فى اطار المعطيات الجديدة . وخاصة ما يتعلق منها بسابقة تطبيق الشرعية الدولية على أزمة الخليج فى المنطقة نفسها . وهو يضغط بقوة والحاح من أجل بلورة « الاجابة ـ القرار » فى هذا الموضوع الشائك أمريكيا .

الأمر الثالث : أن الولايات المتحدة تقف رسميا ضد منظمة التحرير وقيادتها . ولكنها فى الوقت نفسه لا تستطيع أن تتجاهل وزنها وثقلها فى حسم الصراع العربى الاسرائيلى بجميع ابعاده ، على الرغم من موقفها المعادى للدور الأمريكى العسكرى فى أزمة الخليج . وهى عندما تثير مسألة مصداقية المنظمة أو قيادتها ، تحرص على الاستناد فى ذلك

إلى مواقف بعض الدول العربية ، التى راحت تسقط من بياناتها السياسية ـ بعد أزمة الخليج ـ المنظمة ، عندما تتعرض للقضية الفلسطينية .

(بيان قمة دول مجلس تعاون الخليج فى الدوحة ، وبيان اجتماع وزراء خارجية دول التعاون الخليجية ومصر وسوريا ، على سبيل المثال ، فى أعقاب انتهاء الحرب .)

وهو ـ على ما يبدو ـ أمر لم تكن مصر مرحبة به . ولعل هذا ما دفع القيادة المصرية أن تعلن فى الرابع عشر من شهر مارس ۱۹۹۱ على لسان الرئيس مبارك « أن مصر تؤكد التزامها بالشرعية العربية حول أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى . وأن قيادة المنظمة هى شأن داخلى ، ليس من حق أحد من خارجها التدخل فيه » .

ويبدو من استقراء هذه الأمور الثلاثة ، أن الولايات المتحدة الأمريكية باثارتها لقضية مصداقية المنظمة وقيادتها ، تستهدف ـ أولا ـ كسب وقت كاف حتى تتوصل إلى « الاجابة ـ القرار » على السؤالين الاسرائيلى والفلسطينى . وثانيا ، محاولة الضغط على المنظمة لتقديم تنازلات جديدة لاسرائيل والولايات المتحدة ، تحت سيف احتمال استبعادها أو تهميش دورها فى التسوية . وثالثا ، تهيئة الظروف لاثارة صراع بين عدد من الدول العربية وبين المنظمة ، فى مناخ الثأر القبلى الذى أخذت نيرانه تشتعل بعد سكون عاصفة الصحراء . الأمر الذى يضعف فى النهاية من وزن المنظمة والعرب ككل ، ازاء وزن اسرائيل فى عملية التسوية السياسية .

وبالتالى يحسن شروطها لمصلحة اسرائيل ، على قدر الامكان . الأمر الذى يخفف من الأعباء المتراكمة على الولايات المتحدة ، فى إطار المؤتمر الدولى ومفاوضاته الثنائية والمتعددة الأطراف .

النقطة الرابعة :

إذا كانت منطقة الخليج العربى / الفارسى ، شهدت فى عقد واحد ، هو عقد الثمانينات ، أزمتين ضاريتين تفجرت عنهما حربان ، احداهما بالمعنى الاقليمى التقليدى عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران ، والثانية بالمعنى الاقليمى الدولى الجديد عام ١٩٩٠ بين العراق والتحالف الدولى ـ العربى ، فإن فلسطين كانت دوما مسرحا لأزمة ضارية مستحكمة منذ عام ١٩٤٧ بلا انقطاع ، وتفجرت عنها خمس حروب اقليمية بالمعنى القديم ، وانتفاضة جماهيرية تستخدم العنف المدنى منذ عام ١٩٨٧ فى ظل بدايات النظام الدولى الجديد . وإذا كان الصراع حول البترول والتحكم فى إنتاجه وتسويقه وتسعيره ، هو محور أزمتى مسرح الخليج ، وكان الصراع حول قاعدة النفوذ والهيمنة والحقوق الوطنية بطريق مباشر أو غير مباشر ، هو محور أزمة المسرح الفلسطينى ، فان اللاعبين الكبار والصغار ، الدوليين والاقليميين ، على المسرحين ، لم يتغيروا .

من هنا ارتبطت قضايا أمن المنطقة ، ببترولها ، بصراعها الإسرائيلى / الفلسطينى العربى الذى اتخذ بعداً إسلاميا أيضا مع الثورة الخمينية فى إيران .

وهكذا فإن القضية الفلسطينية كانت موضوعا رئيسيا مشتركا فى أزمتى الخليج . وفى كل منهما وقف الشعب الفلسطينى ـ وليست منظمته وقيادته وحسب ـ مع العراق . وكان منطلقه فى ذلك ، قوميا ومعاديا للعدوان .

فى حرب إيران / العراق ساند الشعب الفلسطينى العراق . باعتباره قطرا عربيا يواجه عدوانا توسعيا من إيران . وذلك على الرغم من العلاقات الوثيقة التى كانت قائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الاسلامية الخمينية ، منذ أن كانت ثورة قيد الاعداد ، وحتى تولت السلطة بعد اسقاط الشاه .

وفى حرب العراق مع قوات التحالف الدولى ، وقف الشعب

الفلسطينى أيضا مع العراق ، فى خصوصية عدوان التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، الحليفة الاستراتيجية لإسرائيل . وهذا الموقف لا يعنى أن الشعب الفلسطينى بمنظته وقيادته دعم أو ساند احتلال العراق للكويت ، والا كان هذا الشعب عدوا لقضيته الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلى . وهذا مستحيل بالنسبة لشعب له تراثه النضالى وخبراته ووعيه العميقان على مدى ما يقرب من قرن من الزمان .

ولم تفعل منظمة التحرير وقيادتها غير ترجمة هذا الموقف الشعبى سياسيا . ومن قبيل خلط الأوراق رؤية هذا الموقف وكأنه مع الاحتلال العراقى للكويت أو معارضة تحريرها . وذلك استنادا لكون المنظمة قدمت اجتهادات ، صائبة أو خاطئة ، لتسوية الأزمة قبل اندلاع الحرب ، سياسيا . أو أنها رحبت بطرح العراق لمبادرة الربط بين تسوية الأزمة وتسوية القضية الفلسطينية . أو أنها لم تعارض قصف إسرائيل ، فى قلبها الجغرافى بالصواريخ العراقية ، فى الوقت الذى تمارس فيه إسرائيل يوميا قتل الفلسطينيين وطردهم من وطنهم ونسف منازلهم ومصادرة جميع حقوقهم . فضلا عن أن هذا القصف ـ أيا كانت حقيقة قيمة ما أحدثه من خسائر ـ يهدم نظرية الأمن الإسرائيلى القائمة على احتلال الأرض ، من أساسها .

هذا الوضع الخاص للشعب الفلسطينى ومنظمته وقيادته ، هو الذى يفسر لنا ـ موضوعيا ـ حقيقة الموقف الفلسطينى الذى ميز فى تقديرنا بين ثلاث قضايا فى الأزمة : قضية احتلال العراق للكويت ، التى لم يدافع عنها أو يؤيدها . وقضية قصف عدوه الإسرائيلى المحتل لأرضه بالصواريخ العراقية ، التى دافع عنها وايدها . وقضية تحطيم العراق ومقدراته ، كبلد عربى ، بقوة الآلة العسكرية للتحالف بزعامة الولايات المتحدة ، التى ادانها باعتبار انها تتعدى حدود الشرعية الدولية لتحرير الكويت .

هذا التمييز بين القضايا الثلاث ، عمق من التحام الشعب الفلسطينى بمنظمته وقيادته إلى درجة غير مسبوقة فى تاريخ المنظمة . واكسبها

تجاوبا ملحوظا فى الشارع العربى والاسلامى حتى ممن كانت له انتقادات على توجهاتها . وتفهمته نظم عربية لا يمكن احتسابها موالية للعراق فى اجتياحه للكويت ، وكذلك دول أوروبية رئيسية أبرزها فرنسا ، فضلا عن الأتحاد السوفيتى والصين ودول وشعوب العالم الثالث . وفى أمريكا نفسها تجد المنظمة (وقتذاك) أيضا قدرا من التفهم الحذر عبر عنه « الرئيس جورج بوش » بقوله أن المرء لا يستطيع أن ينفى خلو منظمة التحرير من العناصر الطيبة المسئولة . ولكن المسألة أن عرفات راهن على الحصان الخاسر . وكذلك تصريح « جيمس بيكر » الذى رد على اعتراض من جانب أعضاء الوفد الفلسطينى الذين اجتمع بهم فى القدس فى مارس ١٩٩١ ، بقوله لقد فهمتمونى خطأ . لم أعن أننا أنهينا حوارنا مع منظمة التحرير الفلسطينية . وانما قصدت القول بأن هذا الحوار مازال معلقا فقط . وكذلك « جورج سونونو » عندما كان يشغل منصب كبير موظفى البيت الأبيض ، الذى قال فى حديث له مع شبكة التليفزيون C.N.N ان لدينا مشاكل استجدت مع منظمة التحرير وياسر عرفات بسبب أزمة الخليج ، ولا أستطيع أن أقرر أكثر من ذلك . ودعونا ننتظر ما سيجىء به بيكر بعد جولته فى المنطقة .

فى ضوء هذه الوقائع ، يمكن الحكم موضوعيا ، على مدى مصداقية المنظمة وقيادتها . وليس على أساس المواقف الذاتية لبعض أجهزة الاعلام العربية ورجالها المعروف عنهم تاريخيا عداؤهم للمنظمة بل وأحيانا للشعب الفلسطينى نفسه . أو عدم ارتياحهم الذاتى لشخصية ياسر عرفات ونهجه السياسى وأسلوبه فى التعامل الذاتى ، أو على أساس اعاصير الانتقام الفوضوية التى يغذيها مخزون من الكراهية السياسية والشخصية أو الاختلاف الفكرى مع توجهات المنظمة وقيادتها . وذلك منذ اعتماد المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨ برنامج التسوية السلمية مع إسرائيل وفقا لمبادىء الشرعية الدولية . أو الاتهامات السابقة من قيادة المنظمة لعدد من النظم العربية بعدم الوفاء بمستحقاتها التى التزمت بها من خلال الجامعة العربية لدعم الانتفاضة . أو محاولتها

شق وحدة الصف الفلسطيني ، وإقامة منظمة بديلة تتماشى مع سياستها العربية والدولية .

وإذا كان تعمد طرح هذه المصداقية - بطريق مباشر أو غير مباشر - مفهوما من جانب إسرائيل وأمريكا ، فإن طرحه من جانب بعض القوى والدول العربية في هذه الظروف الشديدة الاضطراب التي تفصل بين أحداث الفصل الأول والفصل الثاني من عاصفة الصحراء ، ليس له من نتيجة الا تعقيد الوضع العربي أكثر مما هو معقد فعلا . ذلك أن الاستمرار فى هذا اللعبة الخطرة من شأنه أن يتيح الفرصة أمام أمريكا وإسرائيل للافلات من إداء الاستحقاقات التي غدت ، بعد عاصفة الصحراء ، ناضجة وواجبة الاداء . وتبدد مشروعية وسلامة موقف دول التحالف العربية إزاء العراق . وأرجح الاحتمالات - عندئذ - أن تتحول القضية الفلسطينية - على حد « التعبير - النبوءة » للرئيس الجزائرى الراحل بومدين ، من أسمنت بناء بيت عربي قوى ، إلى لغم يفجره إلى شظايا غير ذات وزن .

النقطة الخامسة :

إذا كانت أزمة الخليج مثلت التحدى الأول لعملية بناء النظام الدولى الجديد . وكان لا مفر - بالتالى - من مواجهة بناء هذا النظام الوليد لهذا التحدى وترجمته إلى هدف محدد ، هو أنهاء احتلال العراق للكويت وتحريرها ، الا أن المشكلة التى أخذت بخناق الجميع هى فى حجم القوة التى أستخدمها هذا التحدى فى تحقيق هدفه . والطريقة والابعاد التى مارس بها هذه القوة . وتوازن ، أو عدم توازن ، أدوار كل دولة فى المشاركة العسكرية والمالية والسياسية لهذا التحدى . وأخيراً وليس آخرا ما أسفر عنه « تحرير الكويت » من خلافات حول أسس وكيفية تسوية صراعات المنطقة ، وإقامة نظام أمنى اقليمى بضمانات دولية ، يحول دون تكرار الأزمة ، مستقبلا ، بصور مختلفة . وكذلك دور ومستقبل البترول ، عربيا واقليميا ودوليا . وقضية تقسيم كعكة « تعمير الكويت » فى الحال ، « وتعمير العراق » ، فى المستقبل القريب .

من ثنايا هذا كله تبرز علامة الاستفهام الكبرى حول دور الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام الاقليمى المستقبلى للشرق الأوسط والنظام الدولى الجديد . وذلك بعد ما ظهرت ـ من ناحية ـ كأكبر قوة منفردة ذات وزن حاسم فى تنفيذ عملية عاصفة الصحراء ، وعدم قدرة اقتصادها وحده ـ من ناحية أخرى ـ على تغطية نفقات الحرب .
واضطرارها إلى ممارسة الاستجداء أو الابتزاز لحلفائها الأغنياء من أجل تمويل الحرب ، التى بدأ فيها جنودها لأول مرة كما لو كانوا مرتزقة مأجورين من غيرهم لمهمة محددة . وهو مالا سابقة له فى تاريخ الولايات المتحدة . الأمر الذى بات يطرح داخل المجتمع الأمريكى والمجتمع الغربى بصفة عامة ، ما يسمى بظاهره « تأجير قوة عظمى لاشعال حرب » . أو ظاهرة فقدان القوة العظمى لقدراتها الاقتصادية الذاتية لتغطية نفقات حرب ، ولو كانت ضد بلد صغير من العالم الثالث ، كالعراق .

علامة الاستفهام ـ هنا ـ ليست فى مواجهة أمريكا من جانب دول المنطقة وأوروبا واليابان والاتحاد السوفيتى (قبل انهياره) والصين وحسب . بل هى فى مواجهة الذات الأمريكية أيضا . بمعنى هل تجربة التحدى فى أزمة الخليج تعنى عجز الاقتصاد الأمريكى عن أن يمول ـ بمفرده ـ حربا ذات ضرورة استراتيجية له فى المستقبل ؟

ومع ذلك كيف يمكن أن يستقيم هذا ، مع واقع ان الولايات المتحدة خلال الفصل الأول من الأزمة ـ وما تزال ـ هى الممثل الرئيسى على المسرح العالمى ، وغيرها من الدول العظمى الكبرى أقرب إلى الكومبارس ؟

وهل ان الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط ، بات لها فى خضم هذه الظروف المعقدة ، ثلاثة أدوار متلازمة فى صياغة النظام الاقليمى فى الشرق الأوسط : دور البطل المنقذ ، ودور الشرطى الذى يحمل هراوة القمع ، ودور البلطجى الذى يتقاضى الأتوات من الأغنياء بدعوى الحماية ؟

وهل أن الولايات المتحدة قادرة ذاتيا على تحمل أعباء استتباب الأمن والسلام على الكوكب الأرضى ، بما يقرب من الانفراد فى الوقت الذى يعانى اقتصادها من أزمة ركود طاحنة . ويعرضها لرود أفعال دولية قاسية ، قد تدفعها إلى الخيار بين العودة إلى العزلة بمنهج مونرو ، وبين الارتداء إلى حالة جديدة من الحرب الباردة . وفى هذه المرة لن تكون فى مواجهة الاتحاد السوفيتى الذى يعانى حالة تفكك . بل أرجح الاحتمالات أن تكون المواجهة مع كتلة ضخمة تتألف من الصين واليابان والجماعة الأوروبية ، ربما باستثناء بريطانيا وحدها ، فضلا عن العالم الثالث بدوائره المختلفة .

من هنا يمكن القول بأن عاصفة الصحراء تطرح على المستوى الداخلى فى الولايات المتحدة ، وعلى المستوى العالمى معا ، ما نسيمه « بالمشكلة الأمريكية » فى عالم الغد القريب .

غنى عن البيان أن هذه النقاط الخمس التى تفرزها أزمة الخليج وحربها فى أرض الواقع والمعطيات التاريخية بالمنطقة والعالم ، بتشكابكها وتداخلها العضوى بين بعضها البعض بمعدل سريع من التفاعلات ، هى التى تصوغ فى تقديرنا - ما نسميه بالمعادلة السياسية الجديدة التى تحكم مسار الأحداث بعد عاصفة الصحراء . أو بمعنى أكثر دقة بعد انتهاء الفصل الأول من أزمة الخليج ، التى ما برحت مستمرة فى العمق .

٤

مؤتمر عربى للنقد الذاتى

اذا كان صحيحا - وأظنه كذلك - أن أزمة الخليج لم تتم فصولا ، وأن عاصفة الصحراء التى انتهت بتحرير الكويت وهزيمة العراق العسكرية ، ليست إلا الفصل الأول من التراجيديا المعاصرة ، فإن معنى ذلك أن العاصفة الراهنة ذات الطابع الدولى ، لاستيعاب الشرق الأوسط ، بعربه وبتروله وأمنه .. وحتى صراعاته ، لا تعدو أن تكون مقدمات الفصل الثانى من التراجيديا . ويبدو أن المشهد المثير من هذا الفصل ، على مسرح الأحداث ، يدور حول الصراع العربى الإسرائيلى والعقدة الفلسطينية ، التى باتت مرتبطة ارتباطا عضويا بما أصبح يسمى بأمن المنطقة واستقرارها . وذلك فى عالم يضطرب بمتغيرات جسام سواء على المستوى الفكرى أو السياسى أو العسكرى أو التكنولوجى ، لا يكف لحظة ، عن طرح تساؤلات جديدة تماما . وأخرى قديمة . ولكن فى صياغات جديدة . يلهث الجميع ، من منابع متعددة ، فى البحث عن إجابات لها . بيد أن كل إجابة يتوالد عنها عشرات من علامات الاستفهام . ومع ذلك فليس لدينا من خيار إلا مواجهة التساؤلات ، ومداومة البحث عن إجابات .

والسؤال ، الذى يبرز أمامنا بقسوة ، هو : أى دور يمكن أن نلعبه فى هذه التراجيديا ، التى نشكل نحن ساحتها وموضوعها وصراعاتها ، وإن كان أبطالها الأكثر فاعلية - مع ذلك - ليسوا منا ، حتى هذه اللحظة التى نخط فيها هذه السطور .

التراجيديا المعاصرة ، ليست الأولى في تاريخ العرب الحديث . فقد سبقها - على سبيل المثال - تراجيديا حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى سجل فيها العرب أول انتصار تكتيكى ملحوظ على إسرائيل . غير أن هذا لم يمنعهم من أن يختلفوا فيما بينهم ، حول وسائل وكيفية استثمار هذا الانتصار واقعيا . وانتهت الخلافات بانفراد مصر بعقد اتفاقيات كامب ديفيد ، التى صاحبها تمزق عربى ، يثقله عجز رهيب ، إضاع من « عمرنا القومى » عقدا كاملا من الزمن ، فى التيه . هناك أيضا تراجيديا الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ ، والتى دخلت التاريخ العربى ، فعلا وقولا ، تحت اسم « النكبة » يبررها الشعار الشهير « العرض قبل الأرض » . والذى بمقتضاه أفرغنا فلسطين - بإرادتنا - من غالبية أهلها الفلسطينيين .

وقد نصل فى اجترارنا للماضى ، إلى هزيمة محمد على عام ١٨٤٠ أمام الغرب ، الذى كانت تقوده - وقتذاك - بريطانيا العظمى . وفشل مشروعه القومى فى توحيد معظم أقطار المشرق العربى ، فى دولة واحدة قوية ومتقدمة ، بمعيار ذلك العصر . ومستقلة عن الامبراطورية العثمانية ، وغيرها من الامبراطوريات المتصارعة فى عالم ذلك الزمان .

فى إطار هذا السفر من التراجيايات ، ليس فى مقدورنا أن نغفل ، تراجيديا الحرب الأهلية فى لبنان ، وتراجيديا الحرب العراقية الإيرانية .

ولست من أنصار المقارنات الميكانيكية بين أحداث التاريخ وتجاربه . أو الإقناع المزيف للذات ، بأن ما يحدث لنا من مصائب ونكبات ، يعود إلى أنه كتب علينا أن نكون ضحية دائمة لمؤامرات دولية ضدنا . أو محاولة قولبة وقائع كل حدث فى نموذج واحد ، يجعل كلا منها تكرارا للأخرى ، وإن تغيرت الصور والأشكال . والندب الفكرى والسياسى ، الذى أصبحنا نملك منه قاموسا فذا فى ثرائه بمفردات

متميزة ، نطرب لها حتى درجة الغيبوبة ، على حظنا المسكوب فى كل مرة .

إن هذا المنحى - فى تقديرى - ليس فقط نوع من الكسل العقلى - السياسى ، الذى يبسط الأمور . ظللنا نمارسه سواء كنا ننتمى - كما نوصف أنفسنا ذاتيا - إلى أهل اليسار أو أهل اليمين ، أو الغادين الرائحين بينهما . بل هو تعبير عن وقوعنا جميعا - وبلا استثناء - فى منهج القدرية الكسيحة فى التفكير والعمل ، الذى يستسهل ، أو قل يستمرىء ، وضع الضحية الأسطورية التى يتآمر عليها أقوياء كل زمن ، دوريا . ولا فكاك لنا منها إلا بمعجزة ، فى عصر ثورة العلم والتكنولوجيا الذى شيع فيه هذا النوع من المعجزات الى القبور . الأمر الذى نغرق معه جميعا ، افرادا وجماعات، وأحزابا ونظما ودولا ، فى نوع من الدروشة الفكرية والسياسية . يغذيها تراكم رهيب من الهزائم والإحباطات ، نحن قبل غيرنا ، المسئولون عن ارتكابها . ولم نقف يوما وقفة نقدية شجاعة مع النفس ، إزاء كل هزيمة أو إحباط . أو نحاول بجسارة استخلاص عبرة الدروس الفادحة الثمن . ومعالجة ما تكشفه المراجعة النقدية من سلبيات وأخطاء . ونبتكر الوسائل والضمانات ، الذاتية والموضوعية ، التى تحول دون تكرارها . أو بالدقة منع إعادة ارتكابها وإنتاجها .

فى كل مرة نصطدم فيها بهزيمة أو إحباط ، نتفجر فى غضب هستيرى قبلى ، ضد بعضنا البعض ، شعوبا وحكومات وأحزابا ومدارس فكرية واجتماعية . نستعذب ، بين آن وآخر ، جلد ذواتنا . ونظن أن ذلك يطهرنا من آثامنا . غير أنه ما أن تخبو هذه الفورة العاطفية حتى نعود ، مثل ريما الأثيرة فى فولكلورنا السياسى ، إلى عاداتنا القديمة . نتبادل الاتهامات ، ترافقها فى كثير من الأحيان انتقامات بدائية ضد بعضنا البعض .

تنعقد مجالسنا ، فى القاهرة أو الرباط أو بغداد أو الرياض أو الخرطوم أو الكويت أو تونس أو عمان .. أو حتى فى جيبوتى الوليدة الصغيرة ، فإذا كل واحد منا ، حاكما كان أم مثقفا أم رجل أعمال أم

إنسانا عاديا ، يكيل القدح والذم وشتى أنواع السباب لكل غائب فى الوطن الصغير أو فى الوطن الكبير ، عن هذه المجالس . وينسل هو شخصيا عن عجينة المشاكل والكوارث التى نعانيها ، كالشعرة . واذا بالكل مسئول عما حدث ، إلا هو . وفى غالبية الأحيان يمضى إلى أنه لو كان هناك واحد فقط فى هذا البلد ، قد استمع إلى نصائحه وأفكاره ، لما وقع ما وقع.

هذا الدوران الفكرى - السياسى - الاجتماعى فى الفراغ ، الذى أدمناه ، لا ينبع خطره من أنه يخدرنا ويعزلنا عن الواقع وحقائقه وحسب . بل أنه كفيل بأن يلقى بنا جميعا ، حكاما ومحكومين ، مدنيين وعسكريين ، أغنياء وفقراء ، أمراء وخفراء ، إلى الشتات والتيه . ليس حقيقة تاريخية ثابته ، أن بلدا أو أمة أو قومية ، تظل حية وقائمة لمجرد الوجود الجغرافى . وانما تستمر وتنمو وتتقدم ، إذا توافرت لها قدرة العقل والفعل ، على مغالبة ما يحل بها من أزمات وهزائم وإحباطات . وامتلكت إرادة الصمود والحياة والتطور . وصارت بذلك رافدا من روافد الحضارة ، تاريخيا ومستقبلا . وجزءا متميزا ، لكنه لا يتجزأ من نسيج العالم والعصر معا . والتاريخ يكشف لنا عن العديد من البلدان والأمم والقوميات التى اندثرت وبادت وسقطت خلال مسيرة الانسانية .

الآن - بالدقة - نحن جميعا فى هذا الوطن العربى ، بلدانا وشعوبا ونظما وأفرادا ، نواجه لحظة المصارحة الحقيقية مع الذات . نكون أو لا نكون ، بعد أزمة الخليج وعاصفة الصحراء العسكرية - الاقتصادية - السياسية - التكنولوجية ، فى عالم يتغير تغيرا جذريا ، وبمعدلات سريعة .

نعم . النظام العراقى ، بكل المقاييس ، مسئول عما حدث وما أصبحنا فيه . ولكن المشكلة ، اليوم لم تعد هنا . بل فيما بعد الآن وغدا . وإذا كان صحيحا ما يتحمله النظام العراقى من مسئولية عن الكارثة ، إلا أنه من الصحيح أيضا أن جانبا آخر من المسئولية يقع على بقية نظم

وبلدان وحكام وأحزاب ومثقفي وفاعليات كل العالم العربى ، دون استثناء . وإلا كنا نخفي رؤسنا فى رمال صحرائنا الشاسعة .

حتى هذه اللحظة ، لم تجر مصارحة نقدية شاملة ومسئولة فيما بيننا جميعا وعلى مختلف المستويات ، حول حقيقة ما حدث وأسبابه العميقة . وكيف نعالجه جذريا . وننطلق من الكارثة التى تعصرنا ، حتى آخر نقطة دم وبترول وماء ، الى مستقبل أفضل ، يستحيل معه تكرار ما حدث بصورة أو بأخرى .

مثل هذه المصارحة ، التى بدونها لن نجنى ثمرات الحلول الأقرب إلى الصحة ، للانعتاق من بلوتنا الوطنية والقومية والاقليمية والدولية ، لن تكون مجدية إلا إذا أخذت فى اعتبارها - موضوعيا وذاتيا - جدلية العلاقة بين مسئولية النظام العراقى ومسئولية بقية النظم العربية والشعوب والأحزاب والحركات والتيارات الفكرية والسياسية ، على مستوى الوطن العربى كله .

إن عالمنا العربى ، فى كل أقطاره ، تتنازعه بقسوة بلغت درجة دموية فى بعض الأحيان ، أربع روافد فكرية رئيسية . عبرت عن نفسها فى عدد من الأحزاب والمنظمات العلنية والسرية . وبلغ الأمر أن الرافد الواحد ، أفرخ أكثر من حزب ومنظمة ، متقاتلة بعضها مع بعض ، إلى حد كسر العظم .

هذه الروافد ، هى الفكر الإسلامى السياسى ، بمذاهبه وطوائفه الدينية وأحزابه السياسية . والفكر الليبرالى بمفهومه الغربى ، الذى وفد إلينا مع حملة نابليون على مصر فى بدايات القرن التاسع عشر بتنظيماته ورؤاه الفكرية المتعددة . والفكر القومى الذى نبع عن اكتشاف الهوية العربية ضد التتريك الذى كان يمارسه الاستعمار العثمانى تحت راية الإسلام . وأيضا فى مواجهة الاستعمار الغربى ، القديم والجديد . وتمثل فى حركات وتنظيمات سياسية متصارعة ، منها حركة القوميين العرب وحزب البعث العربى والحركة الناصرية . وأخيرا ، الرافد الفكرى

الاجتماعى ، بمدارسه الاشتراكية المتعددة ، بدءا من الحركة التعاونية والاشتراكية الديمقراطية إلى الاشتراكية الماركسية .

منذ هزيمة ١٩٤٨ أمام اسرائيل ومع تفجر ما أصبح يعرف باسم الثورة الناصرية فى بداية الخمسينيات ، اشتعلت الصراعات الضارية بين الروافد الفكرية الأربعة ، وتنظيماتها وأحزابها وتجاربها المتعددة فى بناء السلطة ونماذجها الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية . وعمد كل منها إلى تسييد فكره وسياسته وحزبه وتجربته فى الحكم ـ بالقوة ـ حتى فى مواجهة من ينتمون إلى نفس الرافد الفكرى الواحد (الناصريون والبعثيون فى كل من مصر والعراق وسوريا على سبيل المثال) على كل أجزاء وبلدان العالم العربى . وذلك على الرغم من تفاوت التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى كل منها وخوصياته الوطنية . ونشطت فى ذلك أجهزة المخابرات وتنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة ، تنتهك سيادة الدول ، وتقتل « الأعداء » من السياسيين والمفكرين والصحفيين والنقابيين . وذلك بدعوى حتمية وسرعة إنجاز الوحدة العربية القومية ، بأى ثمن .

الحصيلة الواقعية ، لهذا كله ، منذ هزيمة ١٩٤٨ وانهيار الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ ، وحتى الاجتياح العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ، أن شيئا ذا وزن ، لم ينجز . لا وحدة حتى بين سوريا والعراق ، الذى يحكم كلا منها حزب البعث العربى . ولا سوقا عربية مشتركة ، أو حتى تعاونا اقتصاديا تجاريا فمازالت العلاقات التجارية العربية لا تتجاوز ٧٪ من مجمل علاقاتها التجارية مع العالم . ولا تحرير ولو شبر واحد من أرض فلسطين . ناهيك عن احتلال أراض عربية أخرى . وتدنت الثقة ، إلى درجة العدم ، بين البلدان العربية بعضها وبعض ، شعوبا وحكومات . وأصبحت الصورة التى تلتقطها عدسات التصوير السياسى للعالم العربى ، هى مجموعة من الرجال يرتمون فى أحضان بعضهم البعض وهات ياتبويس للحى ، فى حين تقبض الأيدى على الخناجر وراء الظهور . وجاءت الثروة

البترولية فى الخليج وبعض بلدان المغرب العربى ، فزادت الأمر تعقيدا ووحشية .

ما الذى أوصلنا إلى هذه الصورة العبثية ، التى أهدرت الإنسان والوقت والجهد والمال ، ما يقرب من نصف قرن ؟ .

لا شك أن هناك مجموعة مترابطة من العوامل والأسباب ، التى تكون الإجابة الموضوعية ، عن هذا السؤال . غير إنى - فى هذا الحديث - اقتصر على تناول سبب واحد أراه محوريا . ما هو ؟ .

باختصار ، أراه فى افتقادنا ، سواء على مستوى البلد الواحد أو على مستوى الوطن العربى كله ، لما أسميه « بالوفاق الوطنى » أو « الوفاق القومى العام » بين مختلف الروافد الفكرية والنظم والأحزاب والحركات السياسية . بحيث يحكم هذا الوفاق حركة الصراعات والخلافات التى لا مفر منها ، مع كل مرحلة تاريخية معينة . ويضع ضوابط أو خطوطا حمراء ، لا يجوز لأى نظام أو حزب ، أن يتجاوزها فى صراعه واختلافه مع الآخرين . بمعنى أن الصراع أو الخلاف يتم فى إطار قيم وقواعد وحدود ، تكون الأرضية الموحدة ، وطنيا وقوميا ، للوفاق العام ، والذى ينبع من خلال المكاشفة الصريحة والحوار الديمقراطى بين جميع الأطراف . ومن هنا يتحول الصراع من طابعه العدائى التدميرى إلى طابع بناء وصحى .

المشكلة فى بلادنا جميعا وعلى مستوى الوطن العربى ، أن هذه الروافد الفكرية الأربعة الأساسية التى تكون العقل والوجدان العربيين ، لم تجلس إلى بعضها البعض ، بمؤسساتها الفكرية والسياسية ، فى حوار حر ومباشر على أرض الواقع ومشكلاته ، والاستشراف المستقبلى للغد فى هذا الواقع . ومن هنا ، لم يحدث فى عالمنا ، ذلك الاحتكاك الخلاق بين شرارات العقول المتباينة الأفكار والرؤى والتصورات ، التى تتولد عنها - بالتالى - حركة تنوير جماعية تاريخية . تملك القدرة على بناء الوفاق الوطنى أو الوفاق القومى ، الذى يحمى البلد والوطن والمواطن

من زلل المغامرة ، ورفض الآخر إلى درجة تصفيته وتدميره ، لمجرد الخلاف الفكرى أو السياسى معه .

وهكذا لم نعرف - فى عالمنا العربى - ما عرفته بلدان أوروبا فى القرن الثامن عشر ، أو عرفته أمريكا فى القرن التاسع عشر ، من حركات تنويرية ، ساعدتها - ولا تزال - على إدارة الصراع الفكرى والسياسى فى مجتمعاتها على أرضية وفاق وطنى أو قومى ، مع كل مرحلة تاريخية من تطورها . الأمر الذى مكنها بدرجات متفاوتة ، من الاستقرار ومواصلة التقدم وتعرية الأخطاء وإصلاحها ، دون افتئات أو تعطيل لآليات الديمقراطية وحريات وحقوق الانسان .

إن أزمة الخليج ، فى تقديرى ، هى القشة التى قصمت ظهر « البعير - النظامى » فى كل بلد من بلداننا بما فيها العراق . ومن هنا جاءت لحظة المكاشفة النقدية مع الذات العربية بكل مكوناتها الفكرية والسياسية والاجتماعية . وهى اللحظة التى تأخرنا عن الإمساك بها نصف قرن على الأقل .

كيف نمارس ، بجدية وموضوعية ، هذه المكاشفة النقدية مع الذات ، ولا نضيع من جديد هذه اللحظة التاريخية ، التى تولدت عن أزمة الخليج وكوارثها وتحدياتها ؟ .

إننا نعيش اليوم فوق جبل شاهق من الهزائم والإحباطات وانعدام الثقة ، التى تراكمت على امتداد الخمسين عاما الماضية . وذلك على الرغم من بعض الومضات المشرقة التى سطعت لفترات محدودة .

هذا الجبل ، لا مفر من إزاحته ، إذا أردنا أن نبقى عربا وأمة وجزءا فاعلا من هذا العالم الجديد ، الآخذ فى التشكل بقوة وجسارة ، تتحديان مسلمات أسبغنا عليها قداسة زائفة . فلم يحدث فى التاريخ أن كان هناك فكر بشرى أو فرد أو تجربة إنسانية ، مقدسة .

من هنا يبرز فى صدر أولويات جدول أعمالنا ، بعد أزمة الخليج وحربها ، ضرورة الإعداد الجيد لعقد مؤتمر نقد ذاتى ، على مستوى

كل بلد . ثم على مستوى العالم العربى كله . يأتى إليه ممثلون مسئولون لكل رافد فكرى وحزب سياسى ونظام ، ليمارس أمام الآخرين نقدا ذاتيا لمسيرته وتجاربه ، فى جو ديمقراطى يسوده التسامح والرغبة فى أن نتعلم من بعضنا البعض بتواضع . وذلك بهدف خلق حركة تنويرية حقيقية ، تصل ، من خلال الحوار المفتوح والعلنى ، إلى بلورة أسس وقواعد للوفاق الوطنى القطرى والوفاق القومى العربى ، تحكم وترشد إدارة الصراع والخلافات التى لا مفر منها لدفع عجلة التغيير والتطور سلميا . وذلك فى هذه المرحلة الحساسة والشديدة التعقيد ، بعد أزمة الخليج وحربها وكوارثها المرئية ، وتلك التى ما برحت كامنة تحت سطح الأحداث الجارية .

فى تقديرى ، أنه يمكن أن تأتى الدعوة لمثل هذا المؤتمر التاريخى للنقد الذاتى العربى والإعداد له ، من خلال عمل جماعى تبادر به كل مراكز الأبحاث والدراسات فى عالمنا العربى . وذلك كخطوة أولى .

نعم . هذه هى نقطة البدء لتاريخ جديد ومسيرة جديدة ، فى عالم يتغير الى أسس وقيم وعلاقات جديدة ولا سابقة لها .

٥

الظاهرة اليابانية والظاهرة الخليجية فى العالم المعاصر

اذا كان صحيحا ، اليوم القول بأنه ما من إنسان معاصر فوق أى بقعة من الكوكب الأرضى ، لا يعايشه فى حياته شىء من إنتاج التكنولوجيا اليابانية ، فإن هذا القول بات يصح أيضا ، على الأقل منذ ثلاثين عاما والمستقبل الممتد إلى العشرين عاما المقبلة - وفقا لأرجح الاحتمالات - بالنسبة لإنتاج دول الخليج من خام البترول .

من هنا تكتسب - فى تقديرى - كل من التكنولوجيا اليابانية والبترول الخليجى ، أكثر من أى ظاهرة أخرى فى دنيانا الراهنة صفة العالمية الشاملة ، أو السوبر - عالمية ، ذات الوزن الأقوى تأثيرا على حياة الإنسانية . وبالتالى صار كل منهما - وإن اختلفا فى النوعية - عاملا رئيسيا ، يتداخل عضويا ، بصور مختلفة ، فى بنية الاقتصاد وعجلة التنمية لكل بلد من بلدان العالم ، كبيرها وصغيرها على السواء . ولهذا كان الاهتمام الذى توليه الدول العظمى والكبرى من مواقعها على الخريطة السياسية - والاقتصادية الاجتماعية فى عالمنا وعصرنا ، يرقى إلى مستوى الهم الوطنى والأمنى والاستراتيجى الخاص بها ، لكل من حدود وآفاق وإشكاليات التكنولوجيا اليابانية والبترول الخليجى .

ومن الواضح أن الهم الأمنى الاستراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية ، سواء فى مرحلة الحرب الباردة أو بعد إنهائها على نحو مازال قلقا ، منذ ضربة البريسترويكا السوفيتية عام ١٩٨٥ ، هو موضوع شديد الحساسية . وذلك فى خصوص هاتين الظاهرتين اليابانية والخليجية . والراجح أن أمر

استمرار الولايات المتحدة كأكبر قوة عظمى منفردة ، يرتبط بالظاهرتين سلبا أو إيجابا ، ارتباطا وثيقا . ولهذا فان واشنطون لا تتورع عن القيام بمغامرة عسكرية ، إذا حدث تحول سلبى ملحوظ لأى من هاتين الظاهرتين بالنسبة لمصالحها الحيوية .

فى تقرير أصدره عام ١٩٨٩ اثنان من أبرز القيادات اليابانية الحديثة ، هما « شينتاروايشهارا » الذى كان وزيرا للبيئة والمواصلات ويعد من قادة بعث القومية اليابانية ، و « كيوموريتا » رئيس مؤسسة سونى ونائب رئيس اتحاد الصناعات اليابانية [ترجمته الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بعنوان « اليابان يمكنها أن تقول لا . وذلك فى سلسلة أفكار العالم الجديد التى يشرف عليها الدكتور أنور عبد الملك] يتكشف أن التكنولوجيا اليابانية متفوقة الى درجة لا تنافس . وخاصة فى مجال ما يسمى بأجهزة الذكاء الصناعى ورقائقها المتميزة ، التى تعتمد عليها الصناعة العسكرية الأمريكية فى إنتاج الصواريخ التى تصيب أهدافها بدقة متناهية [وهو ما استخدم ـ لأول مرة ـ فى حرب عاصفة الصحراء فى الخليج] وأنه إذا توقفت اليابان عن إمداد الولايات المتحدة بهذه الرقائق الالكترونية ، أو قامت ببيعها للاتحاد السوفيتى ، الذى كان يلح فى طلبها ، كما هددت اليابان أكثر من مرة خلال احتدام الصراع الاقتصادى التجارى بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن واشنطون لن يكون أمامها خيار إلا احتلال اليابان بصورة أو بأخرى ، وتحت ذرائع مختلفة . ذلك أن هذا الأمر إذا حدث من شأنه أن يقلب جذريا الميزان العسكرى الدولى كله .

وجاء هذا الاختيار العسكرى الأمريكى واضحا ومحددا فى تقرير لمجلس الأمن القومى ، قامت وكالة المخابرات الأمريكية ـ عمدا ـ بتسريبه الى الدوائر السياسية والصناعية فى اليابان ، حتى يكون الأمر واضحا وضوح الشمس ، دون ما لبس أو إبهام .

من هنا يتصاعد ، اليوم ، فى أروقة صناعة القرار فى اليابان وساحات المثقفين والتكنوقراط ، ما أصبح معروفا باسم « الخطر العظيم من الحليف العظيم » . ويجرى ذلك فى مناخ « العشق المكروه » الذى

ساد تاريخيا العلاقات الامريكية اليابانية ، منذ سحق الطائرات اليابانية فى بداية الحرب العالمية الثانية للأسطول الأمريكى فى ميناء بيرل هاربر ، حتى القصف الأمريكى ، قبيل نهاية الحرب ، لمدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين بأول قنبلتين ذريتين فى التاريخ الإنسانى . وما أعقب ذلك من استسلام كامل من اليابان للولايات المتحدة . وقبول كل الشروط الأمريكية ، وفى مقدمتها إخصاء اليابان « عسكريا » ، اذا صح التعبير . بيد أن هذا الإخصاء ولد حركة تغيير وتحديث هائلة فى اليابان ، أفرزت قوة تكنولوجية - صناعية - اقتصادية ، منافسة بشدة للولايات المتحدة ، أدخلتها باقتدار نادى السبعة الكبار فى عالم اليوم .

وأمام هذا « الخطر العظيم من الحليف العظيم » ، تنقسم القوى بالظاهرة اليابانية الى تيارين . التيار الأول : هو ما بات يعرف باسم تيار « لا » القاطعة للولايات المتحدة ، والذى يدعو الى مواجهة التحدى الأمريكى واحتمالات مغامرته العسكرية ، بتكوين تحالف بين اليابان والنمور الصغيرة الجديدة فى شرقى آسيا مثل تايوان وسنغافورة ، يمتد إلى الصين . أما التيار الثانى ، فهو ينادى باستخدام « لا » ، فى إطار فرض نمط جديد من التعاون مع الولايات المتحدة . تكون فيه اليابان أوثق تحالفا مع بلدان أوروبا ومن ضمنها الاتحاد السوفيتى (قبل انهياره) وأسواق العالم الثالث . وخاصة فى الشرق الأوسط ودول الخليج البترولية . وبالتالى تتحول إلى شريك سياسى - اقتصادى ، للولايات المتحدة فى النظام العالمى الجديد الآخذ فى التشكل .

إذا كان هذا - باختصار - هو مجمل الفعل ورد الفعل ، بين الولايات المتحدة والظاهرة اليابانية ، فإن الظاهرة الخليجية البترولية يحكمها أيضا ، وإن كان بدرجة مختلفة ، آليات الفعل ورد الفعل مع الولايات المتحدة . بيد أن الملاحظ هنا أن واشنطون بادرت بالفعل الى استخدام القوة العسكرية ، عندما تفجر عن الظاهرة الخليجية ما يمكن تسميته « بالصدمة البترولية الثانية » عام ١٩٩٠ والتى تولدت عن اجتياح

القوات المسلحة العراقية للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ . وكانت « الصدمة البترولية الأولى » قد انبثقت فى اواخر حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية ، عندما استخدمت الدول الخليجية ـ فيما عدا إيران الشاه ـ لأول مرة ـ البترول سلاحا . وذلك بوقف الضخ ومقاطعة الأسواق الأمريكية الغربية ، دعما للقوات المصرية والسورية .

والملاحظ أيضا أن الصدمة البترولية الثانية ، نبعت من فعل انقسامى عربى ، سهل للولايات المتحدة . أن تؤلف حلفا سياسيا عسكريا عالميا . شاركت فيه بجانب واشنطون ، دول عربية ، هى بلدان مجلس تعاون الخليج الست ومصر وسوريا ، والبلدان الأوروبية والاتحاد السوفيتى والصين واليابان وعدد من الدول الإسلامية ، بدرجات متفاوتة ، تحت مظلة الشرعية الدولية . هذه المظلة التى تمثلت فى قرارات مجلس الأمن الأثنى عشر ، ضد العدوان العراقى على بلد عضو بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

يلفت الإنتباه ، فى هذا المجال ، توافق مصالح الظاهرة اليابانية مع المصالح الامريكية ، وتحرك الولايات المتحدة بصورة مباشرة بكل طاقاتها السياسية والعسكرية إزاء الصدمة البترولية الثانية . فى حين أنه مع الصدمة البترولية الأولى ، عندما كان العرب ، خليجيين وغير خليجيين ، قوة واحدة ، فإن الظاهرة اليابانية ـ رغم ما أصابها من أضرار ـ لم تتوافق تماما مع المصالح الأمريكية . كما أن الولايات المتحدة ، لم تستطع أن تؤلف حلفا صغيرا أو كبيرا ، يعمل كوحدة واحدة ضد العرب . أو تستخدم قواتها بصورة مباشرة . وإنما تم ذلك عن طريق مد إسرائيل ، التى كانت قد شارفت حافة الهزيمة ، بالدعم العسكرى القوى . وذلك فيما عرف وقتها باسم أكبر « جسر جوى فى تاريخ الحروب » . كذلك فإنه ـ فى هذا الصدد ـ لا يمكن إغفال أن حالة الحرب الباردة ، القائمة وقتذاك ، ووقوف الاتحاد السوفيتى قوة ندية فى مواجهة للولايات المتحدة ، وضع قيودا على إمكانية التحرك الأمريكى المباشر ، إزاء الصدمة البترولية الأولى .

إن هذا العرض الموجز للعلاقة الأمريكية مع كل من ظاهرتى التكنولوجيا اليابانية والبترولية الخليجية ، يشخص أمامنا سؤالا محوريا : لماذا ظل التعامل الأمريكى مع الظاهرة اليابانية كامنا فى اطار التهديد المحتمل باستخدام القوة عند الخطر ، دون الإقدام على ترجمته عمليا . فى حين أن التعامل الأمريكى مع الظاهرة الخليجية ، استخدم عند الخطر ، القوة العسكرية سواء بطريق غير مباشر فى الصدمة البترولية الأولى ١٩٦٧ ، أو بطريق مباشر فى الصدمة البترولية الثانية عام ١٩٩٠ ؟ .

فى الإجابة عن هذا السؤال يتبدى الكثير من العوامل . غير أنه إذا كنا نركز - فى هذا الحديث - على أزمة الخليج وحربها ، فإن العامل الذى يحتل مركز الصدارة فى دفع الولايات المتحدة الى استخدام القوة فى الخليج ، هو أن اجتياح العراق للكويت ، جاء - فى وقت واحد - تحديا سافرا لمحاولات بناء ما يسمى بالنظام الدولى الجديد ، من ناحية . وعدوانا على شرعية كل من النظامين الدولى (الأمم المتحدة) والعربى (الجامعة العربية) ، من ناحية أخرى . الأمر الذى منح واشنطون الفرصة للظهور بمظهر المدافع عن الشرعية ، واستقطاب التأييد العالمى لها . هذا فضلا عن توجيه الدعوة لها ولغيرها من الدول العظمى ، من جانب الدول العربية الخليجية ، لمشاركتها فى الدفاع عن نفسها ضد العدوان العراقى واحتمالاته . فى حين أن شيئا من هذا لم يحدث بالنسبة للظاهرة اليابانية . بمعنى أن اليابان لم تقترف عدوانا على أى من جاراتها فى آسيا . أو أنها غامرت وتوقفت عن بيع رقائقها الالكترونية الفائقة الأهمية للصناعة العسكرية الأمريكية أو نفذت تهديداتها بمد الاتحاد السوفيتى بها .

بتعبير آخر ، فانه إذا كانت بؤرة المعركة ، بالنسبة للظاهرة اليابانية ، وهى التكنولوجيا الفريدة والمتقدمة ، لم تتفجر بالخطر ، فانه حدث العكس بالنسبة للظاهرة الخليجية . تفجرت بؤرتها البترولية بالخطر المتصاعد بالنسبة لأمريكا والغرب عموما . وذلك عند احتلال

العراق للكويت . وهذا ما تجاهلته تماما ، أو قللت من أهميته الى حد بعيد ، المغامرة العراقية . فكانت الكارثة .

بطبيعة الحال لايمكن اسقاط عوامل أخرى من الاجابة على السؤال . وفى مقدمتها وضع ومستقبل اسرائيل ، وكذلك ايران ، فى المنطقة الاستراتيجية ذات العواصف النشيطة والمتصادمة . وذلك بالاضافة الى انه اذا كانت التكنولوجيا اليابانية ليست بالثروة المحدودة غير المتجددة ، فان البترول الخليجى - على العكس - ثروة محدودة ، متوقع نضوبها وفقدان اهميتها كمصدر رئيسى للطاقة فى مدى العشرين عاما القادمة . وهذا ما يستفز القوى العظمى والكبرى ، للعمل والتحرك فى الخليج ، قبل نضوب الثروة وفوات الوقت .

رغم أن هذا كله صحيح ، الا اننى أميل الى ترجيح عامل عضوى اكثر عمقا من كل العوامل السابقة ، فى تفسير اختلاف اسلوب التعامل الأمريكى مع كل من الظاهرتين اليابانية والخليجية . واعنى به عامل « القوة الاقتصادية » لكل منهما . وبالدقة ، وزن الناتج القومى السنوى الراهن ، لكل من الثروة التكنولوجية اليابانية والثروة البترولية الخليجية .

ان الاحصائيات المنشورة لعام ١٩٩٠ ، تكشف لنا أن حجم الناتج القومى اليابانى قد بلغ ما قيمته ثلاثة تريليون دولار (التريليون = ألف مليار) . وذلك فى مقابل ستة ترليونات دولار لأوروبا الغربية وخمسة ونصف تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية . فى حين أن اجمالى الناتج القومى للثروة البترولية الهائلة فى دول الخليج العربى ، لايتجاوز ٠,٧٪ تريليون دولار ، وحسب . وذلك استنادا الى أن حجم الناتج القومى لدول مجلس التعاون الخليجى الست ، لا يزيد على ١٣٥ مليار دولار . وذلك دون احتساب الناتج القومى للعراق ، وقد بلغ عند نشوب أزمة الخليج ٤٥ مليار دولار . أو الناتج القومى الايرانى والذى يصل الى ١٦٣ مليار دولار .

واذا حسبنا - بصورة تقديرية - أن اجمالى الناتج القومى للبلاد العربية

غير الخليجية ، لا يتصور أن يكون فوق ١١ ,٠٪ من التريليون دولار ، فمعنى هذا أن الحجم الكلى للناتج القومى العربى يظل فى حدود ٠,١٨ ٪ من التريليون دولار .

الأمر الذى يكشف هزال وتواضع القوة الاقتصادية العربية الراهنة ، خليجية وغير خليجية ، بالقياس الى كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان . وهذا بدوره يحدد بدقة وزن تأثير العرب ، فى كل من الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية - على الفرض الجدلى بتوحد ارادتهم - فى عالم اليوم ونظامه الجديد الجارى اقامته .

من هنا تبرز ، بقسوة واقعية ، هذه الصورة المفجعة للعالم العربى ووضعه المتردى . والذى لا تزال تمزقه ، نفسيا وأمنيا واقتصاديا وسياسيا ، أزمة الخليج وحربها . وذلك على الرغم مما يمتلكه من ثروات فريدة ، تتمثل فى ثلثى المخزون العالمى من البترول والموقع الجغرافى - السياسى المتميز والطاقة البشرية ، انتاجا وسوقا ، والتى تتجاوز - كميا - الطاقة البشرية اليابانية . وتقترب من المعدل الأمريكى ، وتمثل ثلثى المعدل الأوروبى ، تقريبا .

ماالذى أحاول أن أسلط عليه الضوء ، من خلال هذا العرض والتحليل ، لكل من الظاهرتين اليابانية والخليجية ، فى علاقاتهما الراهنة والمستقبلية مع القوى العظمى والكبرى فى عالمنا . وخاصة الولايات المتحدة ، التى باتت تتمترس - وربما حتى نهاية القرن العشرين - بمركز الدولة العظمى ، كقدرة عسكرية ونفوذا سياسيا فى خريطة العالم ذات التعددية الاقتصادية المتنافسة ، والتى لم تعد واشنطون أقوى هذه المراكز الاقتصادية المتعددة ، فى نفس الوقت ؟

لعله يمكن رصد بعض وجوه الاجابة على السؤال فى الخطوط الأربعة التالية :

* الخط الاول : ان قوة الناتج الوطنى الاجمالى عن استثمار مكونات الثروة فى كل من الظاهرة اليابانية والظاهرة الخليجية ، شكل -

ولايزال ـ رادعا موضوعيا للتدخل الأمريكى وغير الأمريكى فى اليابان . فى حين كان ولا يزال ، ثغرة مفتوحة للتدخل فى الخليج والوطن العربى كله . وذلك على الرغم من الاحتياج الأمريكى والغربى عامة ، لكل من تكنولوجيا اليابان وبترول الخليج ، بدرجة تكاد تكون متساوية .

* الخط الثانى : ان السبب المباشر فى وجود هذه الثغرة المفتوحة للتدخل فى الخليج والوطن العربى كله ، ينبع من ضعف القدرة على استثمار عوامل الثروة الكامنة بصورة متكاملة ، استثمارا كيفيا صحيحا . وبمعدل تراكمى سريع نسبيا ، سواء على مستوى البلد الواحد أو الأمة العربية . ونقصد بعوامل الثروة هنا ، هو تفاعل كل عناصرها معا ودون استثناء . أى البترول وغيره من الموارد الطبيعية ، والموقع الجغرافى السياسى الفريد ، والطاقة البشرية . وليس البترول وحده .

* الخط الثالث : أن السبب فى الضعف العام للقدرة على حسن استثمار كل عناصر الثروة العربية فى الخليج وغير الخليج ، ناتج عن فقدان الاحترام الفعلى والضرورى لسيادة واستقلال ما أصبح يعرف ـ فى القاموس القومى ـ بالدولة القطرية وظروفها الوطنية الخاصة . وسيادة منطق التربص ـ تحت شعارات ايدولوجية فارغة المضمون ـ بين الدول العربية بعضها وبعض . وخاصة بين الدول الكبرى الكثيفة السكان ، وبين الدول الصغرى ذات المعدلات السكانية المحدودة . سواء بالضغط السياسى أو الابتزاز العسكرى المباشر وغير المباشر . وبالتالى شيوع سياسات المغامرة ، ومنطق المنفعة الآنية الضيق الأفق . الأمر الذى يحتم على الدول الصغيرة وشعوبها ، وخاصة اذا كانت تتمتع بثروة نسبية ، أن تلجأ للدفاع عن سيادتها وأمنها ، لغير العرب . سواء من جانب دول الجوار أو من جانب الدول العظمى القوية . وذلك حسب كم ونوعية التهديد الموجه اليها ، أو تستشعره من سياسات وتحركات الدول العربية الأخرى . وهو ما حدث ويحدث ، بالنسبة لدول الخليج ، اثر اجتياح العراق الكويت . والذى جاء فى صورة عمل تراجيدى عنيف ،

بعد سلسلة من التهديدات الصريحة والمقنعة ، على مدى يقرب من نصف قرن .

* الخط الرابع : ان استمرار وباء التربص المتبادل بين البلدان العربية ، يعنى ضياع فرصة المسافة الزمنية التاريخية الممتدة الى العشرين عاما المقبلة ، والتى يتزاوج خلالها العمر الذهبى لعنصر البترول فى الثروة العربية مع بناء النظام الدولى الجديد ، على كل العرب : خليجيين وغير خليجيين . ويزيد من اتساع ثغرة التدخل الأجنبى للتحكم فى مصير ووزن العرب ، دولا وبشرا وثروة وموقعا استراتيجيا . ومن هنا يتحتم تكثيف كل الجهد ، الفكرى والسياسى والأمنى ، لعلاج جذرى - لا تجميلى بالمسكنات - لهذا الوباء . بحيث لا تتكرر ، بصورة مختلفة ، أزمة الخليج . ومن غير الممكن الشفاء من هذا الوباء الا على اساس ان العالم العربى ، كما تحكمه مصالح مشتركة ، تحكمه أيضا بحكم الضرورات التاريخية والواقعية مصالح قطرية وطنية لها خصوصيتها ، تختلف من بلد الى آخر . لا سبيل الى تجاوزها بطلقة شعار ديماجوجى ، أو طلقة مدفع ، أو قصف صاروخى . وانما من خلال توسيع وتعميق دائرة المصالح المشتركة . وذلك على اساس بناء ديمقراطى أمنى . وأن العالم العربى ، قوى متعددة . وفى نفس الوقت جزء لايتجزأ من منطقة تضم دولا وثقافات غير عربية ؛ يتوجب نسج علاقات تعاون معها ، لاعلاقات عداء ، على أساس مصالح مشتركة . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى هى جزء فاعل ، لا خامل ، فى عالم يتحول الى وضع جديد ، غير مسبوق تاريخيا .

من هنا ، اذا كانت الخطوة الأولى ، فى إجتهادنا ، هى فى الممارسة العلنية للنقد الذاتى من جانب الروافد الفكرية الاربعة واحزابها ونظمها التى تتنازع الساحة العربية ، فان الخطوة الثانية - فى تقديرنا - هى المصارحة ، بأقصى قدر من الموضوعية ، حول وضع وأمن الظاهرة الخليجية فى اطار عالم عربى جديد .

٦

الأخوة الأعداء

كشفت أزمة الخليج ، عن حقيقة مركزية كامنة ، ظلت حاكمة للعلاقات بين أعضاء ما كان يسمى بالنظام العربى ، الذى كان قائما منذ منتصف الأربعينيات عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، حتى اللحظات الأولى من فجر اليوم الثانى من أغسطس ١٩٩٠ .

وفى تقديرى أنه يمكن التعبير مبدئيا عن هذه الحقيقة المركزية فى صياغة خام تقول : إذا كان العرب أخوة ، فى التاريخ والجغرافيا واللغة والتكوين الثقافى والنفسى ، الا أنهم فيما يتعلق بالمصالح ، ظلوا « الاخوة - الاعداء » . وذلك على امتداد المسافة الزمنية من ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٠ ، مع بعض استثناءات محدودة ووقتية .

ربما تكون أزمة الخليج - ونحن هنا نفكر بصوت عال - هى النقطة الحرجة ، التى بلغ فيها تراكم التناقضات بين قطبى « الاخوة » وبين قطب « العداوة » فى العلاقات العربية - العربية اقصاه فكان انفجار النظام العربى من داخله ، فى شكل اجتياح القوات المسلحة العراقية للكويت . وذلك تحت شعارات متعددة ، تبدأ من « الشرعية التاريخية للوحدة » ، إلى « توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء » و « تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلى » .

والملاحظ أن جميع هذه الشعارات ، هى صدى الصوت المدوى للاحباطات ، التى ظلت تهزهزا عنيفا جذور وأسس النظام العربى ،

سواء فى افتقاد فاعليته الذاتية ، أو قدرته على التكيف الايجابى مع ظروف ومتغيرات المناخ المحيط به ، اقليميا وعالميا .

ولأن أيا منا ، حاكما أو محكوما ، يمينا أو وسطا أو يسارا ، لم تواته الجرأة للاعتراف بهذه الحقيقة المركزية الحاكمة للنظام العربى ومواجهتها ، وانما عمد مع كل مأزق يحدث إلى القفز عليه ايديولوجيا والهروب منه ـ عمليا ـ إلى الأمام أو إلى الخلف ، فإن جانب « العداوة » فى المصالح بالعلاقات العربية ـ العربية أخذ يتجذر ، يوما بعد يوم . ويتوسع على حساب « الأخوة فى العروبة » . ومن هنا ، لم يتحقق لهذا النظام العربى ، فى أى لحظة من تاريخة ، نظام أمنى جماعى . سواء فيما بين أعضائه بعضهم مع بعض ، أو بينهم مجتمعين فى مواجهة عدوان الغير الأجنبى . وذلك على الرغم من كل الاتفاقيات المبرمة ، وأبرزها اتفاقية الدفاع العربى المشترك ، التى ظلت حبرا على ورق . ومجرد خيال مآته فى حقل بور لا يردع أحدا ، من داخل النظام العربى أو من خارجه ، حيث أن كل الطيور تعرف حقيقته .

ولأن « العداوة فى المصالح » ، باتت تشكل المعيار الأساسى للعلاقات العربية ـ العربية ، والهاجس الأعلى نبرة داخل كل دولة أو جماعة أو طائفة عربية فى تعاملها مع بقية الدول والجماعات والطوائف فى النظام العربى ، فإن مفهوم « الأمن » ظل سجين بعد واحد ، هو البعد العسكرى أو البوليسى البحت دون غيره من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وهذا بدوره انعكس بتشويهات حادة ومتعددة فى البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد على حده ، ولمجموع البلدان العربية معا . وأفرز المناخ المواتى لقيام النظم الاستبدادية والدكتاتورية والعسف بحقوق وحريات المواطن . والانفاق السفيه على استيراد السلاح وتقوية جهاز الأمن البوليسى والاعلامى الأجوف ، على حساب التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، سواء على مستوى القطر الواحد أو المستوى القومى .

من هنا ، عندما وقعت الواقعة فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، انهار

النظام العربى من داخله ، واشتعلت فيه الانقسامات ، سواء على مستوى الحكومات أو الاحزاب أو حتى الأفراد . ولم تتوافر بالطبع ، آلية ذات فاعلية لأمن جماعى رادع للعدوان . وانما نجدات عربية محدودة من بلدين اثنين وحسب ، هما مصر وسوريا ، ليست على مستوى القدرة ، كما ونوعا ، لازاحة الاحتلال العراقى بقواته الكثيفة المدججة بأحدث الأسلحة . فكان لا مفر للكويت والسعودية وبقية دول الخليج التى صارت فى دائرة التهديد من أن تطلب العون والحماية من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة . حيث تفاعلت المصالح الأمريكية والغربية مع المصالح الأمنية الخليجية ، كما لم يحدث من قبل ، فى بوتقة البترول .

ونحن - هنا - لا نبرر قيام ما أصبح يعرف باسم التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق واحتلاله الكويت . وانما نسلط الضوء على المسار الواقعى لحركة الأحداث التى تداعت منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، داخل النظام العربى ومن حوله . وعندما انضمت دول كمصر وسوريا بصورة مباشرة وغيرهما بصورة غير مباشرة ، إلى التحالف الدولى ، فان ذلك صدر عن أسباب ودوافع متعددة وربما متباينة . ولكن لا يمكن - فى تقديرنا - إغفال سبب أو دافع أساسى مشترك ، وهو أنه إذا قيض للعراق أن يثبت احتلاله للكويت وضمها اليه ، فانه يكون قد تحول من بلد عربى له ثقله ووزنه النسبيان إلى قوة اقليمية مهيمنة على المنطقة العربية ، خاصة فى المشرق . وعلى نحو أخص فى الخليج . وينتقل بصدام حسين من مستوى رئيس دولة عربية ، إلى مستوى الزعيم العربى صاحب الكلمة التى لا ترد والقرار الذى يخضع له كل الرؤساء والملوك والأمراء والشيوخ .

ويبدو لى من قراءة واقع ما بعد تحرير الكويت وانكفاء العراق ونظامه على الجراح المهولة ، النازفة بالدم والخراب التى احدثتها بها معركة عاصفة الصحراء ، ان الجهود تبذل لمنع تكرار أزمة الخليج فى المستقبل بصورة أو باخرى . وان الطريق إلى ذلك . كما يظهر من مشروع « اعلان دمشق » أو غيره من المشروعات ، هو بناء نظام

أمنى ، عسكرى الطبيعة والبعد ، فحسب ، وذلك دون ما تغيير جوهرى فى بنية النظام العربى الهشة والضعيفة ، والتى يغلب عليها طابع « الاخوة الاعداء » . وان الخلافات المثارة فى هذا المجال ، لا تدور حول بناء نظام عربى جديد متكامل الأبعاد الأمنية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . وانما تتمحور حول ما إذا كان النظام الأمنى العسكرى ، عربى التكوين والقوام ، على الأقل فى نواته الأساسية . أم يكون ، منذ البداية ، شاملا لدول الجوار ، وعلى الأخص إيران وتركيا ، وربما باكستان ، وفى نسيج موحد مع الولايات المتحدة والغرب عامة ؟

وفى تقديرى ان مثل هذه الجهود وما يحيط بها من خلافات فى الرأى حول طبيعة ومكونات وحدود النظام الأمنى العسكرى ، ليس الا قفزة جديدة على تلك الحقيقة المركزية الكامنة فى البنية العربية ، والتى تتجسد فى التناقض بين قطب « الاخوة فى العروبة » وبين قطب « الاخوة ـ الاعداء » فى العلاقات العربية ـ العربية . وليس مواجهة صريحة وجدية لها . وبالتالى فليس هناك ضمان موضوعى لعدم تكرار أزمة الخليج فى المستقبل بصور أخرى ، هنا ، أو هناك من العالم العربى .

فى هذا المجال تتكوم تحت سطح الأحداث ، التى لا تزال ملتهبة ، أكثر من علامة استفهام خطيرة ، غير أن أحدا ، لا يحاول بجرأة أن يشد ولو واحدة منها ، ويزرعها علانية فوق السطح . ورغم أن الجميع يتحدث عن ضرورة المصارحة فى الحوار والمناقشة ، على ضوء الدروس الفادحة الثمن من أزمة الخليج ، الا أن المصارحة لم تبلغ بعد ـ نتيجة فعل قانون التناقض بين « الاخوة فى العروبة » « والاخوة الاعداء فى المصالح » ـ درجة طرح علامات الاستفهام هذه ، للجدل الحى . وانما يجرى التعبير عنها « بحرتقات وخلافات لوغاريتمية » غير مفهومة ، تدفع بالجميع إلى متاهات ساقية جحا ، التى يرويها فولكلورنا الشعبى .

كيف ؟

منذ الستينات مع بداية العصر الحديث للبترول ، راحت تتوالد فى رحم العالم العربى ما يمكن تسميته « بالظاهرة الخليجية » ولأن العمود الفقرى لهذه الظاهرة ، هو البترول ، المصدر الأساسى للطاقة فى عصرنا الراهن ، فقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام عالمى ، مباشر وعميق . ولأن الظاهرة الخليجية فيها ما هو عربى ، وما هو غير عربى ، وبالذات إيران القوية ، سواء فى عهد الشاه أو فى عهد الخومينى أو فى عهد رافسنجانى ، فقد تبلور الجانب العربى من الظاهرة فيما أصبح يعرف منذ الثمانينات بأسم « مجلس تعاون دول الخليج » الست .

ولأن هذه الدول الست ، متقاربة ومتداخلة مع بعضها البعض فى التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى بالاضافة إلى محدودية السكان ، فانها لم تدع العراق أو اليمن ، اللذين يعتبران نفسيهما ، بالمعنى الجغرافى الكبير ، دولا خليجية ، وذلك بسبب الاختلاف فى درجة ونوعية التطور السياسى والاقتصادى الاجتماعى وكذلك الحجم السكانى . واكتفت دول مجلس التعاون الخليجى بعلاقات مميزة مع البلدين ، تجسدت فى دعم العراق خلال حربة مع إيران ، ومساعدة اليمن اقتصاديا بجرعات ملحوظة .

وجاء الفعل العراقى باحتلال الكويت مع بداية التسعينات ، الذى لقى بدرجات متفاوتة ، دعما ، أو قل عدم معارضة ، من اليمن الذى توحد جنوبه مع شماله ، وله ما يسمى بالمطالب التاريخية فى أراضى السعودية . فضلا عن عدد آخر من الدول العربية ، سواء فى المشرق أو فى المغرب . الأمر الذى نكأ الجروح القبلية المتقيحة ، وإن توارت تحت سطح ما سمى بالنظام العربى . يضاف إلى ذلك أن العديد من الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف مشاربها واتجاهاتها السياسية ، ابتداء من الاسلامية حتى القومية الاشتراكية ، ساندت الفعل العراقى ، باعتباره ـ عند البعض ـ « عقابا مشروعا » لصلف الثروة البترولية

المحتكرة من « قبائل آبار البترول » التى تحولت إلى دول مترفة . وعند البعض الآخر ، « تصفية تاريخية مشروعة » ، للرجعية الثرية فى العالم العربى ، التى تقف عقبة كأداء في وجه التقدم والتنمية والوحدة العربية .

ولم يقف الأمر ، خلال هذا الاعصار الذى خلط الأوراق على نحو ، مأساوى ، وقسم العالم العربى كله بين أبيض ناصع وأسود كالح ، حسب طبيعة الموقف وزاوية الرؤية ، عند حد الصراعات بين السياسات والانظمة العربية المتصادمة . بل امتد إلى المواطن العربى « الفرد » ، على امتداد العالم العربى كله .

وشعر المواطن الخليجي - حتى ولو كان في موقف المعارضة من نظام بلاده - ان هناك تيارات وقوى سياسية وفكرية واجتماعية فى العالم العربى ، تنكر عليه حقوقه وحرياته « كانسان » لمجرد أنه ينتمى بالميلاد إلى بلد خليجى بترولى غنى . وبالمقابل ، استقر في وجدان غالبية مواطنى الدول غير الخليجية أن أزمة الخليج ، قد أفرزت الفرصة الذهبية لاقتسام الثروة والخلاص - بضربة حظ مفاجئة - من غلبهم وفقرهم ، وما يكونوا قد تعرضوا له من مهانة خلال عملهم كأجراء بأحد بلدان الخليج .

هذا التشويه التدميرى الشامل ، للقيم والسلوك الانسانيين للمواطن العربى على جانبى أزمة الخليج ، هو أخطر ما نواجهه حكومات واحزابا ومثقفين ، فى الواقع الراهن والمستقبل المنظور .

وهو الذى يولد بلا انقطاع تلك التساؤلات المعقدة ، فى « الأنا العربية » غير المنظورة ، إذا صح التعبير . ونخشى أن نطرحها على أنفسنا فى العلن ، وبالتالى فنحن اليوم نعالج أى شىء ، الا أزمة الخليج ونتائجها .

من هذه التساؤلات - على سبيل المثال - التى تعتمل فى أعماق الدول الخليجية ومواطنيها بمستويات وصياغات مختلفة :

* إذا كنا سنسلم أمننا مرة أخرى للنظام العربى ، وهو على ما عليه من ضعف ووهن وانقسامات حادة كشفت عنها أزمة الخليج ، بل وعداء متأصل ليس فقط لوجودنا كدول بل كبشر ، فما هو الضمان لعدم تكرار العدوان ، مرة أخرى ؟

* صحيح أن العراق قد أصابه الضعف ولم يعد قادرا على ممارسة العدوان . ولكن إلى متى يدوم هذا ؟ . فى وقت ما ، لا مفر وان يستعيد العراق عافيته ويسعى للانتقام من هزيمته ، حتى ولو تغير النظام وذهب صدام حسين . وقصة الانتقام الالمانى من هزيمة الحرب العالمية الأولى بتفجير الحرب العالمية الثانية بزعامة هتلر الجديدة ، مازالت شاخصة فى التاريخ المعاصرة ؟

* أن مصر وسوريا وقفتا حقيقة ضد الاحتلال العراقى للكويت سياسيا وعسكريا ، منذ اللحظة الأولى . ولكن هل كان فى امكانهما وحدهما بالاشتراك مع القوى الخليجية تحرير الكويت ، دون القوة الأمريكية والتحالف الدولى ، دحر الاحتلال العراقى ؟ وهل إذا تعرضت دول الخليج لعدوان آخر عربى أو غير عربى يكون فى مقدور التحالف المصرى ـ السورى ـ الخليجى صد هذا العدوان وردعه ؟

* ماذا لو تغيرت الأوضاع فى مصر وسوريا وبقية العالم العربى ، وتولت السلطة فى النظم والحكومات ، تلك القوى والأحزاب التى اتخذت مواقف مساندة للفعل العراقى ؟

* ان إيران اكتسبت قوة مضاعفة فى الخليج، بعد هزيمة العراق ، وبالتالى لا يمكن تجاهلها ، ولكنها فى نفس الوقت تسعى ، وان كان بشكل أكثر مرونة ولباقة ، إلى الهيمنة على الخليج كوحدة جغرافية سياسية متميزة . كيف يمكن التوفيق بين مخاطر التعاون ومخاطر التجاهل لإيران ؟

* حرب عاصفة الصحراء ، ذات كلفة مالية باهظة ، فضلا عن أن من غير المحتمل إمكانية الوصول ـ فى حالة عدوان جديدة ـ إلى تحالف

مماثل للتحالف الدولى الذى تزعمته الولايات المتحدة فى عام ٩٠ / ١٩٩١ . كيف يمكن اشراك القوى العالمية ، وبالذات الأمريكية فى ترتيبات أمن الخليج بوجود مستمر ، دون أن يستقطب ذلك بلورة حركة عربية مضادة تزعزع الاستقرار الداخلى فى البلد المعنى ، والعربى ككل ؟

على الجانب الآخر ، هناك أيضا تساؤلات ، وعلى سبيل المثال :

* ماذا خرجنا به ، وبالذات مصر ، وسوريا ، بعد أن وقفنا بكل قوتنا إلى جانب الكويت ودول الخليج ضد العدوان العراقى ؟

* هل يصل القلق الخليجى على أمنة ، بعد ما حدث ، إلى حد الانفصال العملى بثرواته وموقعة ، عن العالم العربى وقضاياه ، ويكون مع إيران وتركيا قوة اقليمية مستقلة ومتميزة ؟

* ماذا عن مساهمة دول الخليج الحقيقية فى عمليات التنمية العربية ، خاصة فى ضوء التركيز على أن تكاليف الحرب وأعمار ما خربته ، حولها إلى دول مدينة ، تعانى عجزا فى موازناتها ؟

* ثمة شواهد عن تفجير طاقات للانتقام داخل بعض دول الخليج وشعوبها ضد كل من اعتبر ، بمقياسهما ، مساندا للعدوان العراقى مثل منظمة التحرير الفلسطينية . وبالتالى ماذا سيكون عليه موقفها حقيقة من الصراع العربى الإسرائيلى ؟

هذه عينة من علامات الاستفهام ، التى علينا أن ندفع بها من العمق الخفى إلى السطح المعلن ، من خلال المصارحة والمكاشفة ، بأمانة وصدق .

بدون مثل هذه السلوك الفكرى والسياسى ، فاننا سوف نواصل الدوران فى الحلقة المفرغة ، والاستمرار فى تغليب قطب « الاخوة الاعداء » ، على قطب « الاخوة العرب » ، فى العلاقات العربية - العربية .

ان المهمة الصعبة والملحة ، فى آن واحد ، اليوم قبل الغد ، هى الوصول إلى صياغة صحية ومنتجة « للظاهرة الخليجية » بأبعادها المختلفة . فى إطار نظام عربى جديد .

٧

الظاهرة الخليجية فى نظام عربى جديد

إذا كان احتلال العراق للكويت ، قد فاجأ دول الخليج الست بصدمة مروعة ، فان هذه الصدمة - بدورها - أدت إلى تقوية روابط العمل المشترك ، على حساب ما كان مثارا من خلافات حدودية وغيرها ، بين أعضاء مجلس التعاون الخليجى .

وحين قامت دول الخليج ، فى اتون اخطر محنة تتعرض لها ، بحساباتها الواقعية حول من يقف معها من دول النظام العربى ، فى التصدى للفعل العراقى ، لم تجد - عمليا - سوى مصر وسوريا . وشكلت هذه النتيجة ، الصدمة الثانية لدول الخليج فى النظام العربى القائم .

وجاءت الصدمة الثالثة ، لتصيب فى العمق وجدان المواطن الخليجى ، أيا كان موقعه الاجتماعى أو الفكرى أو السياسى ، وذلك عندما تحركت غالبية جماهير كل من الشارعين القومى والاسلامى ، على الرغم مما بينهما من تناقضات فكرية وسياسية بالساحة العربية ، فى تيار واحد ، يشايع بصور ودرجات مختلفة ، التحرك العراقى . والمفارقة الملحوظة - فى هذا السياق - أنه على الرغم من الانتقادات السابقة التى بلغت فى بعض الأحيان درجة الادانة للنظام العراقى من قيادات وجماهير هذين الشارعين - وخاصة خلال الحرب العراقية الايرانية - الا انها قيمت ، اجمالا حركته ضد الكويت ، على أساس أنها « خطوة جريئة ومشروعة » لتصحيح ما أسمته بالخلل التاريخى - الجغرافى ، فى توزيع الثروة البترولية وريعها بين بلدان « الأمة العربية

الاسلامية » . واسقطت من اعتبارها حقوق المواطن الخليجي وأمنه فى مجتمعات وبلدان مستقلة ، مثله فى ذلك مثل بقية المواطنين العرب فى مجتمعاتهم وبلدانهم . وبلغ الأمر ، عند هذه القوى العربية والاسلامية ، حد تجريم مقاومة الاحتلال وتحرير الكويت . وذلك انطلاقا من قيام دول خليجية بدعوة قوات أجنبية للمشاركة فى عملية التحرير ، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ، « العدو التاريخى » للقومية العربية ، و « الشيطان الأكبر » المتربص بالاسلام والمسلمين .

وكان من الطبيعى ، أن تولد هذه الصدمة رد فعل ملموسا ، تجسد فى ما يمكن أن نسميه « بصحوة وطنية خليجية » سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى . راح البعض ، يدفع بها إلى وضع خاص متميز عن العروبة والقومية العربية والعالم الاسلامى .

وهكذا تعقدت ، كما لم يحدث من قبل علاقة « الظاهرة الخليجية » مع النظام العربى ، دولا وشعوبا على السواء .

الواقع ان تعقد هذه العلاقة بدأ مع الارهاصات الأولى لنشوء الظاهرة الخليجية فى الستينيات ، وأخذ يتصاعد مع ارتفاع أسعار البترول إلى أرقام فلكية ، نتيجة حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل . واستخدام النفط ، لأول مرة ، سلاحا فى المعركة ضد اسرائيل وحلفائها الغربيين فى أمريكا وأوروبا ، فيما عرف - عالميا - باسم الصدمة البترولية الأولى . وتراكم - بالتالى - الريع البترولى الضخم فى منطقة الخليج ، بمعدلات عالية وسريعة فى نفس الوقت ، لا سابقة لها فى التاريخ . ولم تكن المنطقة بحكم تخلفها الطويل مستعدة لاستقبال هذه الثروة المالية الهائلة من « البترو دولار » وتوظيفها فى استثمارات صحيحة ودقيقة ، سواء من ناحية التكلفة أو العائد الاقتصادى والاجتماعى ، لمغالبة التخلف وتنمية البلاد . فضلا عن افتقادها للكوادر الادارية والتكنوقراطية الضرورية فى هذا المجال . وزاد على ذلك أن المنطقة التى باتت أغنى قطعة أرض فى تاريخ الانسانية ، بحكم الثروة البترولية المخزونة فى باطن أرضها ، أصبح أمنها مهددا من جيرانها

الفقراء والأقل ثروة نسبيا ، سواء داخل العالم العربى أو خارجه ، أو فى اطار منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة اسرائيل . أو فى المحيط العالمى ، حيث تتركز قوى المستهلكين الكبار للبترول الخليجى . هذا فى الوقت الذى شكلت محدودية التعداد السكانى ، عقبات رئيسية فى بناء تنظيم أمن دفاعى وطنى فعال ، والقيام بعمليات التنمية والتحديث بوتائر معقولة .

أمام هذا الوضع ، لم يكن أمام دول الخليج من خيار ، الا محاولة ممارسة توازن دقيق بين استيراد حاجتها من عناصر التنمية والتحديث والأمن ، المادية والفنية والبشرية من الخارج . وبين أحكام السيطرة على وجود وتعايش وانضباط هذه العناصر ، وخاصة البشرية منها ، داخل المجتمعات الخليجية .

غير أن الخليج البترولى ، ببنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضعيفة ، بات منطقة اغراء شديد لكل الشركات العملاقة والصغيرة فى العالم . وكعبة يحج اليها رجال الأعمال من كل الدنيا ، الشرفاء منهم والنصابون . وورشة عمل هائلة تستقطب اعدادا هائلة من العمال والمثقفين والتجار والسماسرة وأصحاب المهن المختلفة ، يبحثون عن فرصة عمل بأجر كبير ، تحقق فائضا صغيرا أو كبيرا لحياتهم وحياة أسرهم فى الحاضر والمستقبل . أو يسعون لانتهاز طرق الثراء الفاحش ، بكل الأساليب غير المشروعة للفساد والافساد .

أصبحت كل دولة من دول الخليج ، « طبق العسل » المكشوف أمام الذباب البشرى من الافاكين والنهابين واللصوص الكبار والصغار .

وغدت - بالتالى - محورا أساسيا من محاور الصراعات فى العالم العربى والمنطقة والعالم .

وفى الوقت الذى كانت فيه موضع انتقاد أو هجوم مما كان يسمى بالنظم القومية والتقدمية منذ بدايات الستينات ، كانت هى - فى المقابل - تمول ما كان يعرف وقتذاك ، بقوى الثورة المضادة ، داخل النظم

القومية والتقدمية ، من عناصر اليمين المدنى والعسكرى والتيارات والطوائف الدينية . وتداخل هذا كله مع صراعات المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى فى الساحة العالمية . وتقاطعت وتوازت مع الحرب الباردة الدولية ، حرب باردة عربية ضروس ، كانت تتفجر ، فى بعض الاحيان ، عن حرب ساخنة كما حدث فى اليمن بعد ثورتها على نظام الامامة ، أو حرب أهلية كما حدث فى لبنان ، فضلا عن عشرات المحاولات الناجحة أو الفاشلة من الانقلابات المضادة . وذلك على مستوى العالم العربى كله ، خليجيا وغير خليجى ، مشرقيا أو مغربيا . وانتعشت فى الفناء الخلفى للعالم العربى ، معارك أجهزة المخابرات الدامية ، من أعمال القتل والتخريب ، والتى كانت البؤرة التاريخية لتفريخ جماعات الارهاب المتعددة الأشكال والهويات فى العالم العربى .

فى هذا المناخ المشبع بانعدام الثقة فى امكانية التعاون العربى المشترك ، تعاظم قطب « الاخوة الاعداء » على قطب « الأخوة فى العروبة » . وأصبحت كل دولة خليجية ، من خلال استقرائها لتجاربها فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تبدأ بالشك فى كل من يقترب من « طبق عسلها البترولى » ، على اعتبار أنه نصاب محتال ، أو متآمر عميل ، إلى أن يثبت العكس .

من هنا راحت تضيق أكثر فأكثر من المنافذ السياسية والاقتصادية والتجارية المفتوحة على العالم العربى . وذلك لصالح المنافذ على العالم الغربى ، أساسا . وتضع قيودا شبه حديدية على العمالة العربية ، وتستخدم فى سبيل ذلك وسائل أقرب ما تكون إلى طبيعة الرق ، فيما عرف باسم « نظام الكفيل » ، وتتوسع فى استيراد العمالة الآسيوية ، تعويضا عن التخفيض الملحوظ من العمالة العربية . وذلك فى وقت تردت بلدان ما كانت تعرف باسم « القوى القومية والتقدمية » ، فى أزمات اقتصادية وسياسية طاحنة ، نتيجة تكلفة الصراع المسلح ضد اسرائيل من ناحية ، وتراكم سلبيات تجاربها السياسية والاقتصادية ، بعد مرحلة محدودة من الاندفاع القوى ، من ناحية أخرى .

فى خضم الحرب الباردة العربية ، وما فجرته من أزمات داخل النظام العربى ، أصبح هناك صراع مكشوف بين ما يمكن أن يسمى « بالثروة البترولية » وبين « الثورة الجماهيرية » ، الحقيقية منها أو الديماجوجية .

وعلى طريق تحصين الثروة البترولية لاستقلال وأمن دولها ، نشأ أول تنظيم اقليمى فى العالم العربى مع بداية الثمانينات واندلاع الحرب العراقية الايرانية ، بعد قيام الثورة الاسلامية بقيادة الخمينى ، وذلك باسم دول مجلس التعاون الخليجى . وهو ما حاولت مصر دون نجاح - خلال عهد الرئيس السادات ثم قطيعته مع العرب بسبب ابرام كامب ديفيد - الرد عليه بمشروع الوحدة أو التكامل المصرى السودانى . وما قام العراق به - اثر وقف اطلاق النار فى حربة مع ايران - بالتعاون مع اليمن والأردن فى اقناع مصر - فى عهد الرئيس حسنى مبارك - ببناء ما يسمى « بمجلس التعاون العربى » . ولكن القاهرة اشترطت لانضمامها إلى المجلس أن يكون محور التعاون اقتصاديا لا أمنيا ، ومفتوحا ، لا مغلقا على اعضائه الأربعة ، هذا فضلا عن محاولات دول المغرب العربى المتعثرة لاقامة الاتحاد المغاربى .

وهكذا مع نهاية الثمانينات ، اكتملت بلورة « الظاهرة الخليجية » فى اطار نظام اقليمى محدود ، ولكنه غنى ، يتمتع بالوزن الأكثر ثقلا فى المجال الاقتصادى ، وإلى حد ملحوظ فى اللعبه السياسية بالمنطقة . وراح شيئا فشيئا يمارس استقلاله فى الحركة الدولية وخاصة مع الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية ، عن النظام العربى ، الأخذ فى التآكل والانهيار . وخاصة من الناحية المؤسسية « الجامعة العربية ، أو الأمن القومى » تجاه اسرائيل من ناحية ، وايران الجديدة التوسعية بطريق تصدير ثورتها الاسلامية ، من ناحية أخرى ، « أو الانماء الاقتصادى التكاملى . (مشروعات الوحدة الاقتصادية ، والسوق العربية ، وعقد التنمية المشتركة الذى قررته القمة العربية الاقتصادية التى عقدت بالأردن عام ١٩٨٠) . ومع بروز حركة تجمعات إقليمية

مضادة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وتمزق النسيج العربى على نحو لم يعد يجدى معه كل وسائل الرتق ، أصبحت هناك أرضية ممهدة للنظام العراقى للقيام بمغامرته الكبرى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ لفرض ما يمكن تسميته « بمشروعه القومى - الاسلامى » بالقوة ، على العالم العربى ، بادئا بخطوة اجتياح الكويت وضمها اليه . وفجر فى أتون الأزمة ، العديد من الالغام الدفينة تحت السطح ، حول الثروة الباذخة والفقر المدقع فى الأمة الواحدة ، واعادة الروح إلى تيار الوحدة القومية بمفهوم بعثى - اسلامى جديد ، وتأديب وردع اسرائيل وتحرير فلسطين .

وكانت الكارثة التى هدمت المعبد العربى على رؤوس الجميع ، حيث ظلت الحرب الباردة العربية مشتعلة ، فى حين كانت نيران الحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين فى العالم ، تخبو وتنطفىء .

ورغم اندحار الاحتلال العراقى ، وتحرير الكويت ، وتدمير القوة الاقتصادية والعسكرية للعراق وقيام تحالف بين كل من مصر وسوريا ودول الظاهرة الخليجية ، تمخض بعد الحرب عن مشروع اعلان دمشق ، وتجميد مجلس التعاون العربى ، واخفاق حركة الشارعين القومى والاسلامى فى نصرة بغداد أو شل التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة عن ضرب العراق ، والتوافق الصورى بين اعضاء النظام العربى فى جامعة الدول العربية التى انتقلت إلى مصر وانتخبت أمينا عاما مصريا جديدا بالاجماع .. نقول رغم كل هذه الظواهر وغيرها ، التى تبدو صحية فى الشكل الخارجى للواقع الراهن ، الا أنها لا تستطيع أن تنفى أو تخفى الحقيقة ، وهى ان كل الدول والمجتمعات العربية ، خليجية وغير خليجية ، لا تزال جريحة تنزف الدم تحت انقاض معبد النظام العربى المنهار . وان الحرب الباردة العربية - العربية ما برحت مشتعلة تحت رماد « عاصفة الصحراء » ، وان كل ما يجرى - حتى هذه اللحظة - من عمليات ترميم ومشروعات أمن عسكرى ليست الا من قبيل المكياج للقوام العربى الخارجى ، المحطم

فى الداخل ، والمشحون بالتناقضات العدائية . وبالتالى فهو لن يمنع تكرار ما اصطلحنا عن تسميته بأزمة الخليج ، العربية الاقليمية الدولية . وانما قد يفلح فى تأجيلها بعض الوقت ، قبل أن تنفجر مرة أخرى ، وبعنف أخطر ، ولاعبين غير متوقعين ، فى صور عديدة . ذلك أن أسباب الأزمة ما برحت كامنة وحية ، بكل تناقضاتها .

القضية اذن ، أعمق واعقد ، لا يجدى معها المسكنات وجراحات التجميل وتصورات امتلاك القوة والقدرة على السيطرة من خلال مشروعات الأمن العسكرى ، ولو كانت وراءها الولايات المتحدة بكل ترسانتها من الأسلحة . ان المطلوب هو علاج جذرى للأوضاع العربية ونظامها من خلال نظرة نقدية شاملة ورؤية واقعية جسور ، تستنفر كل ما فى طاقتنا من صدق موضوعى ، للاعتراف بالحقائق والمشاكل الحية كما هى . لا كما يريد كل منا أن يراها أو يتمناها . وننطلق منها إلى الحل الضرورى والممكن معا ، للخروج من اسار هذا المأزق - المحنة » .

فى تقديرى ان الخطوة الأولى والأساسية لمسيرة الحل ، هى فى أنهاء حالة الحرب الباردة الكامنة فى العالم العربى ، والتى أرهقتنا بتكلفتها الباهظة زمنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا . وما تزال تعزلنا عن حركة المتغيرات فى العالم .

ولعل المفتاح الرئيسى ، هنا ، هو أن نمتلك ، دولا وشعوبا ، الشجاعة والوعى بحصيلة تجاربنا وتجارب العالم من حولنا ، ونقدم على اجراء مصالحة تاريخية بين الثروة وتطلعات الجماهير المشروعة ، فى عالمنا العربى على مختلف المستويات .

ان العالم العربى يفرز فى جانب ، ثروة بترولية هائلة ، وفى جانب آخر جماهير غفير تطلب العمل ، طامحة للحياة الانسانية والعدل الاجتماعى والحرية .

وعلى امتداد ثلاثين عاما من الحرب الباردة العربية وصراعاتها

الملتهبة ، لم تنجح الثروة البترولية فى نفى حركة الجماهير من خلال تنظيماتها المختلفة ، الأصيلة منها أو المغامرة ، كما فشلت حركة الجماهير فى القضاء على أنظمة الثروة أو السيطرة عليها . وكل ما حدث هو التبديد الدورى لقدر غير يسير من الثروة فى محاولة تأمين نفسها من جانب ، والاهدار الدورى لوقت وجهد وطاقة الجماهير فيما لا طائل وراءه غير مضاعفة الفقر والظلم والعسف بالحقوق والحريات ، من جانب آخر .

هذه حقيقة محورية صلبة في واقعنا ، واستمرار القفز عليها ، بعد التجارب الفادحة الثمن وآخرها أزمة الخليج ، يدفع بنا دون نهاية ، إلى دائرة الأوهام والمغامرات المهلكة . أما الاعتراف بها والتعامل معها بصدق وامانة ، فانه يفتح أمامنا جميعا طريق السلامة والتقدم .

غير ان مثل هذه المصالحة التاريخية بين الثروة البترولية والطاقة الجماهيرية فى العالم العربى ، فى هذه المرحلة التاريخية الممتدة - على ما يبدو وفقا لأرجح الاحتمالات - إلى ربع القرن القادم ، تستلزم عددا من الشروط ، يمكن ان نلخصها فى النقاط الأربع التالية :

* إن أحدا ، دولة أو مجتمعا أو حزبا أو جماعة أو زعامة فى منطقتنا ، ليس فى مقدوره ، تاريخيا وجغرافيا ، واقعيا ومسقبلا ، أن ينفصل عن عروبته أو يستقل بعروبة خاصة به . فيكون عربيا ، كما يشاء له هواه . أو يتمسك بعروبته عندما يكون فقيرا ومحتاجا أو غير آمن ، ويتنكر لها عندما يكون غنيا أو قويا أو آمنا .

من المستحيل أن ينزع أحد آبار البترول فى الكويت أو السعودية من خريطة العالم العربى ويزرعها بعيدا فى آسيا أو أمريكا . ومن المستحيل أيضا أن تصبح القاهرة كما أراد الخديو إسماعيل فى القرن التاسع عشر أو السادات فى القرن العشرين بعد ابرام اتفاقيات كامب ديفيد والقطيعة العربية ، جزءا من أوروبا والغرب ، منبتة الجذور عن عالمها العربى . كذلك دمشق وعمان وبغداد والجزائر .

لم يحدث فى التاريخ الإنسانى أن نجح نظام أو زعيم ، مهما كانت قوته وقدرته ، فى عناده مع التاريخ والجغرافيا والتكوين الحضارى والثقافى والنفسى ، لأمة ما .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا خيار غير التعايش السلمى بين دول ومجتمعات وثروات وجماهير هذه الأمة معا ، وإلا تدحرجنا جميعا إلى هاوية الجحيم . والتعايش السلمى ، يقبل التعدد ولا يحجر على التغيير المستمر نحو الأفضل .

* التعدد والتغيير نحو الأفضل ، يعنى بالضرورة الاختلاف فى الاجتهادات والصراع الفكرى الاجتماعى . بيد أن تجربة الثلاثين عاما من الحرب الباردة العربية ، وكل التجارب العالمية ، تؤكد أن استخدام العنف ، فى ممارسة الاختلاف والصراع يشوه كل شىء . ويرتد بالسلب على من يمارسه ويرتكبه فى حق الآخرين . سواء كان هذا العنف أيدولوجيا أو عسكريا . وحصيلة الخبرة الانسانية تعلمنا أن أية أيدولوجية ، بعد مرحلة تطول أو تقصر ، تضيق على الانسان واحتياجاته المادية والمعنوية ، وتتحول مع جمودها إلى قوة مضادة للتطور والتقدم . وأن اللجوء للقوة العسكرية ، يخرب فى النهاية الكيان الإنسانى والمادى لمرتكبها ، وتؤدى إلى سلسلة لا تنتهى من الانتقام والانتقام المضاد .

* وحتى يكون الاختلاف حول الاجتهادات والصراعات الفكرية والاجتماعية ، صحيا ودافعا للتقدم ، فإنه يتوجب احترام حرية واستقلال مكونات النظام العربى ، من دول ومجتمعات وأحزاب وجماعات وأفراد . وهذا يتطلب إرساء معاهدات مضمونة عربيا ودوليا بين بلداننا ، ومواثيق تضمن حقوق وحريات الأحزاب والجماعات والأفراد من خلال أنظمة ذات أساس ديمقراطى ، مقبول اجتماعيا ومتكيفا مع قواه الحية .

* حق كل دولة ومجتمع فى ثرواته الطبيعية ، واختياراته فى إدارتها

واستثمارها دون تدخل من الآخرين . غير أنه لما كان تأمين ذلك فى الواقع الاقليمى والعالمى ، يتطلب إيجاد أرضية لقاء وتفاعل بين المصالح المشتركة الحقيقية ، بحيث تكون رادعا للعدوان والمغامرة ، فإنه يصبح مهمة عاجلة فى وطننا العربى إقامة نظام سياسي – اقتصادى – اجتماعى للعالم العربى ، يكون قادرا على تحقيق الأمن المطلوب لكل دولة فى إطار المنظومة الجماعية للدول العربية . الأمر الذى يدفع إلى تغليب قطب « الأخوة فى العروبة » على قطب « الأخوة الأعداء » ، فى العلاقات العربية – العربية .

فى مقدمة هذه المصالح المشتركة ، انخراط كل الدول والطاقات العربية فى عمليات تنمية اقتصادية – تكنولوجية مشتركة ، ولصالح الجميع دون استثناء ، ووفقا لمعايير محدودة يتفق عليها من خلال الحوار الديمقراطى بين أعضاء النظام العربى الذى نقوم ببنائه مجددا .

هنا ، يجب أن نجمع بين الخبرات المتحصلة من تجاربنا وتجارب الآخرين ، مثل الجماعة الأوروبية ، وبين اطلاق طاقتنا على الخلق والابتكار لأنظمة ، تحقق مثل هذه التنمية وتؤمنها ضد أى مخاطر محتملة .

فى هذا الضوء نقدم اجتهادا بتكوين ما أسميه « بالآلية المتعددة المستويات للتنمية » . وهى آلية تقوم على انشاء صندوق قومى يلحق به جهاز للاستثمار ، يتكون من موارد ثلاثة :

أولا : حصيلة نسبة ١٥ ٪ من الدخل الوطنى السنوى لكل دولة عربية دون استثناء ، لا فرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

ثانيا : طاقات التكنوقراط والفنيين والعمال العرب الموظفين فى خدمة استثمارات التنمية القومية ، يجرى تقييم جهدهم ماليا ، على أساس مجمل ما أنفق اجتماعيا فى سبيل تكوينهم ونوعية خبراتهم ودورهم فى عملية التنمية .

وثالثا : ما يخصص من هذه الدولة أو تلك ، من مؤسسات للبحث العلمى والتكنولوجيا ، مثل مركز البحوث القومى فى مصر ، ويتم تقييم اسهاماتها فى عملية التنمية وتحديثها على الدوام ، بأسعار السوق العالمية .

وإذا كانت حصيلة هذه التنمية المشتركة سوف تتجسد فى مشروعات عامة وخاصة ، فإنه يتوجب من ناحية ، توزيعها - جغرافيا - توزيعا عادلا ، وفق مقاييس الكثافة السكانية وتوافر المواد الخام أو الخبرات بالنسبة لكل بلد . ومن ناحية أخرى ضمان استمرارها دون معوقات أو اتخاذ اجراءات ضدها من حكومة بلد ما ، مهما ثار من خلافات سياسية بينها وبين البلدان الأخرى . وذلك فى إطار اتفاقيات تسهر على تنفيذها واحترامها هيئة ذات صلاحية قضائية ملزمة داخل الجامعة العربية . ويمكن - أيضا - تدعيما لهذا الضمان العربى أن يتم تسجيله فى الأمم المتحدة . وبذلك تكتسب بعدا دوليا . وهو وضع يتفق مع ما يتجه إليه النظام الدولى الجديد الآخذ فى التشكل .

إن مثل هذا النسيج المقترح من المصالح العربية المشتركة ، هو وحده الذى يفرز بناء جديدا ومسئولا للنظام العربى المتفاعل مع حقائق العصر ومتغيراته . ويملك بالتالى توفير الحماية الأمنية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضد تكرار أزمة الخليج بصورة أو بأخرى فى المستقبل . ويؤمن دورا متكاملا للثروة البترولية والثروة الجماهيرية فى خدمة الانسان العربى ووطنه ، اقليميا وعالميا على السواء . وبهذا يتكيف وضع « الظاهرة الخليجية » تكيفا آمنا ومنتجا ، فى نظام عربى جديد .

الفهــــرس

الصفحة

كتب للمؤلف

دراسات سياسية :

١ ـ الميثاق الوطنى : قضايا ومناقشات	١٩٦٢
٢ ـ دراسات فى الواقع المصرى المعاصر	١٩٦٤
٣ ـ حوار مع برتراند رسل وجان بول سارتر	١٩٦٨
٤ ـ ٥ يونيو : الحقيقة والمستقبل	١٩٦٨
٥ ـ عام الانكسار فى العالم الثالث (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧)	١٩٧٥
٦ ـ ملف عبد الناصر بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم بالاشتراك مع توفيق الحكيم وخالد محى الدين وآخرين	١٩٧٥
٧ ـ عن الثورة . فى الثورة . مع الثورة (حوار مع بومدين)	١٩٧٥
٨ ـ ٤ أوراق فى الملف العربى	١٩٨٠
٩ ـ مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى	١٩٨١
١٠ ـ الانتفاضة والدولة الفلسطينية	١٩٩٠

أدب :

١ ـ رجال وحديد (مجموعة قصص)	١٩٥٥
٢ ـ ياقوت مطحون (مجموعة قصص)	١٩٦٦
٣ ـ قهوة الملوك (مسرحية)	١٩٥٩
٤ ـ القضية (مسرحية)	١٩٦٣
٥ ـ الارانب (مسرحية)	١٩٦٤
٦ ـ المجانين لا يركبون القطار (مجموعة قصص)	١٩٨٦

رقم الإيداع بدار الكتب

٤٤٣٣ / ١٩٩٢

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب مصر